هيئة تنسيق مؤسسات المجتمع المدني
The Coordination Committee for Civil Society Organizations (HIMAM)

صوت واحد
One Voice

دراسة

دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز التنمية المستدامة وحماية حقوق الإنسان في الأردن

Himamorg www.himam.org

هيئة تنسيق مؤسسات المجتمع المدني
The Coordination Committee for Civil Society Organizations (HIMAM)

المحتويات

No.	
	ـ المقدمة " مقدمة همم "
3	ـ الملخص التنفيذي.
3	ـ تمهيد : منهجية الدراسة والأهداف
6	**الفصل الأول :** مفهوم المجتمع وتطوره وأهميته
11	ـ علاقة المجتمع المدني مع مؤسسات الدولة المختلفة.
15	ـ خريطة المجتمع المدني الأردني: الكم والنوع والاختصاص.
19	ـ الإطار التشريعي الناظم لعمل المجتمع المدني عالميا ومحليا (قراءة مقارنة).
24	**الفصل الثاني:** التحديات التي تواجه المجتمع المدني في الأردن.
24	ـ التحدي التشريعي والتنظيمي.
26	ـ تحدي التمويل والاستدامة والتشغيل والعمل.
28	ـ تحدي الشفافية والإفصاح والإصلاح السياسي.
32	ـ التحدي الاقتصادي والسياسي والأمني "خريطة التأثير".
35	ـ تحدي التنميط والشيطنة في الخطاب الرسمي.
38	**الفصل الثالث :** أدوار منظمات المجتمع المدني في تعزيز مسارات حقوق الانسان والتنمية في الأردن.
38	ـ دور منظمات المجتمع في تعزيز حقوق الانسان .
42	ـ دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز مسارات التنمية المستدامة.
48	**الفصل الرابع :** المجتمع المدني في الأردن: نظرة إلى المستقبل.
48	ـ من التهميش إلى فاعلية التأثير.
51	ـ كيف تتخطى منظمات المجتمع المدني سياسة التهميش؟.
52	ـ تحقيق مبدأ الشراكة في التنمية المستدامة مع القطاعين العام والخاص.
53	ـ خريطة طريق لبناء دور أكثر فاعلية.
55	ـ النتائج والتوصيات.
57	ـ المصادر والمراجع.
64	ـ الملاحق: المشاركون في المقابلات المعمقة.

الملخص التنفيذي

تستهدف هذه الدراسة البحث في دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز التنمية المستدامة وحماية حقوق الإنسان في الأردن. واستنادا إلى ذلك، أنجزت "همم" هذه الدراسة، بهدف استكشاف دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز التنمية المستدامة وحماية حقوق الإنسان في الأردن، وتوضح فيها أهمية دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز مسارات التنمية المستدامة والحقوق المدنية والسياسية من جهة، والاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جهة أخرى، إلى جانب خصوصية دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز هذه المسارات.

وتهدف هذه الدراسة أيضا إلى وضع تصورات مستقبلية لمواجهة التحديات التي قد تواجهها منظمات المجتمع مستقبلا وسط إقليم يعاني الكثير من الأزمات والمشكلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية، وما يتبع تلك المشكلات والتحديات من تداعيات واستحقاقات لن تكون منظمات المجتمع المدني بمأمن منها.

واعتمدت الدراسة منهجا مختلطا، يعتمد على الدراسات السابقة التي أجريت حول الموضوع، إلى جانب لقاءات مع عدد من العاملين في منظمات المجتمع المدني. حيث تم مراجعة العديد من المصادر والمراجع واللقاءات والمؤتمرات وأوراق العمل والتصريحات الصحفية وتوصيات المؤتمرات المختصة ذات العلاقة، والتشريعات والقوانين والمعاهدات والصكوك الدولية المتعلقة بمنظومة حقوق الإنسان، فضلا عن أجندة التنمية المستدامة وغيرها من الدراسات والأبحاث وأوراق العمل ذات العلاقة.

وخلصت الدراسة إلى العديد من النتائج، من أهمها:

1- ما يزال الفضاء العام لمنظمات المجتمع المدني الأردني مقيدا بسلسلة متعددة من القوانين والأنظمة تحول دون ممارسة تلك المنظمات نشاطاتها وتحقيق أهدافها.

2- ما تزال الحكومات تنظر بعين الشك والريبة إلى منظمات المجتمع المدني، ما أفسح المجال لصناعة خطاب شيطنة وكراهية وتحريض ضدها لدى الراي العام الأردني.

3- مارست الحكومات وسائل ضغط عديدة على تلك المنظمات من بينها بطء الحصول على تمويل بموافقة مجلس الوزراء.

4- منحت الحكومة، ضمن سياسة الضغط، الحكام الإداريين صلاحية رفض نشاطات تلك المنظمات وإلزامها بالحصول على موافقة الحاكم الإداري المسبقة على أي نشاط او فعالية للمنظمات.

5- بالرغم من حرص منظمات المجتمع المدني الأردني على بناء شراكة حقيقية مع الحكومات، إلا أن هذا الهدف لم يتحقق بشكل كاف وملموس.

6- تمارس الحكومات تمييزا واضحا وصريحا ضد المنظمات التي تعمل في مجال الحريات العامة وحقوق الإنسان وحرية الصحافة، وتمنح الاولوية في الرعاية للمنظمات ذات الصفة الحكومية أو تلك التي أنشئت بمراسيم حكومية أو ملكية.

الملخص التنفيذي

7- تواجه منظمات المجتمع المدني الأردنية مشكلة تعدد المرجعيات، وتعدد التشريعات، ما يبقيها مهددة في وجودها وإدامة أعمالها، كما تبقيها تحت سلطة المسؤول الحكومي وتفسيراته الشخصية للقانون والتعليمات والأنظمة.

8- لم تتضح مهمات وأدوار منظمات المجتمع المدني في تنفيذ أجندة التنمية المستدامة المتعلقة بحقوق الإنسان، وظلت تلك المنظمات المختصة بحقوق الإنسان مجرد لاعب هامشي في التنفيذ والتخطيط لتلك الأجندة.

9- تحتاج منظمات المجتمع المدني الأردني إلى بناء خطوط تواصل واتصال مع بيئاتها المحلية لكسب المؤيدين والشركاء في تلك البيئات المحلية بدلا من بقائها محاصرة في بيئة العاصمة عمان، وفي النخب التي تتعامل معها بشكل مكرر.

10- أوضحت الدراسة ضعف الشراكة بين تلك المنظمات والقطاع الخاص الذي بقي بعيدا عن عمل تلك المنظمات لأسباب عديدة، من بينها السياسات الحكومية التي لا تمنح أي حوافز للقطاع الخاص لتمويل ورعاية نشاطات المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان والحريات العامة وحقوق العمال والنساء والأطفال، وتمارس الحكومات هنا تمييزا واضحا بمنحها امتيازات للقطاع الخاص الذي يدعم المنظمات والمؤسسات شبه الحكومية ولا يمنح تلك الامتيازات للقطاع الخاص في حال تبرعه ودعمه للمنظمات الأخرى.

11- تحتاج تلك المنظمات إلى فتح قنوات اتصال لبناء شراكات حقيقية مع القطاع الخاص وإشراكه في برامجها، من باب المسؤولية الاجتماعية لهذا القطاع تجاه البيئات المحلية.

12- كشفت الدراسة عن الضعف الكبير في البيئة التنظيمية لتلك المنظمات من خلال العمل الفردي، وعدم نجاحها في بناء تحالفات مؤثرة، على الأقل ما بين المنظمات ذات الاهداف المشتركة، ما يعني أن على تلك المنظمات التوجه إلى وضع استراتيجية عمل لتأسيس شراكات بينها على أسس تحالفية وتضامنية لضمان صوت أكثر تأثيرا، ومن المفيد أن يكون القطاع الخاص جزءا من هذه التحالفات أو رديفا داعما لها.

13- تحتاج منظمات المجتمع المدني الأردني لانتهاج المزيد من سياسة الشفافية والإفصاح المسبق عن نشاطاتها وممولها.

14- كانت تلك المنظمات من الجهات الأكثر تأثرا بجائحة كورونا في الأردن، فقد توقفت معظم مشاريعها، وتوجه الممولون إلى دعم الاحتياجات الأساسية للجمهور في سياق مهمات الحماية الاجتماعية، مما أفقد تلك المنظمات مصادر تمويلها الرئيسية، وصرف الاهتمام إلى برامج الإغاثة الإنسانية كالعلاج والدعم المباشر للجمهور.

وتضمنت الدراسة العديد من التوصيات، إذ دعت الحكومة إلى لا بد وأن تعمل الحكومة على تأسيس مرجعية واحدة وتشريع واحد لكل منظمات المجتمع المدني بديلا عن تعددية النوافذ المرجعية والقانونية. وذلك بإنشاء مفوضية أو دائرة مختصة بمنظمات المجتمع المدني تتمتع بالاستقلالية المالية والإدارية، وتكون مهماتها تطوير المنظمات التي يجب تمثيلها في إدارة تلك الدائرة أو المفوضية. ولتعزيز استقلالية منظمات المجتمع المدني، طالبت الدراسة بإزالة أي عقبات تشريعية أمام تسجيل الجمعيات وتعديل القوانين الأخرى ذات المساس المباشر بحقوق الإنسان وحرية التعبير والتجمع السلمي والعقوبات وحق الحصول على المعلومات.

وأوصت الدراسة الحكومة ببناء شراكة حقيقية ذات أثر مع منظمات المجتمع المدني، ومنحها مساحة مفتوحة للشراكة في تنفيذ وتطبيق التزامات الأردن في أجندة التنمية المستدامة وحقوق الإنسان، وانتهاج سياسة عادلة وشفافة في التعامل مع جميع منظمات المجتمع المدني، والتخلي عن خطاب الاتهام والشيطنة لمنظمات المجتمع المدني.

الملخص التنفيذي

ودعت الدراسة الحكومة إلى منح القطاع الخاص حوافز تشجيعية ضريبية في حال تمويل مشاريع تنفذها منظمات المجتمع المدني، وتعديل المواد في قانون الجمعيات وقانون الشركات التي تلزم المنظمات بالحصول على موافقة رئاسة الوزراء على أي تمويل أجنبي باعتباره رقابة مسبقة، والاكتفاء بالرقابة البَعدية على أوجه الصرف على المشاريع، فضلا عن إشراك منظمات المجتمع المدني في عملية الإصلاح السياسي باعتبارها شريكا حقيقيا في أجندة التنمية المستدامة وحقوق الإنسان.

وأوصت الدراسة الحكومة بإعادة النظر في الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان وتضمينها محورا خاصا لتعزيز الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني المعنية بحقوق الإنسان، وتشكيل لجنة خاصة مشتركة من الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني المدافعة عن حقوق الإنسان لبحث أفضل الخيارات والبدائل لمأسسة الشراكة مع الحكومة، ومأسسة مكتب المنسق الحكومي لحقوق الإنسان في رئاسة الوزراء.
ودعت الدراسة في توصياتها منظمات المجتمع المدني إلى التخلي عن العمل الفردي والتوجه نحو بناء ائتلافات وتحالفات، كل في نطاق اختصاصه، لتوحيد الجهود ولتلافي إضاعة الموارد وتكرار البرامج، واعتماد سياسة واضحة للشفافية والنزاهة، وإقرار مدونات سلوك ملزمة للعاملين لديها، والعمل على وضع خطط استراتيجية لعمل المنظمات، وتطوير خططها الفنية والإدارية.

وأوصت الدراسة منظمات المجتمع المدني بتنظيم حملات كسب تأييد باستخدام مختلف وسائل الإعلام لمخاطبة الجمهور لكسب تأييده لقضايا الإصلاح السياسي وأجندة التنمية المستدامة وحقوق الإنسان ولتحسين صورتها أمام الجمهور والرأي العام الأردني ولتجاوز حالة التنميط والشيطنة، والتركيز على أهمية شراكة منظمات المجتمع المدني للحكومة في تنفيذ أجندة التنمية المستدامة وحقوق الإنسان.
ودعت الدراسة إلى التوسع الجغرافي في نقل برامج المنظمات من المركز في العاصمة إلى المحافظات، والعمل على إنشاء مؤسسات وسيطة في تلك المحافظات تقوم بدور المساعد لعمل تلك المنظمات، والانفتاح على القطاع الخاص ضمن حملة علاقات عامة تستهدف انخراط هذا القطاع في تمويل برامج المنظمات كبديل وطني للتمويل الأجنبي، والعمل على تطوير قدرات العاملين في منظمات المجتمع المدني إداريا وفنيا، ورفع كفاءتهم في مجال التشبيك وبناء الحملات، ومهمات الاتصال والتواصل الاجتماعي، واستخدام وسائل الإعلام الحديثة.

وأوصت الدراسة بتنويع الجمهور المستهدف من برامج المنظمات، والعمل على بناء شبكات واسعة من المؤيدين في المحافظات من الجمهور ومن المسؤولين الذين يؤمنون بدور منظمات المجتمع المدني، وتطوير آليات المتابعة والتقييم للبرامج التي تنفذها المنظمات وقياس الأثر الذي أحدثته في البيئة المستهدفة، فضلا عن بناء حملات توعية بدور منظمات المجتمع المدني في المحافظات، وتوعية الجمهور بأهمية مشاركتها ودورها في التنمية المستدامة وحقوق الإنسان.

وتوزعت هذه الدراسة على أربعة فصول هي:

- **الفصل الأول:** مفهوم المجتمع وتطوره وأهميته، وعلاقته مع مؤسسات الدولة المختلفة.
- **الفصل الثاني:** التحديات التي تواجه المجتمع المدني في الأردن.
- **الفصل الثالث:** أدوار منظمات المجتمع المدني في تعزيز مسارات حقوق الانسان والتنمية في الأردن.
- **الفصل الرابع:** المجتمع المدني في الأردن: نظرة إلى المستقبل
- **وختمت الدراسة بالنتائج والتوصيات.**

الفصل الأول مفهوم المجتمع المدني وتطوره وأهميته

تتجه الدول الديمقراطية وحتى دول التحول الديمقراطي في العالم إلى بناء شراكات أوسع وأكثر قوة وتأثيرا مع منظمات المجتمع المدني، لما تمثله من ذراع ثالثة قوية ومؤثرة من أذرع الدول إلى جانب القطاع الحكومي العام والقطاع الخاص، وبما تحمله من إمكانات ومؤهلات وخبرات تسمح لها بأن تقوم بدور الذراع المساعد في تنفيذ خطط الحكومات التنموية وتحقيق مسائل الحوكمة والمراقبة، وهذا ما دفع الأمم المتحدة للاتكاء على دور منظمات المجتمع المدني لتكون رديفا أساسيا وفاعلا للحكومات في العالم لتنفيذ أجندة خطة التنمية المستدامة.

وفي الأردن، فإن منظمات المجتمع المدني ما تزال تعاني الكثير من المشكلات التي تقف حجر عثرة في طريق قيامها بدور "الذراع الثالثة" لأسباب عديدة ومركبة؛ من بينها التشريعات التي توصف عادة بـ"المقيِّدة"، ولنظرة الشك والريبة التي تحملها الحكومات لتلك المنظمات، ووصلت في بعض المفاصل لإشاعة تنميطها إما كعدو للبلد، وإما كونها منظمات شيطانية، مما أشاع، بهذا الخطاب الرسمي، صورة نمطية ليست سوية لدى الرأي العام الأردني.

يعتقد الباحث الأميركي المختص في قضايا المجتمع المدني دون إيبرلي أن الحاجة الفعلية لمجتمع ديمقراطي ليست في "قضايا شؤون الدولة أو المجتمع السياسي" بقدر الحاجة الفعلية إلى "مجتمع مدني غارق في قيم الديمقراطية، لتنظيم وإرشاد الحياة اليومية للمواطنين"، ويتساءل عن تلك القيم التي تحقق هذه الغاية، مجيبا بأنها "الكرم والمساعدة المتبادلة والتضحية بالنفس والإنصاف والثقة والنوايا الحسنة وحقوق الأقليات وحكم الأغلبية ـ وبدونها ليس هناك ديمقراطية". ويقرر "إن كان على المجتمع المدني أن يخدم أغراضا ديمقراطية، فإنه لا يمكن أن يُرى على أنه محايد أخلاقيا كوعاء فارغ تصب فيه أية فكرة أو سلوك أو ايديولوجية" .

ولربما تصلح مقولة إيبرلي كمدخل واقعي للبحث عن القيم العملية والأخلاقية والإنسانية التي تحكم عادة عمل منظمات المجتمع المدني، التي يتنوع عملها وتخصصها وتتشعب مهماتها، لتصبح جزءا أساسيا من بنية الدولة الديمقراطية والمجتمع الديمقراطي، مع التباين الواضح في القدرة والمكانة والتأثير بين كونها عاملة في دولة ديمقراطية راسخة، أو في دول سائرة في التحول الديمقراطي على نحو الأردن مثلا.

وبالعودة إلى القيم التي يرى إيبرلي وجوب توافرها في منظمات المجتمع المدني نرى اتساع تلك القيم وصرامتها بالمقارنة مع مهماتها واسعة النطاق، ومجالات عملها العديدة التي تعمل عليها وتنشط خلالها.

إن من أهم المسلمات تجاه هوية منظمات المجتمع المدني أنها منظمات أهلية مدنية لا تسعى للربح، وإنما تستهدف خدمة المجتمع، وتقديم المساعدة للبيئة الإجتماعية الحاضنة لها، ولتنوع واتساع عملها فقد تعددت التعريفات والمفاهيم لتلك المنظمات إلا أن ما يمكن إجماله هنا هو أنها:

1- هيكل تنظيمي تطوعي يعمل كحلقة وسطى بين الدولة والمواطنين.

2- هياكل تنظيمية ديمقراطية لا تسعى للربح وتعمل لتحقيق حاجات المواطنين من الدولة، ولتحقيق المصالح المشتركة بينهما.

3- أعضاؤها من المهتمين بالعمل العام ولا تحكمهم أيّ مصالح شخصية مع الدولة.

الفصل الأول مفهوم المجتمع المدني وتطوره وأهميته

تتجه الدول الديمقراطية وحتى دول التحول الديمقراطي في العالم إلى بناء شراكات أوسع وأكثر قوة وتأثيرا مع منظمات المجتمع المدني، لما تمثله من ذراع ثالثة قوية ومؤثرة من أذرع الدول إلى جانب القطاع الحكومي العام والقطاع الخاص، وبما تحمله من إمكانات ومؤهلات وخبرات تسمح لها بأن تقوم بدور الذراع المساعد في تنفيذ خطط الحكومات التنموية وتحقيق مسائل الحوكمة والمراقبة، وهذا ما دفع الأمم المتحدة للاتكاء على دور منظمات المجتمع المدني لتكون رديفا أساسيا وفاعلا للحكومات في العالم لتنفيذ أجندة خطة التنمية المستدامة.

وفي الأردن، فإن منظمات المجتمع المدني ما تزال تعاني الكثير من المشكلات التي تقف حجر عثرة في طريق قيامها بدور "الذراع الثالثة" لأسباب عديدة ومركبة؛ من بينها التشريعات التي توصف عادة بـ"المقيِّدة"، ولنظرة الشك والريبة التي تحملها الحكومات لتلك المنظمات، ووصلت في بعض المفاصل لإشاعة تنميطها إما كعدو للبلد، وإما كونها منظمات شيطانية، مما أشاع، بهذا الخطاب الرسمي، صورة نمطية ليست سوية لدى الرأي العام الأردني.

يعتقد الباحث الأميركي المختص في قضايا المجتمع المدني دون إيبرلي أن الحاجة الفعلية لمجتمع ديمقراطي ليست في "قضايا شؤون الدولة أو المجتمع السياسي" بقدر الحاجة الفعلية إلى "مجتمع مدني غارق في قيم الديمقراطية، لتنظيم وإرشاد الحياة اليومية للمواطنين"، ويتساءل عن تلك القيم التي تحقق هذه الغاية، مجيبا بأنها "الكرم والمساعدة المتبادلة والتضحية بالنفس والإنصاف والثقة والنوايا الحسنة وحقوق الأقليات وحكم الأغلبية ـ وبدونها ليس هناك ديمقراطية". ويقرر "إن كان على المجتمع المدني أن يخدم أغراضا ديمقراطية، فإنه لا يمكن أن يُرى على أنه محايد أخلاقيا كوعاء فارغ تصب فيه أية فكرة أو سلوك أو ايديولوجية"[1].

ولربما تصلح مقولة إيبرلي كمدخل واقعي للبحث عن القيم العملية والأخلاقية والإنسانية التي تحكم عادة عمل منظمات المجتمع المدني، التي يتنوع عملها وتخصصها وتتشعب مهماتها، لتصبح جزءا أساسيا من بنية الدولة الديمقراطية والمجتمع الديمقراطي، مع التباين الواضح في القدرة والمكانة والتأثير بين كونها عاملة في دولة ديمقراطية راسخة، أو في دول سائرة في التحول الديمقراطي على نحو الأردن مثلا.

وبالعودة إلى القيم التي يرى إيبرلي وجوب توافرها في منظمات المجتمع المدني نرى اتساع تلك القيم وصرامتها بالمقارنة مع مهماتها واسعة النطاق، ومجالات عملها العديدة التي تعمل عليها وتنشط خلالها.

إن من أهم المسلمات تجاه هوية منظمات المجتمع المدني أنها منظمات أهلية مدنية لا تسعى للربح، وإنما تستهدف خدمة المجتمع، وتقديم المساعدة للبيئة الإجتماعية الحاضنة لها، ولتنوع واتساع عملها فقد تعددت التعريفات والمفاهيم لتلك المنظمات إلا أن ما يمكن إجماله هنا هو أنها:

1- هيكل تنظيمي تطوعي يعمل كحلقة وسطى بين الدولة والمواطنين.

2- هياكل تنظيمية ديمقراطية لا تسعى للربح وتعمل لتحقيق حاجات المواطنين من الدولة، ولتحقيق المصالح المشتركة بينهما.

3- أعضاؤها من المهتمين بالعمل العام ولا تحكمهم أيّ مصالح شخصية مع الدولة.

1ـ دون ايبرلي ـ نهوض المجتمع المدني العالمي .. بناء المجتمعات والدول من أسفل الى أعلى ـ ترجمة لميس فؤاد اليحيى ـ الأهلية للنشر ـ عمان 2011 ـ ص 352 .

الفصل الأول مفهوم المجتمع المدني وتطوره وأهميته

هذه هي المبادئ العامة التي تصوغ عمل منظمات المجتمع المدني، ووفقا للأمم المتحدة فإن المنظمات، على اختلاف مسمياتها التي تسعى لتحقيق الربح، لا تصنف لديها كمنظمات مجتمع مدني، بمعنى أن الأساس هو عدم السعي للربح، أو تحقيق مكاسب شخصية، وبالتأكيد انتفاء المصلحة الذاتية، كأحد أهم أساسيات عمل تلك المنظمات.
ولعل من أبرز وأبسط التعريفات التي صيغت لمفهوم منظمات المجتمع المدني ذلك الذي وضعه د. سعد الدين إبراهيم، بأنها "مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف" [2].

والمجتمع المدني هو "المجتمع الذّي تتعدد فيه التنظيمات التطوعية التي تشمل النقابات والاتحادات والروابط والأندية وجماعات المصالح.. وغير ذلك من الكيانات غير الحكومية التّي تمثّل الحضور الجماهيري وتعكس حيوية المجتمع، الأمر الذي يؤدي لإيجاد مؤسسات في المجتمع موازية لمؤسسة السلطة تحول دون تفردها باحتكارها مختلف ساحات العمل العام"[3] .

والمجتمع المدني وفقا للبنك الدولي هو "مجموعة المنظمات التطوعية التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة وتعمل لتحقيق المصالح المادية والمعنوية لأفرادها، وذلك في إطار الالتزام بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والقبول بالتعددية والإدارة السلمية للخلافات والنزاعات"[4].

وفي الجلسات الحوارية الوطنية والمحلية حول دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز الحماية الاجتماعية والإجراءات الحكومية لإصلاح الإطار التشريعي الناظم لمؤسسات المجتمع المدني في الأردن ـ قانون الجمعيات لسنة 2008 ـ قدم المشاركون التعريف التالي لمنظمات المجتمع المدني، ونص على أن "المجتمع المدني هو مرادف للقطاع التطوعي أو القطاع غير الربحي الذي يشمل المؤسسات التي ليست جزءا من القطاع الحكومي أو القطاع الخاص، حيث أن المجتمع المدني مجال تطوعي وتضامني موجه لخدمة الصالح العام، وعرّف مشاركون آخرون عبر جلسات نقاش أخرى المجتمع المدني بأنه محدد بطبيعته التطوعية ومتجذر في خدمة الصالح العام"[5] .

وبحسب الأمم المتحدة، فإن منظمات المجتمع المدني تضم "الأفراد الذين يتطوعون للعمل في أشكال المشاركة والعمل العام بشأن مصالح أو أغراض أو قيم مشتركة تتفق مع أهداف الأمم المتحدة، وبخاصة تلك العاملة في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان. ومنهم على سبيل المثال:

- المدافعون عن حقوق الإنسان
- منظمات حقوق الإنسان (المنظمات غير الحكومية والرابطات ومجموعات الضحايا)
- المنظمات العاملة في قضايا متصلة
- التحالفات والشبكات (لحقوق المرأة ولحقوق الطفل والحقوق البيئية)
- الأشخاص ذوو الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم

2 ـ هاني الحوراني وآخرون ـ المجتمع المدني المعاصر في الأردن ـ الخصائص ـ التحديات ـ المهام ـ مركز الأردن الجديد ـ دار سندباد للنشر والتوزيع 2011 ـ ص 17 وما بعدها، ويلاحظ في تعريف د. ابراهيم تماهيه مع ما ذكره ايبرلي.
3 ـ جلال خشيب و آمال وشنان ـ الدولة والمجتمع المدني.. حدود التأثير والتأثر ـ إدراك ـ متوفر على رابط: https://idraksy.net/state-and-civil-society/
4 ـ المصدر السابق.
5 ـ كان ذلك في الجلسة الاولى من بين 6 جلسات عقدت لهذا الغرض في صيف 2021 ـ التقريرحول مجريات تلك الجلسات ونتائجها متوفر على موقع مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية على رابط:
https://phenixcenter.net/%D%8AA%D%82%9D%8B%1D8%9A%D%8B1-%D%8A%7D%84%9D%8AC%D%84%9D%8B%3D%8A%7D%8AA-%D%8A%7D%84%9D%8AD%D%88%9D%8A%7D%8B%1D8%9A%D%8A9-%D%8A%7D%84%9D%88%9D%8B%7D%86%9D8%9A%D%8A9-%D%88%9D%8A%7D%84%9D%85%9D%8AD/

الفصل الأول مفهوم المجتمع المدني وتطوره وأهميته

- المجموعات المجتمعية (الشعوب الأصلية والأقليات)
- المجموعات القائمة على أساس ديني (الكنائس والمجموعات الدينية)
- الاتحادات (النقابات وكذلك الروابط المهنية مثل روابط الصحفيين والمحامين والقضاة واتحادات الطلبة)
- الحركات الاجتماعية (حركات السلام وحركات الطلبة وحركات مناصرة الديمقراطية)
- المهنيون الذين يساهمون مباشرة في التمتع بحقوق الإنسان (مثل العاملين الإنسانيين والمحامين والأطباء والعاملين الطبيين)
- أقارب الضحايا
- المؤسسات العامة التي تبذل أنشطة بهدف تعزيز حقوق الإنسان (المدارس والجامعات والهيئات البحثية) [6].

إن وجود مجتمع مدني قوي ومستقل وقادر على العمل بحرية ومتمتع بالمعارف والمهارات في موضوع حقوق الإنسان يمثل عنصرا رئيسيا في تحقيق الحماية المستدامة لحقوق الإنسان على الصعيد الوطني، ولهذا كان عناصر المجتمع المدني شركاء جوهريين في نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان" [7].

وتساهم منظمات المجتمع المدني "يوميا في تعزيز وحماية وتحسين حقوق الإنسان في كل أنحاء العالم. ومهما اختلفت تسميتهم (المدافعون عن حقوق الإنسان، المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان، نقابات المحامين، النوادي الطلابية، نقابات العمال، المعاهد الجامعية، المدونين أو الجمعيات الخيرية التي تعمل مع فئات عرضة للتمييز) فإن العناصر الفاعلة في المجتمع المدني تعمل لأجل مستقبل أفضل وتتشارك في أهداف عامة لتحقيق العدالة والمساواة واحترام الكرامة الإنسانية وتؤدي عملها بعدة طرق كحمل هموم المواطنين والرأي العام والعمل على رأب الصدع في المجتمعات التي تعاني من الصراعات والدفاع عن الفئات التي تعاني من التمييز أو الحرمان وتبادل المعلومات ومناصرة ومراقبة تنفيذ معايير حقوق الإنسان والتبليغ عن أي انتهاكات تتعلق بهذا الموضوع ومساعدة ودعم ضحايا الانتهاكات وإطلاق حملات من أجل تطوير معايير جديدة لحقوق الإنسان وتقديم المشورة بشأن السياسات لدفع جدول الأعمال الخاص بحقوق الإنسان والمساهمة في توفير نظام حماية فعال على الصعيد الوطني وتقديم التدريب في هذا المجال، مؤكدة أن المجتمع المدني الحيوي والمتنوع والمستقل، والقادر على العمل بحرية، والمنوط بالمعرفة والمهارة في مجال حقوق الإنسان هو عنصر أساسي في تأمين حماية مستدامة لحقوق الإنسان في مختلف مناطق العالم" [8].

6 ـ الأمم المتحدة ـ العمل مع برنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ـ دليل للمجتمع المدني ـ متوفر على رابط:
https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Publications/ngohandbook_ar.pdf
7 ـ المصدر السابق.
8 ـ الأمم المتحدة ـ المجتمع المدني ـ متوفر على رابط: https://www.ohchr.org/ar/resources/civil-society

الفصل الأول مفهوم المجتمع المدني وتطوره وأهميته

خلفية:

أجمعت العديد من الدراسات[9] التي تناولت البحث في تاريخ نشوء منظمات المجتمع المدني في الأردن أنها مرت بأربع مراحل زمنية رئيسية هي:

أولا: مرحلة نشوء الإمارة (1921 ــ 1948)

وفي هذه المرحلة بدأ تأسيس المملكة كإمارة خاضعة للانتداب البريطاني، وظهرت فيها التشكيلات الأولى لمنظمات المجتمع المدني الأردنية، كالأحزاب والجمعيات، والأندية الرياضية والثقافية وغيرها.

وأدى احتلال فلسطين من قبل الاحتلال الصهيوني إلى تحولات اجتماعية وسياسية واقتصادية وبيئية وديموغرافية نشأ عنها تركيبة سكانية جديدة وضخمة بسبب الهجرة الفلسطينية الأولى إلى الأردن، وبالرغم من أنها كانت أقل من الهجرة الفلسطينية الثانية سنة 1967 إلا أنها أحدثت تأثيرات كبيرة وواسعة في البيئة الأردنية الاجتماعية والسياسية والسكانية والثقافية..الخ.

وفي هذه المرحلة صدر القانون الأساسي"الدستور"، وقوانين العقوبات المشتركة لسنة 1928، والنفي والإبعاد لسنة 1928، والاجتماعات العامة لسنة 1933، والدفاع سنة 1935، والجمعيات لسنة 1936.

ثانيا: مرحلة (1948 ــ 1967):

وهي مرحلة الاستقلال والوحدة الفلسطينية الأردنية وحتى هزيمة 1967، وفي هذه المرحلة شهد الأردن الكثير من التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ففيها حاز الأردن على استقلاله وتحول من إمارة الى مملكة، وفيها تمت الوحدة بين الضفتين، وأدى ذلك إلى اتساع منظومة مؤسسات المجتمع المدني في الضفتين وتعطل البرلمان وفيها فرضت الأحكام العرفية، ما أصاب منظمات المجتمع المدني وبخاصة الأحزاب بانتكاسة مدمرة بسبب قرار حلها وفرض الأحكام العرفية التي استمرت عمليا إلى سنة 1989، وحدوث هزيمة 1967 واحتلال الضفة الغربية.

ثالثا : مرحلة 1967 ــ 1989:

هيمن خلال هذه الفترة قانون الأحكام العرفية، وتعطيل الحياة الديمقراطية والحزبية والبرلمان، وظلت منظمات المجتمع المدني طيلة تلك الفترة قاصرة عن إثبات وجوها وتأثيرها في المجتمع والدولة، واقتصرت نشاطاتها على بعض الجمعيات الخيرية والأعمال الإنسانية، وشهدت تلك المرحلة العديد من التحولات مثل فك الارتباط بين الضفتين، وحرب الخليج الأولى (1980 – 1988)، إلا أن أبرز الأحداث كانت في انتفاضة نيسان 1989 التي دفعت الأردن إلى التحول الديموقراطي وإلغاء الأحكام العرفية وعودة الحياة البرلمانية، وإقرار قانون جديد للأحزاب.

رابعا: مرحلة التحول الديمقراطي 1989 وحتى اليوم:

وتعتبر هذه المرحلة الأكثر أهمية لمنظمات المجتمع المدني الأردني التي استفادت تماما من التطورات التي شهدتها منظمات المجتمع المدني في العالم، وحصولها على أدوار مهمة وفاعلة ومؤثرة في السياسات العامة في مَواطنها، وبخاصة ما يتعلق منها بحقوق الإنسان والفقر والبطالة والأطفال والمهمشين والبيئة والضحايا واللاجئين والنساء.. وغيرها. كما دعمت الأمم المتحدة كل هذه التوجهات العالمية الجديدة بمنح منظمات المجتمع المدني التي تمثل الأفراد والمواطنين في بلادها دورا أوسع وأكثر أهمية وفاعلية بالتأثير في السياسات العامة، فضلا عن تنوع البيئات والدول والمنظمات الدولية الداعمة لتلك المنظمات.

9ـ للاستزادة مراجعة العديد من المصادر منها : هاني الحوراني وآخرون ـ المجتمع المدني المعاصر في الأردن ـ الخصائص ـ التحديات ـ المهام ـ مركز الأردن الجديد ـ دار سندباد للنشر والتوزيع 2011 .
وكذلك جمال الخطيب (منظمات المجتمع المدني والنقابات النشأة والتطور) ـ متوفر على رابط:
https://www.albadeeljordan.org/%d9%85%d9%86%d8%b8%d9%85%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%ac%d8%aa%d9%85%d8%b9-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%af%d9%86%d9%8a-%d9%88%d8%a7%d9%84%d9%86%d9%82%d8%a7%d8%a8%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d9%86%d8%b4/

الفصل الأول مفهوم المجتمع المدني وتطوره وأهميته

لقد أدى التحول الديمقراطي في الأردن إلى منح مساحة أوسع لمنظمات المجتمع المدني، إلا هذه الحرية خضعت لاحقا لتقلبات السياسي ومصالحه، فعاد مجددا للتضييق عليها من خلال فرض قيود صارمة عليها أدت بالنتيجة إلى تقليص دورها، وأصبحت تعاني من أزمة قدرتها في الحفاظ على ديمومتها بسبب ضعف التمويل، فضلا عن الخطاب السياسي والإعلامي الذي لجأ في مرات عديدة إلى شيطنة منظمات المجتمع المدني، واعتبارها بؤرا للتخريب والتجسس والإساءة للبلد، مما أدى إلى خلق بيئة اجتماعية غير صديقة لمنظمات المجتمع المدني باعتبارها كيانات تحظى بالشك والريبة.

2 ـ علاقة المجتمع المدني بمؤسسات الدولة:

تعاني منظمات المجتمع المدني الأردني من انعدام الثقة بينها وبين الحكومات المتعاقبة، وهي سمة باتت ملازمة لأي وصف لتلك العلاقة بالرغم من تطوع الحكومات في بعض الأحيان بالإشارة في خطاباتها الرسمية لأهمية منظمات المجتمع المدني، وأهمية الشراكة بينهما، إلا أن الوقائع لا يبدو أنها، في معظم الأحيان، تدعم الخطاب الحكومي الرسمي في هذا الجانب.
والعلاقة التي أسست على الشك والريبة من قبل الحكومات تجاه منظمات المجتمع المدني، أوجدت مسافات من الحواجز بين الجانبين، ولم تعد مفاهيم الشراكة بينهما تأخذ الطابع الجدي إلا في حالات محدودة جدا لا ترقى إلى اعتبارها شراكة جذرية.

لقد دأبت الحكومات على اتخاذ سياسات تحكم وتقيد الفضاء المدني، ولم تمنح منظمات المجتمع المدني الحرية الكافية لتحقيق الأهداف التي نشأت تلك المنظمات من أجلها، ومن خلال العديد من التشريعات والقوانين أصبح الفضاء المدني الأردني محاصرا ومقيدا بسياج طويل من القيود لا تستطيع تجاوزه.
وبالرغم من أن البحث في العلاقة التي تحكم منظمات المجتمع المدني بالحكومات شائك وطويل، عدا عن كون نتائجه لن تكون إيجابية في غالبيتها، فإن ما يمكن التأكيد عليه هنا هو أن منظمات المجتمع المدني الأردني ظلت حبيسة سياسة "الشيطنة" والاتهام، بالرغم مما تقدمه تلك المنظمات من خدمات للمجتمع وللحكومات نفسها بكل شفافية ووضوح، ويكفي التأشير هنا إلى أن إحدى مهمات تلك المنظمات أن تكون رديفا مستقلا للحكومات، وتتولى العديد من المهمات المجتمعية التطوعية مما يخفف الأعباء عن الحكومات.

في أيار/ مايو 2022، وخلال ملتقى عقد بعمان بعنوان "حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات"، قال مقرر الأمم المتحدة المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات كليمان نيالتسوسي "أكثر ما لمسته خلال زيارتي هذه للأردن، أن هناك حالة انعدام ثقة بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني، فالحكومة تنظر إلى هذه المؤسسات كأنها حزب سياسي يتبع لجهة أو أجندة معينة، وفي جانب آخر هناك غياب لأجندة واضحة من قبل مؤسسات المجتمع المدني حيال التحديات التي تمس الحقوق والحريات، مثل أجندة انتهاك الحق في التجمع السلمي" [10] .

وقد تم تقديم توصية متعلقة بتأمين بيئة حاضنة لمنظمات المجتمع المدني، وألا تتعامل مع انتقاد تلك المنظمات للممارسات الحكومية على أنها انتقادات تتبع جهة أو حزبا سياسياً [11].

10 ـ قال ذلك في احدى جلسات ملتقى "حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات" الذي نظمته تنسيقية "همم" في فندق اللاند مارك في شهر ايار مايو 2022 .
11ـ غاده الشيخ ـ مسؤول أممي: الثقة معدومة بين مؤسسات المجتمع المدني والحكومة ـ جريدة الغد ـ عدد 2022/5/9 ـ متوفر على رابط:
https://aghad.com/%D9%85%D8%B3%D8%A4%D9%88%D9%84-%D8%A3%D9%85%D9%85%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%82%D8%A9-%D9%85%D8%B9%D8%AF%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85/

الفصل الأول مفهوم المجتمع المدني وتطوره وأهميته

وفي الملتقى نفسه تم الإشارة إلى ضرورة "التزام الأردن بالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية وضرورة مصادقته على حرية التجمع السلمي الصادرة عن منظمة العمل الدولية" [12].

وعلاوة على ذلك تواجه مؤسسات المجتمع المدني تحديات كغياب مرجعية واحدة تضبط عمل مؤسسات المجتمع المدني، "فهناك 13 وزارة تتبع لها هذه المؤسسات" [13].

وفي الوقت الذي أفادت عدة منظمات غير حكومية محلية ودولية أن الفنادق تلقت طلبات من مسؤولين أمنيين بالحصول على موافقات من المحافظ قبل عقد دورات تدريبية أو اجتماعات خاصة أو مؤتمرات عامة داخل تلك الفنادق، هناك تضييق حكومي على مؤسسات المجتمع المدني، حيث أنه "بدل من أن يستفاد من هذه الخبرات الوطنية يجري تعطيل وتقييد هذا الجهد حتى ينتهي المطاف بعدد منها بإجبارها على تسريح موظفيها وموظفاتها تمهيدا لإغلاقها" [14].

وبالرغم من تخصيص مكتب للمنسق الحكومي لوحدة حقوق الإنسان في رئاسة الوزراء، ووجود مكتب مماثل في وزارة الخارجية، إلا أن علاقة هذه المكاتب مع منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق الإنسان ظلت تحكمها الريبة والشك[15] .

لقد ظلت منظمات المجتمع المدني الأردني، باعتبارها بيوت خبرة حقيقية ومقدم خدمة فضلا عن كونها تمثل الضلع الثالث إلى جانب الحكومة وقطاع الأعمال، تنادي بضرورة وأهمية بناء شراكة بينها وبين الحكومات، وبخاصة في ظل استحقاقات الأزمات العديدة التي تواجه المجتمع والدولة كما في أزمة كوفيد 19 وتأثيراتها السلبية على كل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وانكشاف منظومة الحماية الاجتماعية وتقصيرها الواضح في التعامل مع تلك الجائحة.

وبالرغم من تكرار تلك الدعوات، فقد ظلت منظمات المجتمع المدني الأردني عرضة للتعامل معها بالقطّارة وربما بالقطعة من قبل الحكومات، لقد ارتفعت فعالية منظمات المجتمع المدني في ظل الأزمات السياسية والاقتصادية التي عصفت بالمنطقة وبالإقليم وانعكاساتها الخطيرة على المجتمع الأردني، ومع كونها كانت طرفا فاعلا في المشهد السياسي والإعلامي وتواجدها في الميدان وبخاصة في الحركات الشعبية المطالبة بالإصلاحات، فإن الحكومات لم تحاول الاستعانة بخبراتها، وفي أزمة كورونا استبعدت الحكومة أي تمثيل للمنظمات فيما أسمته خلية الأزمة.
عرضت منظمات المجتمع المدني الأردني خبراتها على الحكومة في مذكرة أرسلتها تعرض فيها المساهمة في وضع السياسات الخاصة بمواجهة كورونا، إلا أن الحكومة لم تستجب لهذا العرض التطوعي.

وما تزال منظمات المجتمع المدني تطالب بتعديل العديد من التشريعات التي تمس حقوق المواطنين وفي مقدمتها قانون ضمان حق الحصول على المعلومات، والجمعيات الخيرية لسنة 2008 وتعديلاته، والجرائم الإلكترونية، والاجتماعات العامة، والعقوبات، وغيرها من القوانين التي تمثل قيودا حقيقية ضاغطة وسالبة للحريات الدستورية التي نص الدستور الأردني ومنظومة الشرعة الدولية الناظمة لحقوق الإنسان عليها.
ولعل من أبرز ما يمكن التوقف عنده هنا في استجلاء علاقة منظمات المجتمع المدني بالحكومة ما تشفّ عنه جملة التوصيات والنتائج التي خرجت بها اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية.

---

12 ـ محمد عرسان ـ هل حرية التجمع السلمي في الأردن بخطر؟ ـ متوفر على رابط:
https://ammannet.net/%D9%87%D9%85%D9%85/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%D9%87%D9%84-%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D9%85%D8%B9- %D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D9%85%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86-%D8%A8%D8%AE%D8%B7%D8%B1%D8%9F

13 ـ المصدر السابق.

14ـ المصدر السابق.

15ـ هديل غبون ـ "المنسق الحكومي" يؤكد أن جهات رصد تقدم الواقع "بأسوأ ما يمكن" ـ جريدة الغد ـ نشر بتاريخ 25 /2/ 2021 ـ متوفر على رابط:
-https://alghad.com/%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%AC%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B7%D8%A9-D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82% D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86/

الفصل الأول مفهوم المجتمع المدني وتطوره وأهميته

لقد اشارت اللجنة الملكية، في توصياتها حول المحاور الست التي تولت بحثها، إلى منظمات المجتمع المدني 16 مرة فقط منها 7 مرات في محور الشباب، و7 مرات في محور المرأة، ومرتان في قانون الانتخاب، بينما لم تشر بالمطلق إلى منظمات المجتمع المدني في المحاور الثلاثة الأخرى [16].

وأظهرت دراسة لمركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلومات ما تتعرض له منظمات المجتمع المدني من موقف حكومي سلبي تجاه هذه المنظمات، واتهامها بالفساد وحيازة رؤوس الأموال، وتوفير قاعدة لجهات أجنبية معادية وخلق مشكلات اجتماعية، وهو ما يعد من أهم أسباب إعاقة عملها. كما أظهرت أن غياب آليات التنسيق والتنظيم بين ممثلي الحكومة والمنظمات، وغياب التنسيق بين المنظمات نفسها يعوقان التعاون بتنفيذ نشاطات ومشاريع مشتركة تصب في مصلحة البلد، كما وتواجه منظمات كالنقابات العمالية أو الحركات الطلابية والمختصة بالدفاع عن حقوق الإنسان، تحديات داخلية وخارجية، يتمثل أبرزها بإلزامها قانونيا بالحصول على موافقة مجلس الوزراء على عمليات التمويل كافة، وأن سلطة الموافقة أو رفض تسجيل جمعية ما، تقع ضمن اختصاص سجل الجمعيات التي لا تحتاج إلى تبرير لرفض تسجيل أي جمعية، وعدم وجود سبب محدد لقرار هذا الرفض، يجعل من الصعب الطعن بالقرار، وعدم استناد الرفض لمعايير منهجية، وتركه لتقدير المسؤولين " [17].

لقد ظلت العلاقة بين منظمات المجتمع المدني الأردني والحكومات يشوبها الكثير من حالات عدم الثقة والشك والريبة، ومن المؤكد أن الفضاء المدني قد تأثر سلبا بتلك المواقف الحكومية التي أدت الى تراجع واضح في عمل المنظمات خاصة تلك التي تعمل في مجال حقوق الإنسان والمرأة، وظلت عرضة للاتهام والتضييق، وقد جاءت جائحة كورونا وقانون الدفاع لينالا مباشرة من عمل منظمات المجتمع المدني وبدلا من أن تستفيد الحكومة من خبراتها، قامت بإقصائها والتضييق عليها.
ومن المؤكد في هذا الجانب أن السياسات الحكومية تجاه منظمات المجتمع المدني تنبني على قاعدة الإضعاف والتهميش، وربطها بها بما يحرم تلك المنظمات من الاستقلالية والحرية التي يجب ان تتمتع بها، ففي حال قويت تلك المنظمات وتعززت استقلاليتها فإن تأثيرها سيتوسع، وستحصل من هذه القوة على قوة تأثير أوسع في الرقابة على أعمال السلطات، ومن المؤكد أن مقترحاتها ستكون أكثر قوة وتأثيرا، وهذا ما لا ترغب الحكومات بالوصول اليه.

ولخص تقرير أصدره مركز حماية وحرية الصحفيين بعنوان "شراكة مع وقف التنفيذ" [18] أبرز نواحي العلاقة وآليات العمل بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني في الأردن، داعياً إلى خطة عمل مقترحة لمأسسة العلاقة والشراكة بينهما.

وكشف التقرير عن "غياب مأسسة العلاقة مع مؤسسات المجتمع المدني في البرامج الحكومية حيث لم تتضمن البيانات الوزارية لآخر حكومتين في أولوياتها مأسسة الشراكة مع المجتمع المدني، إضافة إلى غياب الخطط والسياسات والممارسات لنهج تشاركي مع المجتمع المدني، مشيرا إلى غياب شكل الشراكة والعمل المشترك مع الحكومة، الأمر الذي يترك العمل قائماً على التعاون الفردي أو الموسمي غير الملزم من قبل كافة الأطراف ذات العلاقة، إضافة إلى استمرار حالة الشك والريبة بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني نتيجة عدم وضوح آليات وأساليب التعامل بينهما، وعدم وجود خطط واستراتيجيات عمل واضحة وغياب الشراكة الحقيقية في الميدان، وعدم تدفق المعلومات بشكل مؤسسي ورسمي لإتاحة الفرصة للمؤسسات والقطاع الطوعي الإسهام في صياغة وتقديم حلول وخيارات للمؤسسات الوطنية للخروج من بعض الإشكاليات والتحديات"[19] .

16 ـ تضمنت المحاور الست التي بحثتها اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية: قانون الانتخاب، وقانون الأحزاب السياسية، والتعديلات الدستورية المقترحة المتصلة بقانوني الانتخاب والأحزاب وآليات العمل النيابي، وتطوير الإدارة المحلية، وتمكين الشباب، وتمكين المرأة ـ التوصيات متوفرة على الموقع الرسمي للهيئة الملكية لتحديث المنظومة السياسية على رابط :
https://tahdeeth.jo/Home/CommitteeRecommendations

17 ـ رانيا الصرايرة ـ دراسة: عقبات هيكلية تجعل مساحة منظمات المجتمع المدني "معوقة " ـ جريدة الغد ـ نشر بتاريخ 11 / 7 / 2021 ـ متوفر على رابط:
https://alghad.com/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%B9%D9%82%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D9%87%D9%8A%D9%83%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%AC%D8%B9%D9%84-%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%AD%D8%A9-%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7/

18ـ صدر التقرير عن مركز حماية وحرية الصحفيين في شباط يناير 2021 ـ وهو التقرير الرقابي الثاني الذي يصدر عن "مشروع" تغيير... نهج تشاوري جديد لدعم حقوق الإنسان : التقرير متوفر على رابط:
https://bit.ly/3qpaf1L

19ـ عمان نت ـ متوفر على رابط:
https://ammannet.net/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%A9-%D9%85%D8%B9-%D9%88%D9%82%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%81%D9%8A%D8%B0-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D9%88%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%86%D9%8A

الفصل الأول مفهوم المجتمع المدني وتطوره وأهميته

وقال التقرير إن "المؤسسات الرسمية ليس لديها القدرة على تطوير وخلق أدوار حقيقية للمجتمع المدني يقوم على الشراكة الحقيقية في صنع القرار وفي تنفيذ بعض المشاريع الوطنية، وإلى مشكلة تعدد المرجعيات المؤسسية المشرفة على عمل الجمعيات في الأردن، مبيناً أن قانون الجمعيات رقم 51 لعام 2008 أناط مهمة الإشراف والمتابعة بعمل الجمعيات إلى العديد من الوزارات المتنوعة وفقاً لغايات وأهداف الجمعية؛ مما خلق حالة من الفوضى وتضارب الاختصاصات، في ضوء التفاوت بين التشريعات الوطنية الناظمة لعمل الجمعيات، وأن طرق التسجيل والترخيص للجمعيات متعددة حيث يجوز اتباع أكثر من طريق"[20] .

لقد ظلت حالة الشراكة بين منظمات المجتمع المدني والحكومات تتأرجح بين اختلاف المفاهيم الحكومية للشراكة، والمفاهيم التي تتبناها تلك المنظمات، وفي الوقت الذي تحصر الحكومات علاقتها مع منظمات المجتمع المدني في حدود شكلية، فقد ظلت المنظمات نفسها هي الأخرى ترى أنها مستهدفة تماما من قبل الحكومات، وأن حركتها مقيدة، ولا ترقى للمفهوم الأممي للشراكة والتعاون الحقيقي بينهما، ما أدى بالنتيجة إلى ضعف تأثير تلك المنظمات على القرارات الحكومية المتعلقة بحقوق الإنسان (على الأقل) فضلا عن تأثيرها المأمول في المجتمع.

ووفقا لنتائج دراسة حول "التقييم الوطني للبيئة الممكنة لمنظمات المجتمع المدني في الأردن" فإن غياب العلاقة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني هي السمة الغالبة بسبب غياب السياسات العامة الواضحة، وتتسم العلاقة بينهما بالالتباس والتذبذب وتعتمد في مستواها على ممثلي الحكومة والمجتمع المدني أنفسهم، وهنالك تفاوت في قدرة منظمات المجتمع المدني في التعامل مع الحكومة، بالإضافة إلى وجود تفاوت بين خطاب بعض المؤسسات الحكومية تجاه المجتمع المدني ودوره وبين الممارسات على أرض الواقع" [21].

وتصف الدراسة العلاقة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني بـ"الشكلية" حيث "لا تشرك الحكومة المنظمات عند رسمها السياسات والأجندات الوطنية بشكل فعال وجدي وغالبا ما تتخذ الطابع الشكلي. حيث لا يوجد سياسات عامة تحدد طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني بمختلف أطيافه وبين المؤسسات الرسمية، باستثناء صيغة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي وفق قانونه الخاص يضمن صيغة رباعية مشتركة للعمل بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والنقابات العمالية ونقابات أصحاب العمل، كما تغيب تماما عن الساحة الأردنية خلق حالة من التفاهمات مع الحكومات المتلاحقة، حيث أن أغلب الشخصيات الحكومية يتعاملون مع منظمات المجتمع المدني على انها غير مهمة، وباعتبارها مؤسسات تستهدف تسجيل المواقف، وهي معيق لعملهم. وتريد الاعتراض على كافة السياسات العامة، وإظهار الأردن بمظهر متراجع طمعا في الحصول على المزيد من التمويل، كما تنظر إليها على أنها كاشف لعيوبها وبذلك تحاول التضييق عليها"[22] .

20 ـ المصدر السابق.

21ـ أحمد عوض ـ التقييم الوطني للبيئة الممكنة لمنظمات المجتمع المدني في الأردن ـ صدرت سنة 2015

22ـ المصدر السابق.

الفصل الأول مفهوم المجتمع المدني وتطوره وأهميته

3 - خريطة المجتمع المدني الأردني: الكم والنوع والاختصاص

لا يوجد نظام تصنيف عربي موحد يتوافق مع المتغيرات العالمية والإقليمية تتوافر فيه القدرة على التمييز بدقة بين أنماط ومجالات نشاطات منظمات المجتمع المدني والفئات المستفيدة والمستهدفة.

ووفقا للتصنيفات العالمية؛ فهناك خمس مجموعات تنضوي في إطار التصنيف الخاص بمنظمات المجتمع المدني وهي:

1- المنظمات غير الحكومية.
2- المنظمات التطوعية.
3- المنظمات الأهلية.
4- المنظمات غير الربحية.
5- المنظمات القاعدية.

ـ وتتوزع هذه التصنيفات على أربع قطاعات عامة هي:

1 ـ قطاع غير ربحي.
2 ـ قطاع مستقل.
3 ـ قطاع تطوعي.
4 ـ قطاع أهلي[23].

وفي الأردن ثمة تصنيفات لمكونات منظمات المجتمع المدني تتوزع على:

1- الأحزاب السياسية.
2- الجمعيات الاجتماعية والخيرية.
3- النقابات المهنية.
4- الروابط والهيئات الثقافية.
5- منظمات البيئة.
6- الأندية الرياضية والشبابية.
7- منظمات حقوق الإنسان والتنمية الديمقراطية.
8- المنظمات النسائية.
9- النقابات العمالية.
10- منظمات أصحاب العمل.
11- جمعيات الحماية والرعاية الصحية.
12- منظمات على حواف المجتمع المدني [24].

23ـ د. أماني قنديل ـ الموسوعة العربية للمجتمع المدني ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ 2008 ـ ص 71 وما بعدها.
24ـ أي تنطبق عليها مواصفات منظمات المجتمع المدني، لكنها تقوم بأعمال ذات صلة بالمجتمع المدني مثل مؤسسات النفع العام.

الفصل الأول مفهوم المجتمع المدني وتطوره وأهميته

ووفقا للتصنيف الذي اعتمده دليل منظمات المجتمع المدني الأردني الذي وضعه مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية فقد تضمن 20 تصنيفا لمنظمات المجتمع المدني الأردني هي:

1- جمعيات خيرية.
2- جمعيات مهنية.
3- منظمات للأشخاص ذوي الإعاقة.
4- منظمات ثقافية وعلمية.
5- منظمات الرعاية الصحية.
6- منظمات رعاية الأطفال والأيتام.
7- منظمات المرأة.
8- منظمات بيئية.
9- منظمات مجتمعية وحقوق الإنسان.
10- مراكز الدراسات والأبحاث.
11- نقابات مهنية.
12- نوادي شبابية ورياضية.
13- نقابات عمالية.
14- منظمات أجنبية.
15- خريجي الجامعات والمعاهد.
16- هيئات خاصة.
17- نقابات اصحاب العمل.
18- جمعيات اصحاب العمل.
19- الغرف التجارية.
20- الغرف الصناعية[25].

ووفقا لدراسة عن منظمات المجتمع المدني المعاصر في الأردن، فإنّ خريطة تصنيف هذه المنظمات في الأردن تتوزع حسب الفئات والعضوية على 18 فئة، تضم في عضويتها نحو مليون ونصف المليون عضو، وهذه التصنيفات هي:

1- الجمعيات الخيرية والاجتماعية والجمعيات التعاونية.
2- المنظمات المهنية.
3- الأندية الرياضية والشبابية.
4- الهيئات الثقافية.
5- المنظمات النسائية.
6- النقابات العمالية.
7- اتحاد المزارعين.
8- منظمات اصحاب العمل.
9- الروابط العائلية.
10- الأحزاب السياسية.
11- منظمات البيئة.
12- الشركات غير الربحية.
13- نوادي المعلمين.
14- جمعيات الصداقة.
15- جمعيات الخريجين.
16- جمعيات أجنبية[26].

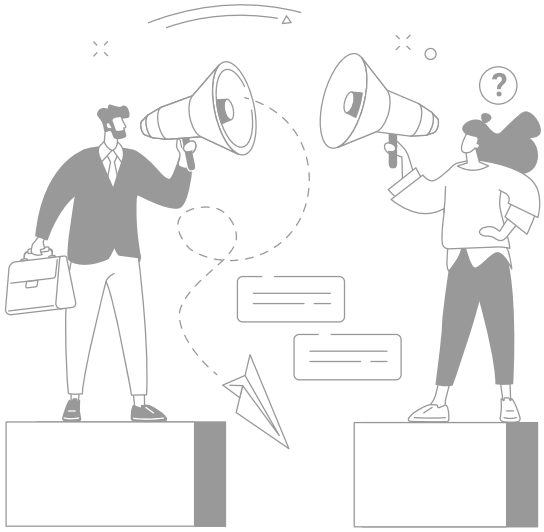

25 ـ مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية ـ دليل منظمات المجتمع المدني الأردني ـ وتضمن (2401) منظمة مجتمع مدني وفقا للمعايير التي اعتمدت في التصنيف. متوفر على رابط:
http://www.civilsociety-jo.net/ar/home

26 ـ هاني الحوراني ـ المجتمع المدني المعاصر في الأردن ـ ص 43 وما بعدها ـ متوفر على رابط:
file:///C:/Users/Lenovo/Documents/Downloads/2c6f4e697caa76ec6d0a5693a187e3e8562480c96d8f973eb067fa27dc2f6e4a.pdf

الفصل الأول مفهوم المجتمع المدني وتطوره وأهميته

ولا بد من الملاحظة هنا اختلاف التصنيفات التي اعتمدت في تلك الدراسة، وتلك التي اعتمدها دليل منظمات المجتمع المدني الأردني بالرغم من توافقها في العديد من تلك التصنيفات، مما يكشف عن عدم توافر مؤشرات تصنيف موحدة لمنظمات المجتمع المدني في الأردن.

ووفقا للمسطرة التي اعتمدتها تلك الدراسة لقياس مدى تأثير منظمات المجتمع المدني من حيث الأكثر تأثيرا، ومتوسطة التأثير، والأقل تأثيرا، أفادت الدراسة أن المنظمات الأكثر تأثيرا هي المنظمات غير الحكومية والمؤسسة بمبادرات من أفراد الأسرة المالكة، والمنظمات الدولية والأجنبية وجمعيات الأعمال مثل غرف التجارة والصناعة ونقابات أصحاب العمل وجمعيات الأعمال والمؤسسات الكبرى للقطاع الخاص وغرف التجارة المشتركة مع أميركا والاتحاد الأوروبي، والنقابات المهنية.
أما الفئات التي تندرج في إطار المستويات متوسطة التأثير فهي المنظمات النسائية مثل الاتحاد النسائي الأردني وتجمع لجان المرأة، واتحاد المرأة الأردنية واللجنة الوطنية لشؤون المرأة بالرغم من طابعها الحكومي، ومنظمات الحماية وكسب التأييد، والنوادي الرياضية والإعلام المستقل والروابط العائلية والعشائرية.

أما المنظمات الأقل تأثيرا فتتمثل في النقابات العمالية والجمعيات التعاونية، والجمعيات الخيرية، والاتحادات الطلابية[27].

ووفقا للسجلات الرسمية لوزارة التنمية الاجتماعية فإن عدد الجمعيات المسجلة في السجل الرسمي للوزارة "بلغ (6676) جمعية" [28].

وتعرف الجمعيات وفقا لقانون الجمعيات الخيرية رقم (51) لسنة 2008 وتعديلاته بأنها (أي شخص اعتباري مؤلف من مجموعة من الأشخاص لا يقل عددهم عن سبعة ويتم تسجيله وفقا لأحكام هذا القانون لتقديم خدمات أو القيام بأنشطة على أساس تطوعي دون أن يستهدف جني الربح واقتسامه او تحقيق أي منفعة لأي من أعضائه أو لأي شخص محدد بذاته، أو تحقيق أي أهداف سياسية تدخل ضمن نطاق أعمال وأنشطة الأحزاب السياسية وفق أحكام التشريعات النافذة) .
ويبلغ عدد الأحزاب السياسية المسجلة لدى وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية 57 حزبا، ويتبع الوزارة حاليا (182) بعد أن كان عددها (206) جمعيات قبل أن تتخذ الوزارة قرارا بحل (24) جمعية [30].

ويبلغ عدد النقابات العمالية وفقا للسجلات الرسمية لوزارة العمل 17 نقابة ويعود تسجيل أقدمها إلى سنة 1946 وهي نقابة العاملين في السكك الحديدية، بينما تظهر السجلات أن 7 نقابات تأسست في خمسينيات القرن الماضي، و4 نقابات تأسست في الستينيات، وما تبقى تأسست في سبعينيات القرن الماضي وكان آخر هذه النقابات تأسيسا

27 ـ المصدر السابق ـ ص 48 وما بعدها.
28 ـ الموقع الرسمي لوزارة التنمية الاجتماعية ـ تاريخ المشاهدة 26 / 8 / 2022 ـ متوفر على رابط: http://societies.gov.jo/Default/Ar
29 ـ المادة (3) الفقرة (أ) بند (1) ـ قانون الجمعيات الخيرية رقم (51) لسنة 2008 وتعديلاته ـ الموقع الرسمي لوزارة التنمية الاجتماعية ـ متوفر على رابط:
http://societies.gov.jo/ebv4.0/root_storage/ar/eb_list_page/%D%82%9D%8A%7D%86%9D%88%9D86%9_%D%8A%7D%84%9D%8AC%D%85%9D%8B%9D8%9A%D%8A%7D%8AA_%D%8B%1D%82%9D(51)_85%9_%D%84%9D%8B%3D%86%9D%8A2008_9_%D%88%9D%8AA%D%8B%9D%8AF%D8%9A%D%84%9D%8A%7D%8AA%D8%97.pdf

30ـ وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية ـ متوفر على رابط:
https://www.moppa.gov.jo/AR/List/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%B2%D8%A7%D8%A8_

الفصل الأول مفهوم المجتمع المدني وتطوره وأهميته

ويبلغ عدد النقابات العمالية وفقا للسجلات الرسمية لوزارة العمل 17 نقابة ويعود تسجيل أقدمها إلى سنة 1946 وهي نقابة العاملين في السكك الحديدية، بينما تظهر السجلات أن 7 نقابات تأسست في خمسينيات القرن الماضي، و4 نقابات تأسست في الستينيات، وما تبقى تأسست في سبعينيات القرن الماضي وكان آخر هذه النقابات تأسيسا سنة 1976هما نقابتا العاملين في الصناعات الغذائية، والعاملين في المحلات التجارية، فيما يبلغ عدد نقابات أصحاب العمل 55 نقابة [31].

ويوضح الجدول التالي أعداد الجمعيات والمنظمات وتوزيعها على الوزارات حسب المرجعيات المتعددة:

جدول توزيع منظمات المجتمع المدني على الوزارات المرجعية

الوزارة	العدد	النسبة
وزارة الداخلية	1255	18.8%
وزارة التخطيط	1	0.02%
وزارة الثقافة	746	11.1%
وزارة البيئة	169	2.5%
وزارة الشؤون السياسية	209	3.1%
وزارة السياحة والاثار	79	1.2%
وزارة التنمية الاجتماعية	3938	59.0%
وزارة الصحة	128	1.9%
وزارة الزراعة	79	1.2%
وزارة الاوقاف	26	0.4 %
وزارة العدل	6	0.09%
وزارة الصناعة والتجارة	26	0.4%
وزارة الاقتصاد الرقمي	10	0.2%
وزارة المياه والري	4	0.08%
المجمـــوع	**6676**	**100 %**

ويوضح الجدول السابق وجود 14 مرجعية حكومية تتوزع عليها منظمات المجتمع المدني، حسب الاختصاص، مما يجعل من التعددية المرجعية أحد أبرز المشكلات التي تواجه عمل تلك المنظمات.

ولا بد من الإشارة هنا إلى عدم وجود منصة وقاعدة بيانات لمنظمات المجتمع المدني الأردنية ويتم تحديثها باستمرار بالرغم من أن وزيرة التخطيط والتعاون الدولي السابقة د. ماري قعوار أعلنت أن الوزارة تقوم ببناء تلك المنصة قائلة إن المنصة "تهدف إلى تفعيل الشراكة والتواصل بين الحكومة وهذه المنظمات من ناحية وزيادة التشبيك بينها لتحقيق الأهداف الوطنية وضمان عدم التعارض والتضارب والتكرار في عمل هذه المنظمات"[32] .

31ـ كشف النقابات العمالية ـ وزارة العمل ـ الموقع الرسمي ـ متوفر على رابط:
http://mol.gov.jo/EBV4.0/Root_Storage/AR/EB_Info_Page/%D%83%9D%8B%4D81%9_%D%8A%7D%84%9D%86%9D%82%9D%8A%7D%8A%8D%8A%7D%8AA_%D%8A%7D%84%9D%8B%9D%85%9D%8A%7D%84%9D8%9A%D%8A2021_9.pdf

32ـ تصريحات الوزيرة صدرت بتاريخ 22 / 4 / 2019 في اجتماع لمؤسسة نهر الأردن ـ التفاصيل متوفرة على رابط وكالة الأنباء الأردنية "بترا":
https://www.petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=98979&lang=ar&name=news

الفصل الأول مفهوم المجتمع المدني وتطوره وأهميته

4 ـ الإطار التشريعي الناظم لعمل المجتمع المدني عالميا ومحليا (قراءة مقارنة)

في كل المجتمعات الديمقراطية الراسخة أو تلك التي توصف بدول التحول الديمقراطي تُسن القوانين التي تضمن الحريات الأساسية للمواطنين، والحقوق الإنسانية، ومن بينها بالطبع حرية الرأي والتعبير، وحرية التجمع السلمي، وحرية الحصول على المعلومات، وحرية تأسيس الجمعيات والنقابات...الخ.

إن الاستقلالية جزء مصون من الحقوق الأساسية للمواطنين ولمنظمات المجتمع المدني، فإلزامية العضوية في النقابات ـ على سبيل المثال ـ تتناقض تماما مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وأي مساس بتلك الاستقلالية يعتبر حرية منقوصة تماما.

لقد ظل مبدأ استقلالية منظمات المجتمع المدني من الشروط الضرورية لوجود تلك المنظمات واستمراريتها وفاعليتها في مجتمعاتها، وبما يخدم أهداف إنشائها وتوجهاتها، بما في ذلك حريتها في صياغة أهدافها، واختيار مسؤوليها وإداريها، وبما يحقق مبدأ الاستقلال التنظيمي أو التنظيم الذاتي.

ومن الضروري أن يتم ضمان استقلالية منظمات المجتمع المدني، من خلال وجود هيئة مستقلة تنظم عمل منظمات المجتمع المدني" [33].
كما أنّ من الضروري أن تحرص المنظمات الحقوقية والتنموية على استقلاليتها وأن تترك مسافة بينها وبين الحكومات من جانب، وبينها وبين الممولين من جانب آخر، لكن هذا لا يعني أن لا تتبنى مواقف الحكومات إذا آمنت بها وتوافقت مع أهدافها وغاياتها، فهذا النمط من التبعية ينتزع القيمة المضافة للمنظمات وهي الاستقلالية، والاحتواء يعني تحويل المنظمات إلى التفكير بعقل الحكومة وبالتالي تحولها لتصبح منظمات ومؤسسات شبه رسمية"[34] .

لقد حرصت الأنظمة الديمقراطية في العالم على وجود منظمات مجتمع مدني قوي يكون رديفا للحكومات وللمجتمع، لتقوم بدور رقابي ناشط ومؤثر فضلا عن تنفيذها برامج تخدم المجتمع في بيئاتها المحلية.

ومن أوجه حرص الأنظمة الديمقراطية على وجود منظمات مجتمع مدني قوية ومؤثرة أن القوانين سمحت بتأسيس وإنشاء تلك المنظمات على تنوع أعمالها واختصاصاتها واهدافها، وسمحت لها أيضا بالتمتع بالحرية الكافية لتنظيم أعمالها وأنشطتها بحرية واستقلالية تعزز مفهوم الحريات الأساسية على تنوعها وتعددها.

ومن المؤكد أن نجاح الديمقراطية في هذه المجتمعات يتطلب تحقيق مبادىء التعددية والاستقرار واحترام سيادة القانون الذي يحتاج وبالضرورة دعما استثنائيا من المجتمع، الذي يتوجب أيضا ووفقا للقوانين الديمقراطية أن يحقق التعددية والحريات الأساسية وحقوق الإنسان ويساندها ويدعمها.

33ـ معاذ المومني مقابلة خاصة معه.
34ـ أحمد عوض مقابلة خاصة معه.

الفصل الأول مفهوم المجتمع المدني وتطوره وأهميته

المجتمع المدني في الشرعة الدولية:

كفلت الشرعة الدولية الناظمة لحقوق الإنسان لكل فرد الحق في تأسيس المنظمات والجمعيات والنقابات المهنية، ولم تُجِز للحكومات وضع أية قيود على ممارسة هذه الحق الإنساني إلا تلك التي ورد فيها استثناءات ينص القانون عليها.

وقد نصت المادة (20) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن "لكل شخص حق في حرية الاشتراك في الاجتماعات والجمعيات السلمية، ولا يجوز إرغام أحد على الانتماء إلى جمعية ما"، كما نصت الفقرة (4) من المادة (23) من الإعلان على أن "لكل شخص حق إنشاء النقابات مع آخرين والانضمام إليها من أجل حماية مصالحه"[35] .

هذه الضمانة لإنشاء النقابات والاشتراك في الاجتماعات والجمعيات السلمية التي نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان انسحبت أيضا على العهدين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية[36] ، وبمصادقة الأردن عليهما أصبحا ملزمين للحكومات باعتبارهما جزءا من المنظومة التشريعية.

فقد نص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على "أن يكون الحق في التجمع السلمي معترفا به، ولا يجوز أن يوضع من القيود على ممارسة هذا الحق إلا تلك التي تفرض طبقا للقانون وتشكل تدابير ضرورية في مجتمع ديمقراطي، لصيانة الأمن القومي أو السلامة العامة أو النظام العام أو حماية الصحة العامة أو الآداب العامة أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم" [37].

ونصت المادة (22) من العهد على أن "لكل فرد حق في حرية تكوين الجمعيات مع آخرين، بما في ذلك حق إنشاء النقابات والانضمام إليها من أجل حماية مصالحه، ولا يجوز أن يوضع من القيود على ممارسة هذا الحق إلا تلك التي ينص عليها القانون وتشكل تدابير ضرورية، في مجتمع ديمقراطي، لصيانة الأمن القومي أو السلامة العامة أو النظام العام أو حماية الصحة العامة أو الآداب العامة أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم. ولا تحول هذه المادة دون إخضاع أفراد القوات المسلحة ورجال الشرطة لقيود قانونية على ممارسة هذا الحق، وليس في هذه المادة أي حكم يجيز للدول الأطراف في اتفاقية منظمة العمل الدولية المعقودة عام 1948 بشأن الحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي اتخاذ تدابير تشريعية من شأنها، أو تطبيق القانون بطريقة من شأنها أن تخل بالضمانات المنصوص عليها في تلك الاتفاقية"[38] .

وفي المادة (8) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ فإن الدول الأطراف الموقعة على هذا العهد تتعهد بأن لكل شخص الحق في "تكوين النقابات بالاشتراك مع آخرين وفى الانضمام إلى النقابة التي يختارها، دونما قيد سوى قواعد المنظمة المعنية، على قصد تعزيز مصالحه الاقتصادية والاجتماعية وحمايتها. ولا يجوز إخضاع ممارسة هذا الحق لأية قيود غير تلك التي ينص عليها القانون وتشكل تدابير ضرورية، في مجتمع ديمقراطي، لصيانة الأمن القومي أو النظام العام أو لحماية حقوق الآخرين وحرياتهم" [39].

وفي الوقت الذي نص البند (ب) من الفقرة (1) من نفس المادة على "حق النقابات في إنشاء اتحادات أو اتحادات تحالفية قومية، وحق هذه الاتحادات في تكوين منظمات نقابية دولية أو الانضمام إليها، فقد نص البند (ج) على حق النقابات في ممارسة نشاطها بحرية، دونما قيود غير تلك التي ينص عليها القانون وتشكل تدابير ضرورية، في مجتمع ديمقراطي، لصيانة الأمن القومي أو النظام العام أو لحماية حقوق الآخرين وحرياتهم، كما نص البند (د) على حق الإضراب، شريطة ممارسته وفقا لقوانين البلد المعني"[40] .

ونصت الفقرة (3) من نفس المادة على أنه ليس فيها "أي حكم يجيز للدول الأطراف في اتفاقية منظمة العمل الدولية المعقودة 1948 بشأن الحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي اتخاذ تدابير تشريعية من شأنها، أو تطبيق القانون بطريقة من شأنها، أن تخل بالضمانات المنصوص عليها في تلك الاتفاقية"[41] .

35 ـ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ـ مجموعة صكوك دولية، المجلد الأول، الأمم المتحدة، نيويورك، 1993ـ متوفر على رابط:http://hrlibrary.umn.edu/arab/b001.html
36ـ صادق الأردن على هذين العهدين ونشرت في الجريدة الرسمية سنة 2006.

37ـ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ـ مادة (21) ـ الأمم المتحدة ـ مجموعة صكوك دولية، المجلد الأول، الأمم المتحدة، نيويورك، 1993ـ متوفر على رابط:
http://hrlibrary.umn.edu/arab/b003.html

38 ـ المادة (22) بفقراتها الثلاث ـ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ـ مصدر سابق..

39 العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ـ الأمم المتحدة ـ حقوق الإنسان ـ مجموعة صكوك دولية، المجلد الأول، الأمم المتحدة، نيويورك، 1993 ـ متوفر على رابط:
http://hrlibrary.umn.edu/arab/b002.html

40ـ المصدر السابق.
41 ـ المصدر السابق.

الفصل الأول مفهوم المجتمع المدني وتطوره وأهميته

الميثاق العربي لحقوق الإنسان[42] :

نص الميثاق العربي لحقوق الإنسان في المادة (24) على أن "لكل مواطن الحق في: حرية الممارسة السياسية، وحرية تكوين الجمعيات مع الآخرين والانضمام إليها، وحرية الاجتماع وحرية التجمع بصورة سلمية".

وأعاد الميثاق في المادة (35) التأكيد على أن "لكل شخص الحق في حرية تكوين الجمعيات أو النقابات المهنية والانضمام إليها وحرية ممارسة العمل النقابي من أجل حماية مصالحه"، ولا يجوز فرض أي من القيود على ممارسة هذه الحقوق والحريات إلا تلك التي ينص عليها التشريع النافذ وتشكل تدابير ضرورية لصيانة الأمن القومي أو السلامة العامة أو النظام العام أو حماية الصحة العامة أو الآداب العامة أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم، كما وتكفل كل دولة طرف الحق في الإضراب في الحدود التي ينص عليها التشريع النافذ[43] .

المجتمع المدني في الدستور الأردني:

كفل الدستور الأردني لجميع الأردنيين حق الاجتماع ضمن حدود القانون، والحق في تأليف الجمعيات والنقابات والأحزاب السياسية على أن تكون غايتها مشروعة ووسائلها سلمية وذات نظم لا تخالف أحكام الدستور، كما نص على أن القانون سينظم طريقة تأليف الجمعيات والنقابات والأحزاب السياسية ومراقبة مواردها [44].

ومن الواضح أن الدستور الأردني في صياغته القانونية لهذه المادة ولتلك الحقوق جاءت مطابقة تماما لما ورد في الشرعة الدولية سابقة الذكر[45] ، إلا أن القوانين والأنظمة الصادرة عمدت إلى تقييد تلك الحقوق والممارسات، على نحو قانون الجمعيات رقم (51) لسنة 2008 وتعديلاته.

قانون الجمعيات:

ظل قانون الجمعيات رقم (51) وتعديلاته لسنة 2008 أحد أهم المعيقات التشريعية التي تتعارض مع الممارسات الفضلى والشرعة الدولية الناظمة لحقوق الإنسان، وظل القانون يعمل مقيدا لعمل منظمات المجتمع المدني التي طالبت بتعديل العديد من مواده، وبخاصة بعد أن طرحت الحكومة رغبتها بتعديل القانون.

لقد طالب مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية بضرورة توفير "بيئة تشريعية تعزز استقلالية منظمات المجتمع المدني، ودورها في عملية التنمية وتعزيز حقوق الإنسان، موصيا بمراجعة قانون الجمعيات، مع الأخذ بالاعتبار مجموعة من المبادئ التي تساهم في تعزيز استقلالية الجمعيات وقيمتها المضافة، مثل مبدأ تسجيل الجمعيات، ومبدأ الرقابة البعدية على أعمال الجمعيات وحصولها على مواردها، بتعديل مجموعة من المواد، منها: تعديل المادة (3) من القانون، التي تحظر على الجمعيات المشاركة في الأنشطة السياسية التي تدخل ضمن نطاق أهداف الأحزاب السياسية"[46] .

إن ملاحظات منظمات المجتمع المني على قانون الشركات تذهب لتطال العديد من مواده، على نحو المطالبة بتعديل الفقرة (أ) من المادة (11) من القانون، التي تضمن المدة القانونية للتسجيل وهي (60) يوما من تاريخ تقديم الطلب، كما أوصى بإعادة النظر في المادة (17) من هذا القانون، التي تشترط موافقة مجلس الوزراء لحصول الجمعيات على تمويل أجنبي، لكونه يتنافى مع مبدأ حرية واستقلالية عمل الجمعيات، داعيا للاكتفاء بإجراء تقييم بَعديّ في ضوء التقارير السنوية التي تقدمها الجمعيات للوزارات المختصة، خصوصا وأن البنك المركزي يطبق أعلى معايير الضبط المالي لمحاربة التمويلات والأنشطة غير القانونية على جميع المؤسسات ومنها الجمعيات"[47] .

42 ـ الميثاق العربي لحقوق الإنسان ـ جامعة مينيسوتا ـ مكتبة حقوق الإنسان ـ صودق على هذه النسخة الأحدث من الميثاق واعتمدت من قبل القمة العربية السادسة عشرة في تونس بتاريخ 23 مايو/أيار 2004 ـ متوفر على رابط: http://hrlibrary.umn.edu/arab/a003-2.html

43 ـ المصدر السابق

44 ـ الدستور الأردني ـ المادة (16).

45 ـ نصت المادة 128 من الدستور الأردني أيضا على أنه (لا يجوز أن تؤثر القوانين التي تصدر بموجب هذا الدستور لتنظيم الحقوق والحريات على جوهر هذه الحقوق أو تمس أساسياتها ".

46 ـ "جهود منظمات المجتمع المدني في التنمية وتعزيز حقوق الإنسان " ـ مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية ـ متوفر على رابط:
http://www.civilsociety-jo.net/ar/read-news/24/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%86%D9%8A

47 ـ المصدر السابق.

الفصل الأول مفهوم المجتمع المدني وتطوره وأهميته

لقد عرضت وزارة التنمية الاجتماعية في أيلول/ سبتمبر 2021 مسودة للتعديلات المقترحة على قانون الجمعيات وتضمنت التعديلات توحيد المرجعيات المختصة بالتسجيل والمتابعة الجمعيات، بهدف معالجة القصور التشريعي في قانون الجمعيات مثل (تنظيم تسجيل المبادرات التطوعية، والقضايا المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب والتطرف، وتفعيل عمليات المتابعة والرقابة على الجمعيات بالتنسيق مع الوزارات المختصة وتعديل نظام جمع التبرعات لمواكبة التطورات والمستجدات، إلى جانب بناء القدرات المؤسسية للعاملين في القطاع والموظفين المشرفين على القطاع من خلال إنشاء مركز تدريبي..الخ" [48].

وأبدت منظمات المجتمع المدني قلقها من مسودة التعديلات، التي جاءت بعد سلسلة من الحوارات بينها وبين اللجنة الحكومية المكلفة بتعديل القانون. وفي ورقة غير منشورة لمركز الفينيق أبدى المركز تخوفاته وتخوفات منظمات المجتمع المدني من "أن يفرض القانون الجديد قيودا أشد صرامة من ذي قبل. ويتخوف العديد من قادة مؤسسات المجتمع المدني الحقوقية من إبقاء القيود التي يفرضها القانون الحالي في القانون الجديد، وبخاصة لجهة استمرار اعتماد الترخيص وليس التسجيل، أي اشتراط الحصول على موافقة الحكومة على تأسيس الجمعيات. وكذلك استمرار اعتماد مبدأ الرقابة القَبلية على عمل الجمعيات، واشتراط الحصول على موافقات حكومية مسبقة للحصول على تمويل أجنبي" [49].

قانون العمل:

ويعتبر قانون العمل أحد القوانين المعيقة أمام النقابات العمالية، ما يجعله بحاجة لإجراء تعديلات عليه، على نحو تضمينه حوافز تشجيعية للنقابات العمالية للتنسيق مع بعضها بعضا بإرادتها، ومنح حوافز للنقابات الأكثر تمثيلا للعمال مثل إشراكها في عضوية اللجنة الثلاثية أو في المجلس الاقتصادي الاجتماعي أو في أي هيئات وطنية للحوار الاجتماعي، ومنح العمال الأجانب الحق بالمشاركة في تأسيس النقابات وتسييرها، أو اعتماد نسبة معينة من العمال الأجانب من بين المؤسسين.

ومن المواد التي تحتاج للتعديل في قانون العمل المادة (100) بحيث يتضمن التعديل السماح للاتحاد العام للنقابات بوضع نظام داخلي موحد للنقابات، من خلال الهيئات العامة فقط، وكذلك الفقرة (ب) من المادة (103) التي فرضت على الاتحاد والنقابات العمالية المصادقة على أية تعديلات على أنظمتها من قبل مسجل النقابات ونقابات أصحاب العمل في الوزارة، مما يتعارض جوهريا مع معايير العمل الدولية، ويمس استقلالية النقابات.

قانون الشركات:

ويحتاج قانون الشركات إلى المراجعة بحيث يعاد النظر بشرط الحصول على موافقة مسبقة من مجلس الوزراء للحصول على أي تمويل او تبرع أجنبي لمنظمات المجتمع المدني، التي تضررت أعمالها وخططها جراء هذا النص المقيد والسالب لاستقلالية تلك المنظمات، بينما يمكن أن يفرض القانون رقابة بعدية وليس رقابة قبلية مسبقة.

ولسنا هنا في معرض التفصيل الموسع للمواد القانونية التي تؤثر سلبا على أعمال وأهداف منظمات المجتمع المدني الأردني على كثرتها وتنوعها، ولكن يكفي الإشارة إلى قوانين المطبوعات والنشر والجرائم الالكترونية، وضمان حق الحصول على المعلومات والاجتماعات العامة، حتى تتضح أمامنا مروحة التشريعات المقيِّدة لمنظمات المجتمع المدني الأردني.

"إن تنظيم مخصصات الأموال وفقا لقانون الجمعيات (المادة 17) وقانون الشركات غير الربحية (المادة 7) يعيق عمل الجمعيات في تخطيط الاستراتيجيات طويلة المدى، تعتمد الحاجة إلى الموافقة على تلقي الأموال لمنظمات المجتمع المدني على الوزارة المعنية، يمنع هذا الإجراء أنشطة التخطيط المستقبلية ويقلل من قدرة الجمعيات على العمل، لتعزيز وتشجيع العمل المستدام للمجتمعات المدنية يتطلب التشريع الحالي بعض التعديلات التي تقلل من الحواجز التي تحول دون تلقي الأموال الدولية بدون أن تكون مرتبطة بقرارات الحكومة" [50].

48. تفاصيل أوفى عن مسودة القانون ـ نادين النمري ـ تعديلات الجمعيات.. توحيد للمرجعيات وتحديث لنظام جمع التبرعات ـ نشر بتاريخ 20 /9/ 2021 ـ جريدة الغد ـ متوفر على رابط:
https://aghad.com/%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D9%88%D8%AD%D9%8A%D8%AF-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%AC%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%AA%D8%AD/

49ـ مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، تقريرحول التعديلات المقترحة على قانون الجمعيات، 2021
50ـ الأردن: المجتمع المدني والحركات الاجتماعية ـ شبكة المنظمات العربية غير الحكومية ـ لبنان ـ ص 7 ـ متوفر على رابط: file:///C:/Users/Lenovo/Documents/Downloads/102019.pdf

الفصل الأول مفهوم المجتمع المدني وتطوره وأهميته

ومن المفيد التوقف هنا أمام التوصيات والمقترحات التي صدرت عن اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية، التي أشارت بوضوح إلى منظمات المجتمع المدني وأهمية دورها في إصلاح المنظومة السياسية.

فقد ذكرت اللجنة الملكية منظمات المجتمع المدني 16 مرة في ثلاثة محاور رئيسية من بين المحاور الستة التي بحثتها، ففي التوصيات التي اقترحتها في محور تمكين الشباب تحدثت عن تفعيل المجالس الطلابية للفئة العمرية (12-15 سنة)، وأن تساهم مؤسسات المجتمع المدني بالتدريب والتمكين بما يتماشى مع القوانين والأنظمة ذات الصلة، ودعت إلى زيادة التمويل الحكومي لمؤسسات المجتمع المدني التي تختص بتمكين الشباب سياسيًا واقتصاديًا، وتسهيل إجراءات الحصول على التمويل من المانحين وفقًا للأنظمة والتعليمات المعمول بها.

وفيما يتعلق بوزارة الشباب؛ دعت اللجنة إلى تشكيل مجلس تنسيق مؤسسي برئاسة وزارة الشباب وعضوية وزارات التخطيط والشؤون السياسية والبرلمانية والثقافة والمؤسسات الرسمية وشبه الرسمية وممثلين عن المجتمع المدني والمؤسسات والهيئات المانحة، لتبادل المعلومات والخبرات والتخطيط والتنسيق المشترك لضمان ربط المشاريع التي تُعنى بالشباب بالاستراتيجية الوطنية للشباب.

وفيما يتعلق بوزارة الشؤون السياسية والبرلمانية دعت توصيات اللجنة الملكية إلى عقد برامج متخصصة لتوعية الشباب الأردني بالأحزاب والعمل الحزبي بالتعاون مع الجامعات الرسمية والخاصة ومنظمات المجتمع المدني، وإقامة أنشطة داخل الجامعات للأحزاب للتعريف ببرامجها وآليات الانتساب لها، وتنظيم وتطوير العلاقة مع مؤسسات المجتمع المدني المعنية بالشباب والعمل السياسي والعام من خلال شراكات وبرامج تدريبية متخصصة.

وحول الدراسات والبيانات الشبابية دعت اللجنة المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني إلى البدء بإجراء دراسات وأبحاث علمية محْكمة حول أوضاع الشباب وسُبل تعزيز مشاركتهم في الحياة العامة، مقترحة تقديم الدعم المالي لمشاريع منظمات المجتمع المدني المحلية التي تُعنى بالبرامج والمشاريع المتعلقة بالشباب.

وفي محور تمكين المرأة أوصت اللجنة الملكية بإتاحة مجال أوسع للآليات الوطنية المعنية بالمرأة ومؤسسات المجتمع المدني ومراكز الدراسات والأبحاث، للمشاركة في صياغة السياسات العامة والمساهمة في تنفيذها وتحديد الفجوات، وتطوير وتفعيل الأطر القانونية والإجرائية الناظمة لعمل مؤسسات المجتمع المدني، بما يضمن إفساح المجال لها للاستمرار في الاضطلاع بمسؤولياتها بكفاءة وفعالية من خلال تخفيف القيود المتعلقة بالوصول لمصادر التمويل الداخلية والخارجية، والحصول على المعلومات والبيانات الوطنية وتعزيز دورها الرقابي على تنفيذ الخطط والبرامج الحكومية.

ودعت اللجنة في توصياتها إلى ضمان مراجعة قانون الجمعيات بما يضمن تسهيل عمل مؤسسات المجتمع المدني دون تمييز، وتعزيز دورها بوصفها جزءا من الإطار الوطني للتقدم والإصلاح.

وأوصت اللجنة بتعزيز فرص الشراكة بين المؤسسات التعليمية ومؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية لتنفيذ مبادرات وأنشطة تنمية قيم المواطنة والانتماء لدى الطلبة، وتعزيز الشراكات بين المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والجهات الداعمة، في مجال تطوير وتنفيذ سياسات الحماية الاجتماعية الشاملة والعادلة.

وأكدت اللجنة في مقترحاتها حول مشروع قانون الانتخاب أن القانون نصَّ على الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني ولمراقبي العملية الانتخابية، وأن تكون هذه المنظمات ممثلة في لجان الاقتراع والفرز[51].

51- تضمنت المحاور الستة التي بحثتها اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية كلا من: قانون الانتخاب، وقانون الأحزاب السياسية، والتعديلات الدستورية المقترحة المتصلة بقانوني الانتخاب والأحزاب وآليات العمل النيابي، وتطوير الإدارة المحلية، وتمكين الشباب، وتمكين المرأة – التوصيات متوفرة على الموقع الرسمي للهيئة الملكية لتحديث المنظومة السياسية على رابط:
https://tahdeeth.jo/Home/CommitteeRecommendations

الفصل الثاني التحديات التي تواجه المجتمع المدني في الأردن

من الواضح تماما أن عدة تحديات تواجه منظمات المجتمع المدني في الأردن، وفي العالم العربي عموما، لعل في مقدمها التحديات التشريعية والقانونية والتحديات الأمنية وتحدي الثقة والتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية المتسارعة، والأمن السبراني، وتحدي الشيطنة والاتهامات المتكررة، ومدى قبول المجتمع الأردني لوجود وعمل المنظمات في بيئاتهم المحلية.

ومن أبرز التحديات أيضا تلك المرتبطة بالتمويل والدعم، وهل يمكن التخلي عن التمويل الأجنبي بسبب توافر وسهولة الحصول على التمويل المحلي، وتحديات النظر للمستقبل وكيفية التكيف مع معطيات المستقبل، ومدى استمرار وتطور عمل المنظمات في العقود المقبلة وضمن شروط التحديات العديدة التي تواجهها.

وفي ذات السياق تقف منظمات المجتمع المدني في الأردن أمام تحد يتعلق بدورها في التنمية المستدامة، وإلى أي مدى يمكنها المساهمة في تحقيق تلك التنمية، وكيف يمكنها أن تصبح شريكا للحكومة في صياغة السياسات العامة المتعلقة بحقوق الإنسان، وبالتنمية المستدامة، دون أن تبقى حبيسة سياسة الشك والريبة والإقصاء والمحاصرة.

وهناك عشرات الأسئلة الأخرى التي يمكن طرحها في إطار البحث عن التحديات والمعيقات التي تواجهها المنظمات في تأمين إدامة عملها ونشاطها الذي تقلص كثيرا في السنوات الماضية بسبب الاشتراطات التي وضعتها الحكومة للحصول على التمويل الأجنبي الذي يمثل الرئة الحية لعمل المنظمات في ظل عدم وجود أي بديل محلي لدعم نشاطاتها.

1 ـ التحدي التشريعي والتنظيمي:

يبقى التحدي التشريعي والقانوني أحد أبرز التحديات المعيقة التي تواجه منظمات المجتمع المدني في الأردن، وتشكل منظومة التشريعات المقيدة حاجزا عريضا أمام منظمات المجتمع المدني لا يسمح لها بتجاوزه، او القفز عنه.

ومن الواضح تماما أن منظمات المجتمع المدني تخضع للشك من قبل الحكومات، فهي بالمجمل تنظر إلى تلك المنظمات غير المنضوية تحت سلطتها أو نفوذها بأنها منظمات معارضة، وأنها تقدم تقارير سلبية عن الأردن للمانحين وللممولين فيما يتعلق بحقوق الإنسان وحرية التعبير وحقوق المرأة والطفل وذوي الإعاقة.. إلخ مما يؤثر سلبا على سمعة الأردن عالميا.

لقد أشرنا سابقا وفي الفصل لأول إلى أن علاقة الشك والريبة التي تحكم نظرة الحكومات الأردنية لتلك المنظمات هي التي تدفع نحو محاصرة عملها والتقليل من تأثيرها في المجتمع، ويفيدنا التأشير هنا إلى مجمل القيود الواردة في قانون الجمعيات، وقد أشرنا إلى بعضها في الفصل الأول، ويفي النظر لقانون الاجتماعات العامة لمعرفة إلى أين وصلت تلك العلاقة الغارقة في الشك والريبة.

ولا تبدو المحاصرة التشريعية والقانونية لمنظمات المجتمع المدني تتعلق فقط باشتراطات الحصول على التمويل الأجنبي، بل تذهب المسألة إلى أبعد من ذلك حين يصبح التشريعي الذي يحكم هذه القضية يخضع للمزاج الشخصي للحكومة أو للمسؤول، إذ تتم الموافقة سريعا على التمويل للمنظمات التي تعتبر الأقرب للحكومة، بينما ترفض الموافقة للمنظمات التي تصنفها الحكومة في إطار المعارضة.

لا تظهر تطبيقات القانون هنا متساوية الأضلاع تماما، بل ذهبت التطبيقات الى أبعد من ذلك حين تم اشتراط موافقة الحاكم الإداري على أي نشاط أو تجمع لمنظمات المجتمع المدني وفقا لقانون الاجتماعات العامة، بل ذهبت التعليمات إلى إلزام الفنادق، أو الصالات التي تريد المنظمات إقامة نشاطاتها فيها إلى الطلب منها اشتراط حصول تلك المنظمات على موافقات مسبقة.

وفي الملتقى الذي نظمته هيئة تنسيق مؤسسات المجتمع المدني "همم" بعنوان "حرية التجمع السلمي والجمعيات" وبحضور مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات "كليمان نيالتسوسي فول"، انتقدت تضييق السلطات الأردنية على حرية التجمع السلمي والحق في التعبير، والاعتقالات المسبقة لناشطين ومعلمين ومحتجين سلميين، كما انتقد المقرر الأممي الحكومة الأردنية بسبب غياب ممثليها عن الملتقى، وأشار إلى أن "هناك العديد من الملاحظات حول الحق في التجمع السلمي وتكوين الجمعيات في الأردن" التي يعتزم نقلها إلى المسؤولين قريباً، ومؤكدا أنه من دون ضمانات للحق في التجمع السلمي "من الصعب جداً مواجهة المشاكل"، معتبراً أن "هناك حالة تخلخل في الحق في الاجتماعات العامة وتنظيم فعاليات وتجمعات تنصب جميعها في حقوق أصيلة للأفراد، كما أن مساسها وانتهاكها يضع مؤشر الديمقراطية في قالب سيء".

الفصل الثاني التحديات التي تواجه المجتمع المدني في الأردن

وفي الوقت الذي صدر فيه تقرير الخارجية الأميركية عن حالة الحريات في الأردن لعام 2021 متحدثا عن منع فعاليات لمؤسسات مجتمع مدني في الأردن و"يتطلب القانون إخطارا قبل 48 ساعة إلى الحاكم المحلي لأي اجتماع أو حدث تستضيفه أي مجموعة محلية أو دولية، فقد أفادت عدة منظمات غير حكومية محلية ودولية أن الفنادق، بناء على طلب مسؤولي الأمن، طلبت منهم تقديم خطابات موافقة من المحافظ قبل عقد دورات تدريبية أو اجتماعات خاصة أو مؤتمرات عامة".

وتم التساؤل في الملتقى حول الحديث عن تحديث المنظومة السياسية في الأردن بدون وجود حقوق وحريات على رأسها الحق في التجمع السلمي الذي يخضع للتقييد"[52] ، وتمت الإشارة إلى "أن الحكام الإداريين في الأردن يقفون حجر عثرة أمام إقامة أي تجمع سلمي، وفي الفترة الأخيرة كان هناك توسع بالاحتجاز الإداري منذ أشهر على خلفية مشاركتهم أو نيتهم المشاركة في تجمعات سلمية"[53].

ومن المفيد التأكيد هنا أن أحد التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في الأردن تتعلق بتعدد الجهات المرجعية من الوزارات والدوائر الحكومية، فضلا عن تعدد المرجعيات القانونية والتشريعية الناظمة لعمل تلك المنظمات.

وتجدر الإشارة إلى ضرورة أن تتخذ الحكومة قرارا بتقنين شراكتها مع منظمات المجتمع المدني بإقرار قانون للشراكة مع المجتمع المدني على نحو القانون الذي وضعته الحكومة للشراكة مع القطاع الخاص، وهذا يعني وجود تشريع مبني على استراتيجيات وممارسات واضحة. كما يجب إعادة النظر في قانون الجمعيات والجمعيات التعاونية وغير الربحية.. إلخ، ولا بد من وضع تشريع واحد ينظم عمل هذا القطاع العريض بقانون واحد لتجاوز المشكلات الناتجة عن تعدد القوانين والتشريعات"[54] .

إضافة إلى ضرورة "إجراء نقاش عام بين المجتمع المدني وممثلي الحكومة والقطاع الخاص، لبحث مشاكل وتحديات واقع المجتمع المدني على مستوى التشريع والأنظمة والتعليمات الناظمة لعمله، وعلى مستوى البيئة الممكّنة لعمله، وصولا لوضع رؤى ومقترحات بين يدي الحكومة لإعادة النظر برسم السياسات والتشريعات المتعلقة بعمل المجتمع المدني ودوره المهم كشريك في التنمية، وهذا ما تتطلبه مقتضيات الدولة الحديثة"[55].

وهناك أهمية لأن يكون للمجتمع المدني دور فعّال في المشاركة والتعليق على مسودات مشاريع القوانين التي يعرضها ديوان التشريع على موقعه الإلكتروني الرسمي؛ للوصول لمعرفة أفضل لآرائهم بشأن مشاريع القوانين المطروحة، من خلال وجود إطار قانوني يحكم عمل المجتمع المدني، من حيث التسجيل والترخيص، وإطار قانوني من حيث التمويل والحصول على التمويل، وأن يكون منضبطا وإجراءاته سهلة ومبسّطة، إلى جانب ضرورة أن تتمتع منظمات المجتمع المدني باستقلاليتها، والقبول بتنوعها؛ كي تقوم بعملها بالشكل الصحيح، إن استقلاليتها تتطلب بيئة ممكّنة لعمل المنظمات على المستويين التشريعي والتنفيذي الإجرائي"[56] .

إن مثل تلك اللقاءات والحوارات التي تعقدها منظمات المجتمع المدني تؤشر دوما إلى جملة التحديات والمطالب التي تتبناها تلك المنظمات، لكن واقع الحال يتحدث بوضوح عن تقارب شكلي من قبل الحكومة مع منظمات المجتمع المدني دون أن تتقدم الحكومة أي خطوة للأمام في سبيل كسر الحاجز التشريعي والقانوني الذي لا يزال يمثل بمجمله مروحة عريضة من التشريعات التي تقيد عمل منظمات المجتمع المدني، وتجعل منها لاعبا في الهوامش الضيقة خلافا لنصوص الشرعة الدولية، والممارسات الفضلى في العالم الديمقراطي.

يبقى التحدي التشريعي والقانوني عائقا مؤثرا في مدى التزام منظمات المجتمع المدني بأهدافها وبرامجها، ويؤدي بالنتيجة إلى فقدانها للكثير من مصادر ديمومة علمها، ما يجعل من الضروري أن تواجه تلك الحقيقة وتعمل سريعا على معالجة ذلك الخلل.

52- نضال منصور، ملتقى حرية التجمع السلمي والجمعيات، 2022
53- ليندا كلش، ملتقى حرية التجمع السلمي والجمعيات، 2022
54- معاذ المومني مقابلة خاصة.
55- آمنة الزعبي، ورشة عمل مشتركة حول المجتمع المدني، اتحاد المرأة الأردنية ومركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية والشبكة العربية للمنظمات غير الحكومية للتنمية، 2021
56- فداء الحمود، ورشة عمل مشتركة حول المجتمع المدني، اتحاد المرأة الأردنية ومركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية والشبكة العربية للمنظمات غير الحكومية للتنمية، 2021

الفصل الثاني التحديات التي تواجه المجتمع المدني في الأردن

2 - تحدي التمويل والاستدامة والتشغيل والعمل:

تتمظهر مشكلة منظمات المجتمع المدني ـ كما أشرنا سابقا ـ في العديد من التشريعات، يأتي في مقدمها قانون الجمعيات رقم (51) لسنة 2008 وتعديلاته، خاصة المادة "17" التي قيدت بموجبها حصول منظمات المجتمع المدني على التمويل الأجنبي.
وبالعودة لتفاصيل المادة فقد ألزمت الفقرة (أ) منها الجمعية "بأن تعلن في تقريرها السنوي عن أي تبرع أو تمويل حصلت عليه وأن تقييد الجمعية في سجلاتها المالية اسم الجهة المقدمة للتبرع أو التمويل ومقداره والغاية التي سينفق عليها وأي شروط خاصة بذلك".

ووضعت الفقرة (ب) من المادة شروطا يجب توافرها في التبرع أو التمويل وتتضمن: أن يكون مصدر التبرع أو التمويل مشروعاً وغير مخالف للنظام العام أو الآداب، وأن لا تتعارض الشروط التي حددتها الجهة المقدمة للتبرع أو التمويل مع أحكام هذا القانون والنظام الأساسي للجمعية، وأن يتم إنفاق أو استخدام التبرع أو التمويل للغاية التي تم تقديمه لأجلها.
ونصت الفقرة (ج/1) على أنه إذا رغبت الجمعية بالحصول على تبرع أو تمويل من شخص غير أردني، فعليها إشعار مجلس الوزراء بذلك وعلى أن يبين الإشعار مصدر هذا التبرع أو التمويل ومقداره وطريقة استلامه والغاية التي سينفق عليها وأي شروط خاصة به، وفي حال عدم صدور قرار بالرفض عن مجلس الوزراء خلال مدة ثلاثين يوماً من تاريخ استلامه الاشعار، فيعتبر التبرع أو التمويل موافقاً عليه حكماً.

وبحسب منطوق البند (2/ج) فإذا أصدر مجلس الوزراء قرارا برفض التبرع أو التمويل خلال المدة المحددة في البند (1) من هذه الفقرة، فيجب على الجمعية الامتناع عن استلام التبرع أو التمويل ويكون هذا القرار قابلاً للطعن لدى محكمة العدل العليا وفق أحكام التشريعات النافذة، وإذا حصلت الجمعية على أي تبرع أو تمويل (الفقرة د) خلافاً لأحكام الفقرة (ب) أو الفقرة (ج) من هذه المادة فلمجلس الوزراء تحويل التبرع أو التمويل لصالح الصندوق، إلا إذا رفضت الجهة المقدمة للتبرع ذلك، وذلك بالإضافة إلى أي عقوبات أو إجراءات أخرى

منصوص عليها في هذا القانون والتشريعات النافذة، وعلى الجمعية إيداع جميع أموالها لدى البنوك العاملة في المملكة، ولا تتمتع حساباتها بالسرية المصرفية في مواجهة أي استفسار مقدم بشأنها من الوزير المختص أو أمين السجل وذلك على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر (الفقرة د) [57].

لقد شكلت أحكام المادة 17 قيودا على عمل المنظمات، وقللت من مدى تنفيذ برامجها، بل وهددت وجود واستمرار العديد منها بعد أن فقدت التمويل المالي الذي يسمح لها بالبقاء والاستمرار.

وبالرغم من أن محاذير قانون الشركات لا تقف عند هذا الحد، فقد جهدت منظمات المجتمع المدني الأردنية لإحداث تغييرات جوهرية تتماشى مع المعايير الدولية، وتنسجم مع نصوص الشرعة الدولية الناظمة لحقوق الإنسان التي وقعها الأردن والتزم بها.

لقد "كانت أهم الحريات والحقوق لمؤسسات المجتمع المدني هي تلك المتعلقة بالحرية المالية" وفقا لما أوضحته نتائج الجلسات الحوارية الوطنية والمحلية حول دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز الحماية الاجتماعية والإجراءات الحكومية لإصلاح الإطار التشريعي الناظم لمؤسسات المجتمع المدني في الأردن ـ قانون الجمعيات لسنة 2008 التي عقدت في عمان سنة 2021 [58].

وبحسب تلك النتائج فقد "ذكرت 87% من مؤسسات المجتمع المدني التي شملها الاستطلاع الذي أجري لغايات تلك الجلسات، أن إجراءات الموافقة على التمويل بحاجة إلى تعديل، كما أن القيود المفروضة على التمويل الأجنبي جعلت مؤسسات المجتمع المدني أكثر اعتمادا على التمويل المحلي، وأفاد 66% أنهم لم يتلقوا أي دعم بأي شكل من الحكومة"[59] .

57ـ قانون الجمعيات قانون رقم (51) لعام 2008
58 ـ نتائج الجلسات الحوارية الوطنية والمحلية حول دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز الحماية الاجتماعية والاجراءات الحكومية لإصلاح الاطار التشريعي الناظم لمؤسسات المجتمع المدني في الأردن ـ قانون الجمعيات لسنة 2008ـ مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية 2021 ـ متوفر على رابط:
https://phenixcenter.net/%D%8AA%D%82%9D%8B%1D8%9A%D%8B1-%D%8A%7D%84%9D%8AC%D%84%9D%8B%3D%8A%7D%8AA-%D%8A%7D%84%9D%8AD%D9%88%D%8A%7D%8B%1D8%9A%D%8A9-%D%8A%7D%84%9D%88%9D%8B%7D%86%9D8%9A%D%8A9-%D%88%9D%8A%7D%84%9D%85%9D%8AD/
59ـ المصدر السابق ص 5.

الفصل الثاني التحديات التي تواجه المجتمع المدني في الأردن

وفي تلك الجلسات "ناقش المشاركون آلية التمويل الحالية لطلب الموافقة عليه ووجوب إصلاحها لمنح مؤسسات المجتمع المدني المزيد من الحرية، ويجب تعديل أو إلغاء القوانين التي تقيد قدرة مؤسسات المجتمع المدني على الحصول على التمويل الاجنبي، وأنه لا ينبغي أن تكون هناك لجنة للموافقة المسبقة على تمويل مؤسسات المجتمع المدني أو مشاريعها ويجب التعامل مع أي فساد يتعلق بقطاع المجتمع المدني من خلال الوسائل القانونية فقط وينبغي لمؤسسات المجتمع المدني أن تكون حرة في قبول المنح من الممولين ويجب أن تكون قادرة على اختيار الأنشطة التي يتعين القيام بها بدون وجود رقابة حكومية مباشرة، ويجب عدم استخدام مصدر التمويل مبررا لتشويه سمعة أو تجريم عمل مؤسسات المجتمع المدني أو كوسيلة ضغط عليها"[60] .

واعتبر المشاركون أن "القيود المفروضة على جمع الأموال أثرت سلبا على فعاليتها، كما أشاروا إلى صعوبة الحصول على تمويل من شركات القطاع الخاص الأردني التي غالبا ما تكون على استعداد فقط لمنح التمويل لصندوق الزكاة والهيئات الحكومية الأخرى بسبب المزايا الضريبية، إذ تصل الخصومات الضريبية إلى نسبة 100% من قيمة التبرع" [61].

لقد أضاف وباء كورونا والجائحة التي اجتاحت العالم اختبارا حقيقيا لمنظمات المجتمع المدني وللممولين أنفسهم بعد أن رأى الممولون أن يذهب تمويلهم للتخفيف من آثار الجائحة ولدعم الإنسانية في جهودها لمواجهة ذلك الوباء الذي أصاب الملايين حول العالم وقضى على حياة أكثر من مليون ونصف المليون إنسان.

هذا الحدث الوبائي أضاف تحديات جديدة "كان على منظمات المجتمع المدني في الأردن أن تتكيف بسرعة كبيرة في بيئة مليئة بالتحديات بينما تكافح من أجل التنسيق في جميع مراحل عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستجابة والتعافي من فيروس كورونا، وبخاصة في ظل عدم كفاية الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تقديم الدعم لمؤسسات المجتمع المدني، فضلا عن صعوبات الحصول على الدعم المالي"[62] .

لقد أدت تداعيات الجائحة إلى انخفاض كبير في أعمال منظمات المجتمع المدني، وتراجع دورها ومساهمتها في تقديم الرعاية الإنسانية والاجتماعية للجمهور، وبسبب الجائحة وقانون الطوارئ غابت منظمات المجتمع المدني عن ساحة مواجهة الجائحة إلا في حالات استثنائية، وحوصرت جهودها عبر منصات التواصل والاتصال الرقمي.

"أُجبرت70% من منظمات المجتمع المدني على نقل خدماتها وتقديمها عن بعد، واضطر 77% منها إلى ابتكار أنشطة جديدة، وفضّل نحو 50% من منظمات المجتمع المدني من الحصول على تصاريح تنقل لموظفيها"[63] .

وبحسب دراسة استطلاعية أعدتها منظمة "محامون بلا حدود" حول التحديات التشريعية والتنظيمية التي تواجه عمل منظمات المجتمع المدني في الأردن، وشمل الاستطلاع 680 منظمة تمثل 23 دائرة انتخابية في محافظات المملكة "فإن 87% من العينة المستطلعة يعتقدون بضرورة إعادة النظر في آلية الحصول على الدعم والتمويل الأجنبي التي صدرت العام 2019"[64] .

وقالت الدراسة إن 84% من المجتمع المدني يرون ضرورة توحيد المرجعيات المشرفة على عمل المنظمات، مشيرة إلى أن 50% يواجهون صعوبات في التعامل مع البنوك خلال فترة التسجيل وفتح الحسابات البنكية، كما أن 59% من المعيقات في تنفيذ أنشطة عمل المجتمع المدني سببها وزارة التنمية الاجتماعية، فيما قال 27% إن وزارة الداخلية من أكثر الجهات المعيقة لذلك، و86% أكدوا أنه لم تواجههم أي إجراءات تمييزية، على أساس الجنس أو الدين أو العرق، و65% قالوا إن فيروس كورونا المستجد أثّر على منظمتهم وعملهم فيها [65].

وأكدت المنظمات عدم وجود للشراكة المؤسسية بين المجتمع المدني والحكومة، وبخاصة في ظل جائحة كورونا، فيما رأى 92% بأن الرقابة على التمويل يجب أن تكون لاحقة وليست سابقة [66].

60 ـ المصدر السابق ص 12.
61 ـ المصدر السابق ص 13.
62 ـ المصدر السابق ص 4.
63 ـ الفضاء المدني ـ مركز الفينيق ـ ص2 ـ متوفر على رابط: http://www.civilsociety-jo.net/uploads/637748928141307693.pdf
64 ـ هديل غبون ـ غالبية منظمات المجتمع المدني تدعو لتعديل آلية الحصول على التمويل الأجنبي للجمعيات ـ نشر بتاريخ 28 /4/ 202 ـ جريدة الغد ـ متوفر على رابط:
https://aghad.com/%D8%BA%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%86%D9%8A-%D8%AA%D8%AF%D8%B9%D9%88-%D9%84%D8%AA%D8%B9/
65 ـ المصدر السابق.
66 ـ المصدر السابق.

الفصل الثاني التحديات التي تواجه المجتمع المدني في الأردن

لقد وضعت جائحة كورونا منظمات المجتمع المدني في الأردن في وضع صعب للغاية بسبب انخفاض الموارد المالية وانخفاض قدرتها على تنفيذ برامجها بسبب قانون الاجتماعات العامة وأوامر الإغلاقات المتكررة، التي أدت تلقائيا إلى توقف مشاريع المنظمات، مقابل التزايد على طلب الخدمات والمساعدة.

وتسببت الجائحة أيضا في إرهاق المانحين والممولين في الأردن في ظل الركود الاقتصادي الذي هيمن على الوضع الاقتصادي والمعيشي للمواطنين، وتحول اهتمامات الممولين والمانحين للانشغال ببرامج المساعدات الإنسانية وهو ما أشرنا اليه سابقا، مقابل تراجع الاهتمام ببرامج منظمات المجتمع المدني.

"وأفادت مجموعة من منظمات المجتمع المدني بأن المنافسة على المنح تتزايد مع انتشار الفيروس، وحتى عند الحصول على المنحة، ترفض اللجنة المعنية بالموافقة على الحصول على تمويل أجنبي للعديد من المشاريع بحجة أنها تتعارض مع أولويات الحكومة، إذ أفاد 75% من منظمات المجتمع المدني أن تمويلها تقلص في أعقاب الوباء، بينما أبلغ 10% فقط أنه كان هناك زيادة في تمويلهم" [67].

3 - تحدي الشفافية والإفصاح والإصلاح السياسي:

ترتبط الشفافية ومفاهيمها الأممية بالمعلومات، وبالإفصاح الطوعي عن المعلومات، أو حين طلبها، وبالانفتاح، والنزاهة، وهي عكس الفساد، كما ترتبط بتحقيق مبدأ التشاركية في المعلومات، كما تعني الرقابة والمساءلة.. إلخ.

إن الشفافية هنا بمفهومها الشامل تعني عدم حجب المعلومات، وضمان نقلها وتناقلها بين من يملك المعلومات والجمهور، وبغير ذلك تنتفي الشفافية بانتهاج سياسة الحجب والامتناع عن الإفصاح.

ومن هنا تبدو أهمية قانون ضمان حق الحصول على المعلومات كأحد الركائز الأساسية التي تنبني عليها الشفافية والإفصاح الطوعي عن المعلومات، مع مراعاة تصنيف المعلومات، ومراعاة الحقوق الشخصية التي لا يجوز الإفصاح عنها إلا في أضيق الحدود.

ومن المعاني التعريفية للشفافية أنها "منظومة من الإجراءات التي تمكن الناس من ملاحظة تصرفات السياسيين والشخصيات العامة، وهذا التعريف ينسحب على ما يسمى بـ"الشفافية الحكومية " التي تعني "الوضوح التام في اتخاذ القرارات، والخطط والسياسات، وعرضها على الجهات المعنية بمراقبة أداء الحكومة نيابة عن الشعب، وخضوع الممارسات الإدارية والسياسية للمحاسبة والمراقبة المستمرة"، فضلاً عن التقيد بأخلاقيات الخدمة العامة وأنظمة النزاهة الوطنية والابتعاد عن إساءة استعمال السلطة"[68] .

ولا يمكن بأي حال أن تترسخ الشفافية بمفهومها الواسع، بما فيه مكافحة الفساد، بدون إعلام حر تتوافر له وفيه حرية الرأي والتعبير، فالإعلام الحر من الضروريات القصوى ذات الأهمية الفائقة لترسيخ مفهوم الشفافية والحكم الرشيد ومكافحة الفساد وتخفيف مبدأ المراقبة والمحاسبة والانسياب الحر للمعلومات، بما يكفل بالنتيجة المشاركة السياسية الفاعلة في رسم السياسات العامة للدولة.

ووفقا لتعريف برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع للأمم المتحدة فإن الشفافية تعني أنها "ظاهرة تشير إلى تقاسم المعلومات والتصرف بطريقة مكشوفة تتيح لأصحاب المصلحة جمع معلومات قد يكون لها دور حاسم في الكشف عن المساوىء وحماية مصالحهم، ومن ثم؛ فإن الشفافية تتضمن تبسيط الاجراءات والقضاء على الروتين ونشر المعلومات والإفصاح عنها وسهولة الوصول إليها إذ تكون متاحة للجميع بما يتيح لأي مواطن الوصول إلى المعلومات"[69] .

67 ـ الأردن ..الفضاء المدني ـ شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ـ بيروت ـ ص 3 ـ متوفر على رابط: http://www.civilsociety-jo.net/uploads/637748928141307693.pdf
68 ـ خير االله سبهان عبد االله الجبوري ـ دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز الشفافية ـ مجلة الباحث للعلوم الإنسانية والاجتماعية ـ العدد 32 ـ جانفي 2018 ـ متوفر على رابط:
https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/16587/3/S3204.pdf

69ـ المصدر السابق.

الفصل الثاني التحديات التي تواجه المجتمع المدني في الأردن

ومن الملاحظ هنا أن الأمم المتحدة ربطت الشفافية بحرية تدفق المعلومات في الاتفاقية الأممية لمحاربة الفساد، ففي المادة 13 من "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" وتحت عنوان "مشاركة المجتمع" دعت منظمات المجتمع المدني للانخراط والمشاركة في منع الفساد ومحاربته "تتخذ كل دولة طرف تدابير مناسبة، ضمن حدود إمكاناتها ووفقا للمبادىء الأساسية لقانونها الداخلي لتشجيع أفراد وجماعات لا ينتمون الى القطاع العام، مثل المجتمع الأهلي والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي، على المشاركة النشطة في منع الفساد ومحاربته، ولإذكاء وعي الناس فيما يتعلق بوجود الفساد وأسبابه وجسامته وما يمثله من خطر، ولأجل تعزيز هذا الدور التشاركي فإنه ينبغي تدعيم هذه المشاركة بتدابير مثل: تعزيز الشفافية في عمليات اتخاذ القرار وتشجيع إسهام الناس فيها، وضمان تيسير حصول الناس فعليا على المعلومات، ثم القيام بأنشطة إعلامية تسهم في عدم التسامح مع الفساد، وكذلك برامج توعية عامة تشمل المناهج المدرسية والجامعية، واحترام وتعزيز وحماية حرية التماس المعلومات المتعلقة بالفساد وتلقيها ونشرها وتعميمها، ويجوز إخضاع تلك الحرية لقيود معينة شريطة أن تقتصر هذه القيود على ما ينص عليه القانون وما هو ضروري لمراعاة حقوق الآخرين وسمعتهم، ولحماية الأمن الوطني أو النظام أو لصون صحة الناس او أخلاقهم"[70].

يتضح من نص المادة أهمية تدفق المعلومات وانسيابها من مصادرها إلى الجمهور عن طريق وسائل الإعلام، شريطة أن توفر المعلومات الكاملة بدون أي سرية أو غموض عن أعمال الحكومة وخططها والتمويل المالي والتنفيذ، والكلف الحقيقية لتلك المشاريع.

ولا بد من التأكيد هنا على أن الشفافية لا تختص فقط بالأعمال الحكومية بل تنسحب وبالضرورة أيضا على المؤسسات الأخرى بما فها منظمات المجتمع المدني على اختلاف تصنيفاتها، بما فيها تلك المنظمات والمؤسسات والأحزاب التي تتلقى تمويلا من موازنة الدولة، وضمان حق الجمهور بمعرفة تفاصيل وجوه الضرائب التي يدفعها لخزينة الدولة.

لقد وضعت عدة معايير دولية للشفافية يتوجب توافرها حتى تتحقق الشفافية المطلوبة، وهي:

1 ـ تصميم الإجراءات والتعليمات الحكومية بما يتفق مع قواعد قانونية مكتوبة ومنشورة.

2 ـ وضع قواعد واضحة للنشر والإفصاح تحدد فيها المعلومات التي يجب توافرها، والمواعيد التي يجب نشرها فيها، والمسؤولية القانونية عن عدم نشرها.

3 ـ أن توفر المؤسسات الحكومية معلومات كافية لفهم عملها وتسهيل مراقبة أدائها.

4 ـ أن توفر المؤسسات الحكومية البيانات التي يحتاجها المواطن والقطاع الخاص لوضع الخطط المستقبلية وتقدير معدلات المخاطر الاستثمارية.

5 ـ أن تكون نصوص القوانين واللوائح والتعليمات والاجراءات في متناول المواطن وأصحاب الأعمال.

6 ـ إتاحة الفرصة للجمهور للاطلاع على خطط المؤسسة، وإشراك الجمهور في صياغة هذه الخطط والتعليق عليها.

7 ـ معرفة المواطنين بأنشطة المؤسسة وبرامجها، وكيفية الحصول على خدماتها، وكيفية تأدية هذه الخدمة[71].

70 ـ اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد ـ متوفرة على رابط: http://hrlibrary.umn.edu/arabic/UNCAC.pdf

71 ـ خير الله سبهان عبد الله الجبوري ـ مصدر سبق ذكره.

الفصل الثاني التحديات التي تواجه المجتمع المدني في الأردن

لقد ظل تحدي الشفافية من التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني الأردنية، وهو التحدي الذي أدى بالنتيجة إلى إثارة الكثير من التساؤلات حول تلك المنظمات من حيث إفصاحها عن موازناتها المالية والداعمين والممولين لها، مما أبقاها عرضة للاتهام وللانتقاد، ليس من قبل الحكومات فقط وإنما من قبل الجمهور الذي انتهى به المطاف لشيطنة تلك المنظمات وبخاصة تلك التي لا تنضوي تحت الإطار الرسمي الحكومي، أو التي أنشئت بناء على المبادرات الملكية أو الحكومية.

ومن هنا برزت مسألة تعديل قانون الجمعيات الذي فرض ما يشبه الشروط الصارمة على مسائل التمويل الأجنبي، مما أدى إلى تكريس المعتقدات السلبية والاتهامية من الجمهور الأردني لتلك المنظمات.

يمكن إيراد العديد من الملاحظات هنا حول مسألة الشفافية داخل منظمات المجتمع المدني فضلا عن مدى نسبة الشفافية التي تنتهجها الحكومات ومدى نسبة الإفصاح الطوعي عن المعلومات، ومدى ضمان الحكومة للحق الإنساني والقانوني بحصول الجمهور على المعلومات، ومدى توفر مبادئ الحوكمة في عمل منظمات المجتمع المدني..

إن "الحوكمة" تطاول وبالضرورة منظمات المجتمع المدني وفقا للتعريف الاصطلاحي لهذا المفهوم الذي يعني "أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة". فالحوكمة والإدارة الرشيدة أو الحكم الرشيد هي مفاهيم تعبر عن إدارة الحكم التي تعزز وتدعم وتصون رفاهية الإنسان، وتوسع خياراته وقدراته وفرصه وحرياته السياسية والاقتصادية والثقافية، فيما نعني بـ"الحوكمة الرشيدة" النظام الرقابي والتوجيهي على المستوى المؤسسي وهو نظام يدعم العدالة والشفافية والمساءلة المؤسسية ويعزز الثقة والمصداقية في بيئة العمل"[72].

وقد أوصى تقرير لمنظمة "محامون بلا حدود" حول "الحوكمة الشاملة في عمل منظمات المجتمع المدني" بتضمين مفهوم الحوكمة الشاملة في التشريعات والسياسات الوطنية لضمان تعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة والمحاسبة في عمل القطاعات العامة والخاصة وبخاصة منظمات المجتمع المدني، ورفع وعي هذه المنظمات بأساسيات الحوكمة الشاملة بتوعيتهم بمفهوم الهياكل التنظيمية وآلية عمل المنظمات، وضرورة توحيد سياسة موحدة لها فيما يتعلق بمجالس الأمناء واختصاصاتها وآليات عملها، الأمر الذي يعزز ويطور من عمل المنظمات على المستوى الإداري، ويعزز مبادئ النزاهة والشفافية والمحاسبة في عمل المنظمات من حلال نشر محاضر الاجتماعات وقرارات مجالس الأمناء والميزانيات السنوية للمنظمات.. إلخ [73].

ولا أحد ينكر دور منظمات المجتمع المدني الأردني في مكافحة الفساد، إلا أنه ظل دورا ضعيفا وبفاعلية هامشية قليلة التأثير لأسباب تتعلق بغياب الشراكة الحقيقية بين تلك المنظمات والحكومة من جهة، وبينها والقطاع الخاص من جهة أخرى، فيما حجزت تلك المنظمات أدوارا لها في قضايا المشاركة السياسية والإصلاح السياسي بشكل أكبر قليلا من دورها في مكافحة الفساد والشفافية والإفصاح الطوعي عن المعلومات.

وتسعى منظمات المجتمع المدني للمشاركة في ملفات وقضايا الإصلاح السياسي، وقد أشرنا في الفصل السابق إلى التوصيات التي خرجت بها اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية التي دعت لمنح تلك المنظمات أدوارا أوسع وأكثر تأثيرا في مسيرة الإصلاح السياسي والمشاركة السياسية في المملكة، كما أن الحكومات المتعاقبة أدارت سلسلة من الحوارات مع تلك المنظمات لغايات الاستفادة منها كونها بيوت خبرة حقيقية.

ظلت النقابات المهنية والأحزاب السياسية لاعبا سياسيا على مدى عقود سابقة، بل وشاركت في الانتخابات البرلمانية ونجحت في إيصال ممثلين لها في السلطة التشريعية، إلا أن دورها في إطارها العام لا يزال محصورا.

72ـ صدام ابو عزام ومعاذ المومني ومحمد يوسف ـ الحوكمة الشاملة في عمل منظمات المجتمع المدني ـ منظمة محامون بلا حدود "مرصد الفضاء المدني وحقوق الإنسان» "عمان – الأردن، آب / أغسطس 2021 ـ متوفر على رابط: https://www.lwbjo.org/Admin_Site/Files/PDF/2e709eaa-2d27-4f81-884a-b03cb53f299f.pdf

73ـ للاطلاع على الدراسة وكامل التوصيات والنتائج .. المصدر السابق.

الفصل الثاني التحديات التي تواجه المجتمع المدني في الأردن

تسعى منظمات المجتمع المدني إلى "التأثير في الحياة السياسية وما تتخذه الحكومة من قرارات وسياسات في الشؤون العامة، ويتوقف تأثير كل مؤسسة على وزنها ودرجة التنسيق فيها، وما تعتمده من وسائل مباشرة للاتصال بالمسؤولين والمرشحين للانتخابات، أو غير مباشرة بشتى الحملات الإعلامية للتأثير في الرأي العام (...) وتساهم منظمات المجتمع المدني في تعزيز التطور الديمقراطي وتوفير الشروط الضرورية لتعميق الطرق التي يمكن عبرها للمجتمع المدني أن يحقق هذه الممارسة الديمقراطية" [74].

وكشفت دراسة استطلاعية أعلن عنها في أيلول/ سبتمبر 2019 عما أسمته "ضعف تأثير مؤسسات المجتمع المدني" في عملية إرساء الديمقراطية في الأردن قائلة إنه "لا يزال ضعيفا، ولا يزال الكثير منها، غير فعال"، رغم أن عدد ودور تلك المؤسسات قد نما بشكل كبير في الساحة السياسية خلال الأعوام الأخيرة.

وقالت الدراسة الناجزة لمشروع "قرارنا"، وأعلن عنها في مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية تحت عنوان "تدعيم مؤسسات المجتمع المدني في الأردن من أجل زيادة التأثير في عمليات التغير الديمقراطي" أن معظم منظمات المجتمع المدني النشطة في الدعوة للديمقراطية ولعب أدوار المراقبة في درجات مختلفة "تفتقر إلى التعليم السياسي والمدني، بينما تعيق تلك الحالة الجهود والعلاقات، وأحياناً تؤدي إلى عدم الثقة بين المجتمع المدني وصانعي القرار، وأشارت إلى أن منظمات المجتمع المدني تواجه عقبات مختلفة لتوحيد الجهود من خلال إنشاء تحالفات بسبب عوامل مثل: التنافس أو الروابط الشخصية التي تحكم علاقاتها، وبينت أن 51% من المنظمات في الدراسة معترف بها قامت ببناء بعض التحالفات المدنية مع المنظمات الأخرى، في حين أن 49% لم تفعل ذلك من قبل" [75].

وحول الآليات التي تستخدمها منظمات المجتمع المدني للتأثير على عملية صنع القرار والعملية الديمقراطية في الأردن، قالت الدراسة "إن هناك عددا محدودا من المنظمات التي تلعب دور مراقبة أداء الحكومة أو البرلمان أو العمليات الانتخابية، فلم يشارك 62% من منظمات المجتمع المدني من قبل في الأنشطة المتعلقة بالانتخابات البلدية أو البرلمانية، بينما شارك 38% في هذه الأحداث" [76].

وأشارت الدراسة إلى أن "أغلبية ممثلي المنظمات في المنطقة الوسطى أفادوا بأنهم بحاجة إلى دعم مالي لتمكينهم من تحقيق أهدافهم والقيام بأنشطتهم أكثر من المنظمات في المناطق الشمالية والجنوبية، فيما أكد ممثلو المنظمات حاجتهم بشكل أكبر لتدريب وتأهيل كوادرهم الخاصة في المنطقة الجنوبية، كما أن المنظمات في المناطق الشمالية والجنوبية بحاجة إلى التواصل مع مؤيدي المنظمات أكثر من المنطقة الوسطى" [77].

ولا تبدو نتائج هذه الدراسة التي أجريت سنة 2019 بعيدة عن نتائج دراسة أخرى مماثلة أجراها مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية قبل ذلك بست سنوات، وتحديدا سنة 2013، بعنوان "دور مؤسسات المجتمع المدني في عملية الإصلاح السياسي في الأردن" قالت فيها "إن أغلب مؤسسات المجتمع المدني ليس لها امتداد شعبي وهذا قد يكون أثّر في طبيعة الموضوعات التي تعمل عليها وشكل هذا العمل بالمحصلة النهائية، الدور المتواضع لمساهمتها في عملية التحول السياسي، كما أن غالبية مؤسسات المجتمع المدني وبخاصة في العاصمة تعتمد بشكل شبه كلي على التمويل من المؤسسات الدولية وبعض التمويل الحكومي، ما قد يؤثر في طبيعة عملها وقدرتها على تكوين أو تشكيل أجندة أو أولويات عمل لهذه المؤسسات مرتبطة بالواقع الفعلي بقدر ما تكون متأثرة بالتمويل المتاح" [78].

74 ـ خير الله سبهان عبد االله الجبوري ـ مصدر سبق ذكره.
75 ـ "تدعيم مؤسسات المجتمع المدني في الأردن من أجل زيادة التأثير في عمليات التغير الديمقراطي" ـ مركز الدراسات الاستراتيجية ـ الجامعة الأردنية ـ متوفر على رابط:
https://jcss.org/1904/%d%8af%d%8b%1d%8a%7d%8b%3d%8a9-%d%8aa%d%8a%4d%83%9d%8af-%d%8b%6d%8b%9d81%9-%d%8aa%d%8a%3d%8ab%d8%9a%d8%b1-%d%85%9d%8a%4d%8b%3d%8b%3d%8a%7d%8aa-%d%8a%7d%84%9d%85%9d%8ac%d%8aa%d%85%9d%8b9-%d%8a%7d84%9/

76 ـ المصدر السابق.
77 ـ المصدر السابق.
78 ـ دور مؤسسات المجتمع المدني في الاصلاح السياسي في الأردن ـ مركز الدراسات الاستراتيجية ـ الجامعة الأردنية ـ شباط 2013 ـ متوفر على رابط:
file:///C:/Users/Lenovo/Documents/Downloads/%D%8AF%D%8B%1D%8A%7D%8B%3D%8A9-%D%85%9D%8A%4D%8B%3D%8B%3D%8A%7D%8AA-%D%8A%7D%84%9D%85%9D%8AC%D%8AA%D%85%9D%8B9-%D%8A%7D%84%9D%85%9D%8AF%D%86%9D8%9A.pdf

الفصل الثاني التحديات التي تواجه المجتمع المدني في الأردن

وأضافت الدراسة أن "بعض مؤسسات المجتمع المدني قادرة على التكيف مع معطيات المانحين الدوليين ومتطلباتهم في ظل غياب الدعم المحلي، في حين رفض بعضها الآخر الدعم من المؤسسات الدولية، وكان هذا واضحاً عند الحركات السياسية الصاعدة، فضلا عن تركز عمل مؤسسات المجتمع المدني في العاصمة عمان، وأن معظم المؤسسات خارج عمان لم تكن معنية بالشأن السياسي، بل تكونت حركات سياسية مطلبية قد يكون جزء منها نتيجة غياب هذه المؤسسات التي قد تعمل بوصفها مظلة لاحتضان هذه القواعد الشعبية المطلبية" [79].

وأشارت الدراسة الى ما أسمته "ضعف التنسيق بين مؤسسات المجتمع المدني، إضافة إلى قيام بعضها بمبادرات تقوم على مصالح شخصية لا ترتبط بأولويات الإصلاح وقضاياه، وغياب الرؤية المشتركة التي تجمع المؤسسات ببعضها بعضا للتأثير في مسار الإصلاح السياسي، إلى جانب المعيقات التي تتعلق بالجوانب التشريعية والحكومية والأمنية المستخدمة في التعامل مع أنشطة مؤسسات المجتمع المدني ومشاريعها، عبر وجود قوانين مقيدة لعمل المؤسسات، تتعلق بقضايا التمويل والتأسيس، وقيام الحكومة "بتدجين" مؤسسات المجتمع المدني، ما أدى إلى إضعاف دورها في عملية الإصلاح، وغياب الحوار الحقيقي بين المؤسسات والحكومة، واستخدام الأسلوب الأمني مع بعض الحركات والتيارات السياسية الفاعلة في تلك المرحلة" [80].

4 - التحدي الاقتصادي والسياسي والأمني:

لا تعيش منظمات المجتمع المدني في الأردن داخل جزيرة معزولة وآمنة، فالمشكلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تعيشها المنطقة بكل ما فيها من تناقضات تمثل البيئة التي تعيش فيها تلك المنظمات فتتأثر بكل تطور سياسي أو أزمة اقتصادية.. إلخ.

ولكون منظمات المجتمع المدني هي ابنة بيئتها، وتعمل بين الجمهور مباشرة بسبب تنوع أعمالها واهتماماتها واختصاصاتها، فقد ظلت تتأثر بأي اهتزازات قد تحدث هنا أو هناك، ومن هنا بدت التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية التي تواجه منظمات المجتمع المدني ماثلة بكل أثقالها وضاغطة على خريطة التأثير في عمل المنظمات.

مثلت جائحة كورونا تحديا كبيرا أمام منظمات المجتمع المدني في الأردن على الصعد الاقتصادية والسياسية والأمنية، جعلت العديد منها تتوقف عن العمل بسب أوضاعها الاقتصادية والمالية، فيما تعرضت المنظمات التي تعمل في مجال المساعدات الإنسانية ومكافحة الفقر والبطالة إلى تراجع واضح في برامجها بالرغم من الحاجة الماسة لمضاعفة نشاطاتها في ظل الجائحة وتداعياتها، إلا أن ضعف التمويل، والأزمات الاقتصادية التي رافقت الجائحة وقانون الدفاع والإغلاقات المتكررة أدت بالنتيجة إلى تراجع دور تلك المنظمات بل إلى تجميد أعمالها في أحيان كثيرة.

لقد ذكرنا سابقا مسألة التمويل كشرط أساسي لإدامة عمل المنظمات، وبسبب جائحة كورونا فقد تحول الجانب الأعظم من اهتمامات الممولين إلى برامج وقضايا إنسانية لمعالجة استحقاقات الجائحة ونتائجها الإنسانية التي عمّقت من مستويات الفقر والبطالة، ما أدى بالنتيجة الى فقدان منظمات المجتمع المدني التي تعمل في مجالات أخرى غير المجالات الإغاثية الفرص العديدة لتمويل مشاريعها التي توقفت هي الأخرى بسبب الأولويات الجديدة التي فرضتها الجائحة على الممولين والداعمين.

تقدم منظمات المجتمع المدني الأردني العديد من الخدمات في عدة مجالات، منها الأعمال الخيرية والتعليم والصحة والثقافة والأطفال وحقوق المرأة والأيتام والأشخاص ذوي الإعاقة واللاجئين السوريين.. إلخ، وقد تراجعت هذه الخدمات بشكل واضح، ليس فقط بسبب الجائحة وقانون الدفاع والإغلاقات المتكررة فقط، وإنما لأسباب تقنية أيضا تتعلق بعدم امتلاك تلك المنظمات القدرات التقنية والتكنولوجية الكافية للوصول إلى المجموعات المستهدفة.

79ـ المصدر السابق.
80ـ المصدر السابق.

الفصل الثاني التحديات التي تواجه المجتمع المدني في الأردن

لقد أثرت القرارات الحكومية التي أصدرتها منذ الجائحة في آذار 2020 للحد من مخاطرها على مستوى ومنسوب الحريات العامة في الأردن[81] ، وعلى تكوين الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني، التي تعاني أصلا من أزمات اقتصادية متراكمة بعضها بسبب الأزمة الاقتصادية العامة في البلاد، أو بسبب تقييد التمويل الأجنبي للمنظمات وربطه بشروط قاسية.

في ظل هذه الظروف تراجعت الحريات العامة بشكل ملحوظ، وأصبحت منظمات المجتمع المدني عرضة لقرارات حكومية غير منصفة، كما أصدرت محكمة التمييز قراراً يقضي بحل جماعة الإخوان المسلمين، وقررت محكمة صلح عمان حل نقابة المعلمين واعتقال أعضاء مجلس النقابة لمدة عام واحد، فضلا عن سلسلة اعتقالات طاولت العديد من النشطاء.

في تلك الأجواء تفاقمت أزمة الأردن الاقتصادية، وارتفعت نسبة البطالة إلى نحو 23% حسب الأرقام الرسمية، وخلال تلك الجائحة أجريت الانتخابات النيابية للمجلس النيابي التاسع عشر وبنسبة مشاركة متدنية بلغت 29%.

وبتفاقم الأزمة الاقتصادية وجائحة كورونا وقانون الدفاع وأوامره وتقلص وانخفاض التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني، أصبحت تلك المنظمات عرضة للمضايقات الأمنية التي طالتها في الوقت الذي ظل قانون الجمعيات رقم 51 لسنة 2008 يفرض قيوده الصارمة من حيث تسجيل الجمعيات والحصول على الموافقات للحصول على التمويل الأجنبي، فيما اتخذ التمويل الحكومي الذي كانت تقدمه لبعض المنظمات المقربة منها مسارات أخرى، بينما غرق القطاع الخاص في مشكلاته الذاتية. ورغم قلة التمويل الذي كان يقدمه لبعض المنظمات فقد حوّل هذا الدعم لصندوق "همة وطن" الذي أسسته الحكومة لتلقي تبرعات القطاع الخاص لمواجهة استحقاقات الجائحة، ومع ذلك فقد قامت بصرف بعض الدعم لمنظمات بعينها ومنعته عن منظمات أخرى عديدة. والى جوار التحدي الاقتصادي الذي تواصل قبل الجائحة وما بعدها، فقد تزامن هذا التحدي أيضا مع التحدي السياسي والأمني، وفي دراسة مسحية عن "دور مؤسسات المجتمع المدني في الاصلاح السياسي في الأردن" خلصت الدراسة إلى أن المعوقات المالية ولتمويلية التي تواجهها منظمات المجتمع المدني في الأردن "تمثل نسبة 22,2 %، في حين بلغت نسبة المعوقات الأمنية 18,5%"[82].

وعن رؤية منظمات المجتمع لزيادة دورها في عملية الإصلاح السياسي أفاد (30 %) من المستجيبين/ بأن ذلك يتحقق من خلال الحوار بين المنظمات والحكومة، ورأى (26,6%) من منظمات المجتمع المدني بأن ذلك يتم من خلال إجراء تعديلات على التشريعات وإلغاء القيود الأمنية، فيما دعا (13,3%) إلى زيادة المساعدات المالية [83].

ويلاحظ أن ثمة ربط بين التشريعات الحالية الناظمة لعمل المنظمات والقيود الأمنية، وكأن المنظمات ترى في القيود التشريعية صورة مقننة عن القيود الأمنية.

ويبقى التحدي الأمني لدى منظمات المجتمع المدني الأردني حاضرا وبخاصة في مجمل الحركات الاجتماعية المطالبة بالإصلاح السياسي، أو تلك المتعلقة بالاحتجاجات العمالية والنقابية وحتى الحزبية، وكلها تمثل جزءا مهما من الفضاء المدني الأردني.

81ـ أعلنت الحكومة حالة الطوارئ في المملكة بتاريخ 17 / 3 / 2020، وأصدرت قانون الدفاع رقم 13 لسنة 1992، حصلت الحكومة من خلاله على صلاحيات واسعة بإصدار اوامر الدفاع المتعددة على نحو تقييد حرية التنقل، والاجتماعات والدعوات العامة والمهرجانات لما لا يزيد عن 20 شخصا، وعدم نشر أية اخبار او معلومات تتعلق بالوباء "تقييد حرية الصحافة وتداول المعلومات"، وتنظيم سوق العمل وحقوق العاملين التي زادت من منسوب الفقر والبطالة بالسماح لأصحاب العمل بتخفيض اجور الموظفين في انحياز حكومي واضح لأصحاب العمل على حساب العمال والموظفين...الخ.

82ـ دور مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح السياسي في الأردن ـ مركز الدراسات الاستراتيجية ـ الجامعة الأردنية ـ شباط 2013 ـ ص 57 ـ متوفر على رابط:
file:///C:/Users/Lenovo/Documents/Downloads/%D%8AF%D%8B%1D%8A%7D%8B%3D%8A9-%D%85%9D%8A%4D%8B%3D%8B%3D%8A%7D%8AA-%D%8A%7D%84%9D%85%9D%8AC%D%8AA%D%85%9D%8B9-%D%8A%7D%84%9D%85%9D%8AF%D%86%9D8%9A.pdf

83ـ المصدر السابق ـ ص 65 .

الفصل الثاني التحديات التي تواجه المجتمع المدني في الأردن

لقد استمرت منظمات المجتمع المدني تطالب بالإصلاح السياسي والاقتصادي، وتبنت لهذه الغاية العديد من المبادرات والمشاريع التدريبية وبخاصة ما يتعلق منها بالتدريب على الانتخابات من حيث المشاركة كناخبين ومرشحين، أو لجهة التغطيات الاعلامية، أو تصميم الحملات الانتخابية، فضلا عن مشاركة بعضها في الانتخابات، إلى جانب المشاركة في تصميم وتنفيذ العديد من المؤتمرات وورشات العمل بالشراكة مع الحكومة حول الإصلاح السياسي ومشاركة المرأة وذوي الاحتياجات الخاصة، والحوارات حول قانوني الانتخاب والأحزاب، فضلا عن المطالبات المتواصلة بإشاعة مناخ أوسع لحرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة والإعلام، وتعديل قوانين تمس جوهر الحريات العامة مثل قوانين ضمان حق الحصول على المعلومات والجرائم الإلكترونية والاجتماعات العامة ومكافحة الإرهاب وغيرها من التشريعات ذات العلاقة.

لقد أظهرت منظمات المجتمع المدني "اتجاهات إيجابية نحو تأثير القوانين والأنظمة على تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في ضوء علاقتها بالحكومات المتعاقبة في الإصلاح السياسي، وهذا يشير إلى أن القوانين والأنظمة التي تنظم العمل السياسي بشكل عام وعمل النقابات المهنية ومنظمات المجتمع المدني له تأثير على عمل المنظمات وتفعيل دورها في العملية السياسية وعملية الإصلاح السياسي في الأردن"[84] .

وأظهرت دراسة عن "اتجاهات أعضاء منظمات المجتمع المدني نحو فاعلية دورها في عملية الإصلاح السياسي في الأردن" أن أعضاء هذه المنظمات لديهم اعتقاد بأنها تقوم بدورها بشكل مناسب في المجتمع الأردني، وأنه كلما كان لها دور فاعل في المجتمع الأردني أكان من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، فإنه ينعكس على قدرتها على التأثير في الرأي العام الأردني من خلال المواد الإعلامية أو المظاهرات والاحتجاجات والاعتصامات، وذلك لتحقيق هدف يصب في مجال دعم الإصلاح السياسي أو تعديل القوانين والأنظمة بما يعزز مسيرة الإصلاح السياسي[85].

ولا بد من ملاحظة أن العديد من مبادرات المجتمع المدني تم رفضها وعدم التجاوب معها، ومن أبرزها ما تمثل في مواجهة التحديات المجتمعية خلال جائحة كورونا، فقد تواصلت هيئة تنسيق مؤسسات المجتمع المدني "هممم" في بدايات الأزمة مع صناع القرار ليكون لهم أدوار حقيقية ملموسة على الأرض، ولتتمكن مؤسسات المجتمع المدني من القيام بأدوارها الوطنية، وعقدت عدة اجتماعات، وأرسلت عدة رسائل تطالب بتمكينها من القيام بدورها، والمشاركة في الصفوف الأولى لمواجهة الوباء مع باقي مؤسسات الدولة، وتم تقديم خطة استجابة متكاملة من قبل "هممم"، إلا أن الحكومة تجاهلت اتخاذ خطوات فعلية لإشراك المجتمع المدني في خلية الأزمة لإدماجها في صناعة القرار، ولم تُتح لها القيام بدور أكثر فعالية في عمليات الإغاثة رغم معرفة مؤسسات المجتمع المدني الميدانية بالمجتمعات المحلية، وكان يمكن أن تُسهم بشكل كبير في الوصول للعائلات المتضررة خلال الحظر والإغلاقات الشاملة، كما لم تستفد الحكومة من خبراتها في التوعية المجتمعية بمخاطر كورونا"[86].

لقد ظلت منظمات المجتمع المدني رأس حربة في معادلة الاصلاح السياسي بالرغم من محاولات تغييب دورها في هذا الجانب، من خلال إضعاف تأثيرها وحضورها، ولا يمكن هنا بالطبع اتجاوز الجهود الكبيرة التي تبذلها تلك المنظمات في تبني قضايا حقوق الإنسان والدفاع عنها في كل محفل، ويكفي الإشارة هنا إلى الجهود المثيرة التي تبذلها المنظمات في تقارير الظل التي تقدمها لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في الاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان، وهي تقارير تقدم بالموازاة مع التقرير الوطني الأردني"الحكومي".

84ـ هاني عبد الكريم أخو ارشيده، رامي مروان العيسى ـ اتجاهات أعضاء منظمات المجتمع المدني نحو فاعلية دورها في عملية الإصلاح السياسي في الأردن ـ مجلة دراسات - العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 45 العدد 1 سنة 2018 ـ ص 117 ـ 118 ـ متوفر على رابط: https://journals.ju.edu.jo/DirasatHum/article/viewFile/12133/8665?target=_blank
85ـ المصدر السابق.
86ـ شراكة مع وقف التنفيذ" .. بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني ـ مركز حماية وحرية الصحفيين ـ تقرير نشر على موقع عمان نت بتاريخ 16 /2021/2 ـ متوفر على رابط: https://tinyurl.com/y3xs8t3d

الفصل الثاني التحديات التي تواجه المجتمع المدني في الأردن

5 - تحدي التنميط والشيطنة في الخطاب الرسمي:

في دراسة بحثية مسحية عن مدى معرفة الجمهور الأردني بمنظمات المجتمع المدني الأردنية قال 75,6% من غالبية المبحوثين في عينة الدراسة أن لديهم ثقة متوسطة في منظمات المجتمع المدني الأردني، بينما ذكر 12% من المبحوثين أن لديهم ثقة كبيرة فيها، في حين لم تزد نسبة المبحوثين الذين تنعدم ثقتهم بهذه المنظمات عن 12,4%.

وبحسب الدراسة، التي نشرت في مصر سنة 2017، فإن نسبة من يعرف منظمات المجتمع المدني الأردنية بدرجة متوسطة بلغت 47,8%، أما من يعرفها بدرجة كبيرة فبلغت نسبتهم 45,1%، في حين لم تزد نسبة من يعرفها بدرجة منخفضة عن 7,1%[87] .

ورأى 52,7% من العينة المستطلعة والبالغ عددها (480 مبحوثا ومبحوثة) يمثلون إربد والكرك وعمان أن المجال الأفضل لعمل منظمات المجتمع المدني هو في نشر قيم حقوق الإنسان وثقافته، ثم التعليم والصحة بنسبة 46,2%، والاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة بنسبة 40%، ونشر الوعي البيئي بنسبة36,4%، فيما قالت الدراسة إن "مجمل صورة منظمات المجتمع المدني الأردني لدى الجمهور الأردني جاءت محايدة بالمرتبة الأولى، غير محددة بشكل قاطع، فلا هي سلبية بشكل حدي ولا إيجابية بشكل واضح وذلك بنسبة 68%، بينما جاءت الصورة الإيجابية في المرتبة الثانية بنسبة 20%، مقابل 12% للصورة السلبية".

ووصف 36,9% من المبحوثين التغطية التي تقدمها وسائل الإعلام الأردنية لمنظمات المجتمع المدني الأردني بالموضوعية، بينما وصفها 31,1% بالتغطية الإعلامية المتحيزة، في حين بلغت نسبة من لم يستطيعوا تحديد مدى موضوعية التغطية 32% من اجمالي مبحوثي عينة الدراسة، الذين يعتمد 48,9 % منهم على الانترنت والمواقع الالكترونية لتكوين صورة عن منظمات المجتمع المدني، وتأتي في المرتبة الثانية شبكات التواصل الاجتماعي وبنسبة 46,4%[88] .

وبالرغم من قِدم هذه الدراسة، فإنه أحرى بمنظمات المجتمع المدني التصدي لإجراء دراسة أشمل وأوسع عن اتجاهات الجمهور الأردني حيالها بحيث تمثل نتائجها خريطة طريق تبني المنظمات على أساسها خططها العملية والإعلامية، كما تبني استراتيجياتها لكيفية التواصل ومخاطبة الجمهور للتأثير في توجهاته التي يشوبها الغموض وعدم معرفة أدوارها التنموية والتثقيفية ومدى دفاعها عن منظومة حقوق الإنسان، ولمكافحة الصورة النمطية التي أحيطت بالمنظمات لدى الجمهور الذي أمعن بعضه في شيطنتها استنادا للخطاب الرسمي والإعلامي الموجه لمحاربة عمل المنظمات ووجودها. تلقت منظمات المجتمع المدني في العقد الأخير اتهامات وصلت إلى التخوين، والتجسس، وفي هذا السياق لا يمكن لتلك المنظمات تناسي مقالة النائب عبد الكريم الدغمي التي حملت عنوان "دعاة الدين الأميركي في الوطن العربي"، التي اتهم فيها منظمات المجتمع المدني بـ"الصهيونية، وخبثاء يدسون السم في الدسم في كل كلمة يقولونها، ويلهثون نحو مكتسباتهم الرخيصة، وخبثاء، وأشكالهم فقط عربية ونفسياتهم مجبولة على الخيانة، لا علاقة لهم لا بالعروبة ولا بالإسلام، وغير ذلك من الاتهامات والتوصيفات، مقدما في نهاية مقالته وصفة: "كيف نتخلص منهم؟" مقدما عدة اقتراحات كوصفة علاجية لمحاربة تلك المنظمات ومحاصرتها...[89] .

كانت تلك الاتهامات قبل سنوات من الآن وجاءت في زحمة شيطنة منظمات المجتمع المدني، وضرب سمعتها لدى الجمهور الأردني، وهي العملية التي ما تزال مستمرة، حيث تمت معاودة اتهام منظمات المجتمع المدني بأن هناك أربعة آلاف منظمة غير ربحية ممولة أجنبيا، تقوم بالتجسس على الوطن، وتظهر المجتمع الأردني في المحافل الدولية كوطن مبتلى بأمراض اجتماعية"، وغير ذلك من الاتهامات[90] .

87_ عينة عمدية حصصية شملت ثلاث مدن هي عمان واربد والكرك، وبلغ عدد العينة المبحوثة 480 مبحوثا، واستخدم المنهج الوصفي المسحي.

88 _ خلف لافي الحلبا حماد _ اتجاهات الجمهور الأردني نحو منظمات المجتمع المدني _ المجلة العلمية لبحوث العلاقات العامة والاعلان _ العدد 12 _ اكتوبر 2017 _ ص 593 _ 599 _ الدراسة متوفرة على رابط: https://sjocs.journals.ekb.eg/article_88339_90dd617f245d0f1555975de20bdb5c16.pdf

89 _ عبد الكريم الدغمي _ دعاة الدين الأميركي في الوطن العربي _ نشرت في موقع عمون بتاريخ 17 / 2 / 2014 _ موفرة على رابط: https://www.ammonnews.net/article/183384

90_ وائل البتيري _ الأردن.. شبح "التمويل" يلاحق منظمات المجتمع المدني _ عربي21- نشر بتاريخ 16 / 1 / 2021 _ متوفر على رابط: com/story/1328929/%D%8A%7D%84%9D%8A%3D%8B%1D%8AF%D86%9-%D%8B%4D%8A%8D%8AD-%D%8A%7D%84%9D%8AA%D%85%9D%88%9D8%9A%D984%-%D8%9A%D%84%9D%8A%7D%8AD%D82%9-%D%85%9D%86%9D%8B%8D%85%9D%8A%7D%8AA-%D%8A%7D%84%9D%85%9D%8AC%D%8AA%D85%9%D%8B9-%D%8A%7D%84%9D%85%9D%8AF%D%86%9D8%9A

الفصل الثاني التحديات التي تواجه المجتمع المدني في الأردن

ولم تقف حملة الشيطنة عند هذا الحد، بل ذهب النائب المحسوب على التيار الإسلامي والنقيب السابق للمحامين الأردنيين صالح العرموطي إلى القول إن التمويل الأجنبي له غايات وأهداف خبيثة تتعارض مع قيمنا ومبادئنا، وأنه لا ينتقد جميع منظمات المجتمع المدني، وإنما تلك التي تتلقى تمويلا أجنبيا مقابل شروط وقيود مدفوعة الثمن، ومنها "التجسس على الوطن، واستهداف أمنه واستقراره وسيادته، مشيرا الى أن هذه المنظمات التي تعمل تحت بند شركات غير ربحية "تمارس أنشطة لا تتوافق والغايات التي أنشئت على أساسها"، وأنها "تحظى برعاية رسمية من سفارات أجنبية، وتخالف القانون تحت نظر الحكومات المتعاقبة وصمتها" [91].

في حين يواجه نشطاء المجتمع المدني حملات معارضة متعددة الأطراف بهدف شيطنتهم وشيطنة عملهم. فتنطلق بين الحين والآخر حملات تطالب بإقصاء المجتمع المدني تحت حجج رخيصة وغير مبررة تتهم مؤسساته والقائمين عليها بالفساد والإفساد وحمل أجندات خارجية.

طبعا، المجتمع المدني مثل غيره، فيه أخطاء ومخطئون، وفيه صالحون وفاسدون، لكن الكلام المتكرر لمسؤولين كبار ومفكرين متطفلين عن أن مؤسسات المجتمع المدني فاسدة وخائنة لا يوفر قاعدة منطقية للنقاش. مع الإشارة إلى أنه لم يتم تحويل أي من هذه المؤسسات "الفاسدة" إلى هيئات محاربة الفساد الرسمية أو غيرها من المؤسسة المؤتمنة على صحة الدولة السياسية وتطبيق القانون[92] .

وأن "الحكومات تتهم منظمات المجتمع المدني بالحصول على تحويل مخصص للأردن، لكن الحقيقة غير ذلك، فالتمويل الذي نحصل عليه يمثل نسبة ضئيلة جدا لا تكاد تذكر من حصة المؤسسات الحكومية الرسمية وغير الرسمية، بل ونجحت منظمات المجتمع المدني بالحصول على تمويل من خارج التمويل المخصص رسميا للأردن، لكن الحكومات وضعت شروطا لعرقلة حصولنا على هذا التمويل مما حرم الأردن من التمويل الإضافي وحرم عشرات وربما مئات الأردنيين من الاستفادة من تلك التمويلات"[93] .

كما أن "عقل مؤسسات الدولة والكثير من الأشخاص القائمين على مؤسسات المجتمع المدني ما زالوا يتعاملون مع مفهوم المجتمع المدني وكثير من منظماته بكثير من التوجس، وما زالوا يعاملون هذه المنظمات باعتبارها جسما خارجا عن الدور الذي رسم لها، وهناك حجم كبير من الشيطنة والتشكيك في دور المجتمع المدني وفي تعطيل عمله سواءً عند التسجيل أو أثناء العمل، رغم أن منظمات المجتمع المدني بحكم القانون تقدم لمؤسسات الدولة سنوياً تقريراً بنشاطها كما تقدم ميزانية سنوية مدققة من شركات تدقيق حسابات قانونية تبين أوجه صرف أموالها والمشاريع التي نفذتها، متسائلا عن سبب استمرار بعضهم في شيطنة منظمات المجتمع المدني وتعطيل عملها أو تسجيلها من حيث المبدأ، قائلا أنه آن الأوان لأن تصارح الدولة المجتمع المدني ومنظماته وأن تعلن موقفها الصريح من هذه المنظمات، ولا يجوز تحت أي ظرف أن يؤخذ كل المجتمع المدني بجريرة بعضهم المخطئ أو المسيء"[94] .

وبحسب مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية فإن "عمل منظمات المجتمع المدني محاط بالمعيقات، ولا يحظى بمساحة من الحرية والتعبير، كما أن موقف الحكومة السلبي تجاه منظمات المجتمع المدني، واتهامها لها بتوفير قاعدة لجهات أجنبية معادية وخلق مشكلات اجتماعية، أحد أهم الأسباب المعيقة لعمل المنظمات، التي تحول بينها وبين تنفيذ مشاريعها وبرامجها"[95] .

وأن "مشكلة منظمات المجتمع الأردني أنها لا تشبه بعضها بعضا، وبعيدا عن التعميم، فإن هناك منظمات مدللة تحظى برعاية حكومية واضحة، وهناك منظمات أخرى تعمل تحديدا في مجال حقوق الأنسان والحريات العامة وهذه المنظمات محاصرة ومقيدة ولا تقدم لها أية تسهيلات"[96] .

91_ المصدر السابق.
92_ داود كتاب _ ما دور المجتمع المدني في الإصلاح؟ _ عمان نت _ متوفر على رابط:
https://tinyurl.com/yxpd482h
93_ سائد كراجه، مقابلة خاصة.
94_ سائد كراجة _ شيطنة المجتمع المدني _ مقالة نشرت بتاريخ1 / 9 / 2020 في جريدة الغد _ متوفره على رابط:
https://alghad.com/%D%8B%4D8%9A%D%8B%7D%86%9D%8A9-%D%8A%7D%84%9D%85%9D%8AC%D%8AA%D%85%9D%8B9-%D%8A%7D%84%9D%85%9D8%AF%D%86%9D8%9A/
95_"جهود منظمات المجتمع المدني في التنمية وتعزيز حقوق الإنسان " _ مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية _ متوفر على رابط:
http://www.civilsociety-jo.net/ar/read-news/26/%D%8A%7D%84%9D%85%9D%8AC%D%8AA%D%85%9D%8B9-%D%8A%7D%84%9D%85%9D%8AF%D%86%9D8%9A
96_ أحمد عوض مقابلة خاصة.

الفصل الثاني التحديات التي تواجه المجتمع المدني في الأردن

لقد ظلت منظمات المجتمع المدني الأردنية ضحية انعدام الثقة بينها وبين الحكومة، وبالتالي فقد ظلت معادلة "الشك والريبة" التي أشرنا اليها سابقا هي العنوان الذي يحكم العلاقة بين الطرفين، وهو ما أدى إلى بروز خطاب اعلامي رسمي وغير رسمي يستهدف النيل من نزاهة تلك المنظمات وشيطنتها، وإظهارها أمام الجمهور الأردني وكأنها منظمات تعبث بأمن الأردن بتوجيهات خارجية من الممولين.

في حين أن أكبر مشكلة هي غياب الرؤية السياسية لدى الحكومات وصناع القرار بأهمية المجتمع المدني، وما تزال نظرة المسؤولين إلى منظمات المجتمع المدني بأنها مجرد أرقام وأعداد ولا يؤمنون بأنها منظمات مكملة لأدوار الحكومات، ومن هنا تبرز وتنطلق الشائعات التي تشيطن عمل تلك المنظمات"[97] .

وللتخلص من خطاب الشيطنة والنمطية الاتهامية فإن ذلك يتطلب من الحكومات الحديث للأردنيين علنا عن أهمية دور منظمات المجتمع المدني، والعمل على شرعنة عملها من خلال النشاطات والزيارات، ومن خلال وقف التعدي على أعمال تلك المنظمات وعلى استقلاليتها في عملها، ووقف التدخل في عملها اليومي، ويتطلب تحقيق ذلك حوارا معمقا بين المنظمات والحكومة، والممولين أيضا لخلق تفاهم حول أولويات الحكومات [98].

كما أن "شيطنة منظمات المجتمع المدني يعبر عن موقف سياسي، وحين يتم اتهام منظمات المجتمع المدني بالحصول على التمويل الأجنبي فإنما يراد منه إلقاء التهم على تلك المنظمات، بالرغم من أنه لا يوجد في الأردن أي مؤسسة لا تتعامل مع التمويل، والمنظمات لا تعمل بالبزنس، وإن ما يسهل سياسة شيطنة ومحاصرة منظمات المجتمع المدني هي السياسات القائمة، والممارسات التي تتم عادة خارج نطاق القانون، وهذه المنظمات العاملة في مجال حقوق الانسان هي التي تعاني وتعيش حالة صراع، وأعتقد في الوقت نفسه أن الحكومات غيرت من طريقة وأسلوب تعاملها مع تلك المنظمات بعد أحداث الدوار الرابع لتتحول من سياسة الصدام الى سياسة الاحتواء" [99].

وفي هذا السياق يبرز التساؤل عن مدى مساهمة انعدام القواعد الشعبية المؤثرة الداعمة لمنظمات المجتمع المدني في تنميط وشيطنة تلك المنظمات؟ وهل يمكن لتلك المنظمات بناء قاعدة شعبية داعمة لها؟ ولماذا لم تنجز هذا الأمر خلال السنوات الماضية؟

يلاحظ تقرير للوكالة الأميركية للتنمية الدولية USAID قضية انعدام القواعد الشعبية لمنظمات المجتمع المدني؛ "فلا تزال منظمات المجتمع المدني غير متعمقة في المجتمعات التي تخدمها. ومن الممكن أن نقول أن الموقف العام تجاه المجتمع المدني يتصف بالفتور وعدم المبالاة والتشكك والاستخفاف، وفي بعض الأحيان العدوانية المباشرة أكثر من اتصافه بالتعاطف والدعم" [100].

ولاحظ تقرير آخر للوكالة حول مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني في الأردن لعام 2020 أن "الصورة العامة للمجتمع المدني تدهورت بشكل طفيف في عام 2020، فلم تعترف الحكومة بدور منظمات المجتمع المدني خلال الجائحة وحاول بعض المسؤولين الحكوميين تشويه صورة منظمات المجتمع المدني، أدى هذا إلى التأثير سلبا على الرأي العام لمنظمات المجتمع المدني حيث كانوا يتوقعون أن يلعب المجتمع المدني دوراً أكثر فعالية في الاستجابة للجائحة ولم يكونوا على دراية بالقيود التي فرضتها الحكومة عليها، في الوقت ذاته ركزت تغطية كل من الإعلاميين الخاص والعام بشكل كبير على استجابة الحكومة لجائحة كوفيد- 19 بدلاً من عمل منظمات المجتمع المدني، كما تراجعت سمعة المنظمات بشكل عام نتيجة للقيود الحكومية التي أعاقت وصولها لقواعدها الشعبية والفئات المستضعفة"[101] .

97 ـ داود كتاب مقابلة خاصة.
98 ـ داود كتاب مقابلة خاصة.
99 ـ أحمد عوض مقابلة خاصة.
100ـ "الأردن تقرير دراسة واقع المجتمع المدني"ـ الوكالة الأميركية للتنمية الدولية USAIDـ ـ ايار 2016 ـ ص 45 وما بعدها ـ متوفر على رابط:https://pdf.usaid.gov/pdf_docs/PBAAH417.pdf
101 ـ مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني في الأردن لعام 2020 ـ الوكالة الأميركية للتنمية الدولية USAID ـ متوفر على رابط:
file:///C:/Users/Lenovo/Documents/Downloads/user_137441536.pdf

الفصل الثالث أدوار منظمات المجتمع المدني في تعزيز مسارات حقوق الإنسان والتنمية في الأردن:

1 -دور منظمات المجتمع في تعزيز حقوق الإنسان:

تعتبر منظمات حقوق الإنسان إحدى الجهات الرئيسية الفاعلة في متابعة ورصد حقوق الإنسان في العالم الديمقراطي، وتقوم تلك المؤسسات في هذه المجتمعات بدور رديف وداعم للمجتمع في حماية حقوق الإنسان من أي انتهاكات أو اعتداءات من الدولة وأجهزتها، وحتى من قبل مجموعات ضد مجموعات أخرى مثل الاعتداءات المباشرة، أو التحريض أو إشاعة خطاب الكراهية والعنف.. إلخ.

وتقدم منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان الكثير من الخدمات المهمة في هذا الجناب أكان لمجتمعها المحلي أو للمجتمع الدولي، على نحو تقارير المنظمات "تقارير الظل" في المراجعة الدورية لحقوق الإنسان أمام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف، وهو ما تفعله منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان.

وتقوم منظمات المجتمع المدني الأردني العاملة في مجال حقوق الإنسان بالعديد من المهام، من أهمها:

1 - إشاعة ثقافة حقوق الإنسان.
2- رصد الانتهاكات الواقعة على المواطنين وعلى الحريات العامة وحقوق الإنسان الأصيلة.
3- توجيه الحكومة إلى المشكلات التي تواجه حماية حقوق الإنسان.
4- مراقبة الحكومة في مدى التزامها بحماية حقوق الإنسان، ومدى التزامها بالاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، ومدى تنفيذها للخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان.
5- تقصي الحقائق، ووضع التقارير والدراسات والأبحاث المتعلقة بحقوق الإنسان.
6- التعاون مع منظمات الأمم المتحدة العاملة في مجال حقوق الإنسان، لتبادل الخبرات والشراكة، والتدريب.
7- وضع تقارير الظل في المراجعة الدورية الشاملة لحقوق الإنسان (UBR).
8- تقديم المساعدة القانونية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، والدفاع عن حقوقهم أمام القضاء.
9- تنظيم وإطلاق الحملات لكسب التأييد لدعم حقوق الإنسان.
10- التشبيك مع السلطة التشريعية لغايات التأثير في التشريعات التي تعالج قضايا حقوق الإنسان والحريات العامة.
11- تبني قضايا المهمشين والفئات المستضعفة مثل قضايا الأطفال والمرأة وكبار السن، وذوي الإعاقة..
12- السعي لبناء شراكات مع الحكومة في القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان.
13- الدفاع عن الحق في تأسيس الجمعيات، وتعديل قانون الجمعيات بما يتوافق مع المعايير الدولية والشرعة الدولية لحقوق الإنسان.
14- تبني القضايا المتعلقة بحق الحصول على المعلومات، والحق الإنساني في التجمع السلمي "قانون الاجتماعات العامة".. إلخ.
15- التنسيق بين منظمات المجتمع المدني لتعزيز جهودها المشتركة في الدفاع عن حقوق الإنسان.
16- التنسيق مع الإعلاميين ووسائل الاعلام المختلفة لغايات دمج حقوق الإنسان في المحتوى الإعلامي، وتدريب الصحفيين والصحفيات على الكتابة في قضايا حقوق الإنسان.
17- المشاركة في الانتخابات المحلية "اللامركزية والبرلمانية"، بالمشاركة المباشرة، أو بالتوعية والتدريب، ورفع منسوب الوعي لدى الناخبين.
18- المشاركة في رسم السياسات العامة المتعلقة بحقوق الإنسان الأساسية.

الفصل الثالث أدوار منظمات المجتمع المدني في تعزيز مسارات حقوق الإنسان والتنمية في الأردن:

وتستند منظمات المجتمع المدني الأردني في عملها على العديد من المنطلقات القانونية والمعايير والاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تعتبر المرجعيات الأساسية في عملها [102] ويمكن إجمالها فيما يلي:

1- الدستور الأردني، والقوانين المحلية الناظمة لعمل المجتمع المدني: قانون الجمعيات، وقانون العمل، وقانون الأحزاب، وقوانين النقابات المهنية والعمالية، وقانون الاجتماعات العامة، وقانون ضمان حق الحصول على المعلومات، وقانون المطبوعات والنشر، وقانون الجرائم الإلكترونية..، فهذه المنظومة من القوانين والتشريعات تمثل البيئة التشريعية والقانونية المحلية ذات المساس المباشر بعمل منظمات المجتمع المدني الأردني.

2- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وما تلاه من اتفاقيات وبروتوكولات دولية وإقليمية صادق عليها الأردن، مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وغيرها العديد من الاتفاقيات.

وأمام هذه المهمات والمرجعيات فإن الواقع يكشف تماما عن بيئة غير صديقة لمؤسسات المجتمع المدني، وأوردت دراسة عن جهود هذه المنظمات في التنمية وتعزيز حقوق الإنسان والتحديات التي تواجه المجتمع المدني في الأردن أنّ "مساحة المجتمع المدني في الأردن صنفت على أنها مساحة معوقة، مما يشير إلى أن الفضاء المدني متنازع عليه بشدة من قبل أصحاب السلطة الذين يفرضون مجموعة من القيود القانونية والعملية ذات العلاقة بالحقوق الأساسية، ويتمتع الأردن بتصنيف "حر جزئيا" بسبب العقبات الهيكلية أمام حرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير"[103].

وتوضح الدراسة أن منظمات المجتمع المدني لا تحظى بمساحة الحرية التي يجب أن تتمتع بها وفق الشرعة العالمية لحقوق الإنسان وبخاصة الحق في التنظيم والتجمع السلمي وحرية الرأي والتعبير، ويحيط عملها الكثير من المعيقات، بعضها منشؤه التشريعات الناظمة لعملها، وبعضها الآخر ممارسات تقوم بها بعض المؤسسات الحكومية خارج نطاق القانون، ويعتبر موقف الحكومة السلبي تجاه منظمات المجتمع المدني واتهامها لها بالفساد وحيازة رؤوس الأموال وتوفير قاعدة لجهات أجنبية معادية وخلق مشكلات اجتماعية أحد أهم الأسباب التي تعيق عمل منظمات المجتمع المدني بشكل فاعل، كما أن غياب آليات التنسيق والتنظيم بين ممثلي الحكومة وممثلي منظمات المجتمع المدني، وغياب التنسيق بين المنظمات نفسها يعيق التعاون والتشارك في تنفيذ نشاطات ومشاريع مشتركة من شأنها أن تصب في مصلحة البلد"[104].

وبالرغم من ضرورة الاعتراف وأثرغيابه في قصور منظمات المجتمع المدني في إنجاز أعمالها بشكل أوسع في بيئتها الاجتماعية، فإن من الضروري أيضا التأكيد أن تلك المنظمات نجحت في وضع نفسها على الخريطة الأردنية، بما أمكنها من امتلاك "قوة التأثير" التي تحتاجها لتكون عنصرا مؤثرا وإن كان بشكل أقل من المرجو بسبب سلسلة التحديات التي تواجهها المشار إليها سابقا.

---

102 ـ يعتبر الأردن طرفا في العديد من الاتفاقيات في مجال حقوق الإنسان، منها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، الاتفاقية التكميلية لإبطال الرق وتجارة الرقيق والأعراف والممارسات الشبيهة بالرق، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية حقوق الطفل، والبروتوكول الاختياري بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة، واتفاقية بشأن حظر والإجراءات الفورية للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال، وحق التنظيم والمفاوضة الجماعية، واتفاقية العمل القسري أو العمل الإجباري، واتفاقية المساواة في الأجور، واتفاقية إلغاء العمل الجبري والتمييز (في الاستخدام والمهنة)، واتفاقية سياسة العمالة، واتفاقية مناهضة التمييز في التعليم، وكان الأردن الدولة الوحيدة في الشرق الاوسط وشمال افريقيا الذي كتن عضوا في المحكمة الجنائية الدولية.

103ـ جهود منظمات المجتمع المدني في التنمية وتعزيز حقوق الإنسان ـ مركز الفينيق ـ عمان ـ نيسان 2021 ـ متوفر على رابط:
file:///C:/Users/Lenovo/Desktop/%D%8AA%D%82%9D%8B%1D8%9A%D%8B1-%D%8AC%D%87%9D%88%9D%8AF-%D%85%9D%86%9D%8B%8D%85%9D%8A%7D8%AA-%D%8A%7D%84%9D%85%9D%8AC%D%8AA%D%85%9D%8B9-%D%8A%7D%84%9D%85%9D%8AF%D%86%9D8%9A-%D%81%9D8%9A-%D%8A%7D8%9%4D%8AA%D%86%9D%85%9D8%9A%D%8A9-%D%88%9D%8AD%D%82%9D%88%9D82%9-%D%8A%7D%84%9D%8A%7D%86%9D%8B%3D%8A%7D86%9.pdf

104 ـ المصدر الساق.

الفصل الثالث أدوار منظمات المجتمع المدني في تعزيز مسارات حقوق الإنسان والتنمية في الأردن:

وفي هذا السياق تتضح أمامنا الكثير من القضايا والمحاور التي أدت فيها منظمات المجتمع المدني أدوارا إيجابية وفاعلة، لعل من أهمها:
الحريات العامة وحرية التعبير، ومحور الأحزاب والجمعيات والنقابات، ومحور المشاركة في صنع السياسات العامة، ومحور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة، ومحور العمل، ومحور التعليم، ومحور الصحة والبيئة، ومحور المهمشين واللاجئين وذوي الإعاقات والأطفال.

وهذه المحاور جميعا جرى التطرق إليها في ثنايا الدراسة والحديث عنها.

لقد أشرنا في فصل سابق إلى جملة التحديات التي تواجه عمل منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان في الأردن، حيث تحولت معظم تلك التحديات إلى معيقات حقيقية تواجه تلك المنظمات وتؤثر على منجزها.

وفي التقرير الرقابي الثاني الذي نشره مشروع "تغيير ـ نهج تشاوري جديد لدعم حقوق الإنسان"[105] تحت عنوان "شراكة مع وقف التنفيذ" وتولى مركز حماية وحرية الصحفيين تنفيذه بالشراكة مع مؤسسات مجتمع مدني ومؤسسات وطنية أخرى، أكد على ما أسماه "التحديات التي تحد من فعالية أداء مؤسسات المجتمع المدني وتعيق حركتها، من بينها ضعف التنسيق والتواصل وتبادل المعلومات بين الجمعيات وتمركز النشاطات في العاصمة، ومحدودية انتشارها في باقي المحافظات، داعياً إلى خطة عمل مقترحة لمأسسة العلاقة والشراكة بينهما [106].

وتضمن التقرير عددا من المحاور التي تُطرح لأول مرة في الأردن، حيث طرح التقرير السياق المفاهيمي حول المجتمع المدني الأردني وتطور الإطار القانوني الناظم لعمل الجمعيات والحماية الدستورية والدولية للحق في تأسيس الجمعيات، وتناول تطور مفهوم الشراكة بين المجتمع المدني والمؤسسات العامة، وتجربة المنسق الحكومي لحقوق الإنسان، وعرض لسيناريو العمل المقترح لمأسسة علاقة الشراكة بين المجتمع المدني والحكومة[107] .

وقدم التقرير مجموعة توصيات، من بينها: إعادة تطوير ومراجعة جميع التشريعات الوطنية التي تعنى بعمل المجتمع المدني والعمل على تطويرها بما يضمن كفالة الحق وفق المعايير الدولية والوطنية، وإعادة النظر في الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان وتضمينها محورا خاصا بتعزيز الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني المعنية بحقوق الإنسان، وتشكيل لجنة خاصة مشتركة من الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني المدافعة عن حقوق الإنسان لبحث أفضل الخيارات والبدائل لمأسسة شكل للشراكة مع الحكومة، ومأسسة مكتب المنسق الحكومي لحقوق الإنسان في رئاسة الوزراء[108] .

وحتى يستطيع المنسق الحكومي لحقوق الانسان من القيام بدوره ومهماته فإنه "يجب وضعه داخل هيكلية إدارية وسلم إداري في رئاسة الوزراء تتيح له المجال للعمل مع مؤسسات المجتمع المدني.، ومنحه أدوارا أوسع لتحقيق التنسيق الحقيقي بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني، وأن يكون عمله مبنيا على استراتيجيات واضحة وبخطط ممكنة التطبيق وضمن فريق واع لضمان تحقيق الشراكة وإدارتها، وبما يضمن في الوقت نفسه استقلالية منظمات المجتمع المدني" [109].

105ـ أصدر مشروع "تغيير" تقريره الرقابي الأول مطلع سنة 2021 تحت عنوان "التزامات تنتظر التنفيذ" تناول فيه إنفاذ الحكومة لتوصيات الاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان بعد مرور عامين على مشاركة الأردن بالمراجعة في جنيف، وينفذ المشروع مركز حماية وحرية الصحفيين بالتعاون مع مؤسسات مجتمع مدني ومؤسسات وطنية، وبتمويل مشترك من الاتحاد الأوروبي والوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي.

106ـ شراكة مع وقف التنفيذ" .. بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني ـ مركز حماية وحرية الصحفيين ـ تقرير نشر على موقع عمان نت بتاريخ 16/2/2021 ـ متوفر على رابط: https://tinyurl.com/y3xs8t3d

107ـ المصدر السابق.

108 ـ المصدر السابق.

109 ـ معاذ المومني مقابلة خاصة معه.

الفصل الثالث أدوار منظمات المجتمع المدني في تعزيز مسارات حقوق الإنسان والتنمية في الأردن:

وفي سياق اهتمامات ومجالات عمل منظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان في الأردن فقد أصدرت 17 منظمة مجتمع مدني تقريرا رقابيا بعنوان "على الحافة ـ حالة حقوق الإنسان في الأردن 2020" [110] دعت فيه الحكومة الأردنية إلى إجراء تعديلات تشريعية ودستورية ووقف حبس الصحفيين والإعلاميين في قضايا المطبوعات والنشر.

وتوزع التقرير على ثلاثة فصول هي: الحقوق المدنية والسياسية، وتناولت الحديث في الحق في الحياة والحرية والسلامة الجسدية، والأمن الشخصي ومناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة اللاإنسانية، والمساواة أمام القضاء وضمانات المحاكمة العادلة، وعدم جواز سجن أي إنسان لمجرد العجز عن التزام تعاقدي، وحرية الرأي والتعبير، والحق في التجمع السلمي، وحرية تكوين الجمعيات والنقابات والأحزاب، والحق في الانتخاب.

وخصص الفصل الثاني للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والحق في التعليم، والحق في العمل، وحقوق العمال المهاجرين في الأردن، والعمل الجبري والاتجار بالبشر، والحق في الضمان الاجتماعي، والحق في مستوى معيشي كاف وملائم، والحق في الصحة.

وتناول الفصل الثالث حقوق الفئات الأكثر حاجة للحماية، وحقوق المرأة، وحقوق الطفل، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وحقوق اللاجئين، وحقوق الأشخاص المتعايشين مع نقص المناعة البشري [111].

وعكست توصيات التقرير جزءا مهما من اهتمامات منظمات المجتمع المدني في تعزيز حقوق الإنسان في الأردن، على نحو "مطالبته بحصر أسباب الإحالة على التقاعد والاستيداع وإنهاء الخدمات بأن تكون محددة في القانون وفق أسس محددة، في إشارة إلى إحالة عشرات المعلمين من نقابة المعلمين للتقاعد المبكر الأمر الذي اعتبرته النقابة الموقوف أعمالها "إجراءً عقابيا"، وتعديل أو إلغاء قانون محكمة أمن الدولة الذي يعطي لرئيس الوزراء صلاحية تشكيل المحكمة وتعيين قضاتها، والاستعاضة عنه بقانون يصدر وفق أحكام قانون تشكيل المحاكم النظامية يراعي الحفاظ على وحدة واستقلال السلطة القضائية" [112].

ودعت إلى "إلغاء المادة (11) من قانون الجرائم التي تجيز عقوبة التوقيف والحبس للإعلاميين والإعلاميات، ومستخدمي منصات التواصل الاجتماعي، ووقف حظر النشر بالقضايا العامة لما فيه من مس في حق الحصول على المعلومات وحرية الرأي والتعبير، والتوقف عن مساءلة الصحفيين ونشطاء حرية الرأي والتعبير بموجب قانون منع الإرهاب، ومراجعة قانون الاجتماعات العامة، وتعديل المادة الثانية من القانون المتعلقة بتعريف الاجتماع العام، بحيث لا يكون تعريفا فضفاضا" [113].

ودعت المنظمات في تقريرها إلى تطوير "منظومة التشريعات المرتبطة بالعملية الانتخابية من أجل تعزيز التطور الديمقراطي والإصلاح الانتخابي، بما يساهم بالحد من المخالفات والجرائم الانتخابية، ويضمن تحقيق انتخابات منسجمة مع الممارسات الدولية الفضلى والمعايير الدولية المتمثلة بالحرية والشفافية والعدالة والنزاهة، وضمان تمثيل عادل، فضلا عن المطالبة بتعديل قانون الجنسية الأردنية رقم 6 لعام 1954 بغية ضمان تمتع الأم الأردنية المتزوجة بغير أردني بحقها في منح جنسيتها لأطفالها على قدم المساواة مع الرجل، وبدون تمييز" [114].

110 ـ صدر التقرير في تموز/ يوليو 2021 وساهمت في إعداده 17 منظمة مجتمع مدني أردنية هي: اتحاد المرأة الأردنية، وتمكين للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان، وجمعية أنا إنسان لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والجمعية الأردنية لحقوق الإنسان، وجمعية معهد تضامن النساء الأردني، وجمعية النساء العربيات في الأردن، والشبكة القانونية للنساء العربيات، وشبكة المرأة لدعم المرأة-الأردن، ومحامون بلا حدود، ومركز آفاق الأردن للتنمية والتدريب، ومركز حماية وحرية الصحفيين، ومركز سواعد التغيير لتمكين المجتمع، ومركز الشرق والغرب للتنمية المستدامة، ومركز عدالة لدراسات حقوق الإنسان، ومركز العدل للمساعدة القانونية، ومركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، ومنظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (ارض).

111ـ على الحافة تقرير منظمات المجتمع المدني عن حقوق الإنسان في الأردن 2020 ـ متوفر على رابط:
http://www.civilsociety-jo.net/uploads/637613236866223137.pdf

112ـ 17 منظمة مجتمع مدني: حقوق الإنسان بالأردن "على الحافة" ـ محمد عرسان ـ عربي 21 ـ تقرير نشر بتاريخ 5 يوليو/ تموز 2021 ـ متوفر على رابط:
https://arabi21.com/story/17/1370062-%D%85%9D%86%9D%8B%8D%85%9D%8A9-%D%85%9D%8AC%D%8AA%D%85%9D%8B9-%D%85%9D%8AF%D%86%9D8%9A-%D%8AD%D%82%9D%88%9D82%9-%D%8A%7D%84%9D%8A%5D%86%9D%8B%3D%8A%7D86%9-%D%8A%8D%8A%7D%84%9D%8A%3D%8B%1D%8AF%D86%9-%D%8B%9D%84%9D89%9-%D%8A%7D%84%9D%8AD%D%8A%7D%81%9D%8A9

113 ـ المصدر الساق.

114ـ المصدر السابق.

الفصل الثالث أدوار منظمات المجتمع المدني في تعزيز مسارات حقوق الإنسان والتنمية في الأردن:

وفي سياق ذات الاهتمامات لمنظمات المجتمع المدني فقد دعت هيئة تنسيق مؤسسات المجتمع المدني في الأردن (همم) [115] الحكومة في بيان بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان إلى ضرورة "الاحترام التام لكافة مبادئ ومعايير حقوق الإنسان، وإعطاء هذا الملف أولوية عند رسم سياساتها، باعتباره المدخل الأساس لتعزيز مسارات التنمية المستدامة بمختلف أبعادها، مضيفة أن الخطوات التي اتخذتها الدولة الأردنية في مسار تحديث المنظومة السياسية، أخيراً، لن تكتمل ولن يُكتب لها النجاح إلا بالتزام الحكومة التام بمعايير حقوق الإنسان بالممارسة على الأرض، من خلال مراجعة التشريعات والسياسات والممارسات كافة، وبطبيعة الحال في جميع الإجراءات المنوطة بأجهزة الدولة ومعالجة الاختلالات، وعلى رأسها الحق في حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي" [116].

وفي الوقت الذي ذكّرت "همم" الحكومة بضرورة الالتزام بتعهداتها والتزاماتها الدولية باحترام حقوق الإنسان الواردة في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، فقد بينت أنّ "الفجوة بين الخطاب الحكومي المُتعلق بحقوق الإنسان وممارسات الحكومة على الأرض ما زالت واسعة، حيث التضييق على حرية الرأي والتعبير والتنظيم والتجمع السلمي هو سيد الموقف"، مؤكدة أنه "لا إصلاح سياسيا واقتصاديا بدون احترام الحريات الأساسية للمواطنين، وأنّ تعزيز منظومة حقوق الإنسان "يشكل مدخلاً أساسياً لمكافحة كافة أشكال الفساد، الذي يعدّ أحد تحديات تعزيز التنمية في الأردن"، داعية إلى صون الحريات العامة والحق بالتجمع السلمي، ووقف التضييق على الاجتماعات العامة ومنع إقامتها، خلافا للدستور والمعاهدات الدولية التي صادق عليها الأردن، وأيضاً خلافاً لقانون الاجتماعات العامة" [117].

2 -دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز مسارات التنمية المستدامة

اعتمد الأردن سنة 2015 إلى جانب الأمم المتحدة بكامل أعضائها خطة التنمية المستدامة وأهدافها السبعة عشر لسنة 2030 لتحقيق عدة أهداف منها مكافحة الفقر وتعزيز الرفاه الاجتماعي والازدهار الاقتصادي.. إلخ.

وجعلت خطة وأهداف التنمية المستدامة الأممية من التعاون الدولي لتحقيق تلك الأهداف في أبعادها الإنسانية ضرورة عالمية، أدت إلى خلق بيئة واسعة من هذا التعاون، وبناء شراكات محلية بين قطاعات المجتمع المدني والحكومات والقطاع الخاص وأخرى دولية، ومن هنا بدأ المجتمع بكامل مكوناته وكأنه شريك مباشر أو غير مباشر في تحقيق تلك الأهداف، وهي ذات الأهداف التي تتوجه إلى المجتمع والجمهور، وهو ما أكدت عليه "اليونيسيف" قائلة إن "أهداف التنمية المستدامة للقضاء على الفقر، والحدّ من عدم المساواة، وبناء مجتمعات أكثر سلماً وازدهاراً بحلول عام 2030 التي تعرف أيضاً على أنها "الأهداف العالمية"، هي دعوة للعمل على إنشاء عالم لا نُهملُ فيه أحداً"[118] .

ظهر مفهوم التنمية المستدامة في أواسط ثمانينيات القرن الماضي تحت ضغط التحولات التي بدأ العالم يشهدها في حينه، وبخاصة ما يتعلق بالبيئة وحقوق الإنسان، فضلا عن التقدم التكنولوجي السريع، والأزمات الاقتصادية والغذائية، وازدياد مساحات الفقر والعوز والمجاعات والأوبئة، وفشل العديد من دول العالم الثالث في تحقيق التنمية المحلية لرفع سوية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية للمواطنين..

115 ـ تضم هيئة تنسيق مؤسسات المجتمع المدني في الأردن (همم) في عضويتها كلا من : أهل، وتمكين للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان، ومركز حماية وحرية الصحفيين، ورشيد ـ الشفافية الدولية في الأردن، وشبكة الاعلام المجتمعي، ومركز العدل للمساعدة القانونية، ومركز عدالة لحقوق الإنسان، ومركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، وقادة الغد، وتضامن، وجمعية النساء العربيات في الأردن، ومحامون بلا حدود ـ والمعلومات حول الاعضاء متوفرة على الموقع الرسمي لهمم على رابط: https://himam.org/

116 ـ مؤسسات المجتمع المدني الأردنية تطالب الحكومة بـ"احترام حقوق الإنسان" ـ العربي الجديد ـ تقرير نشر بتاريخ 10/ 12/ 2021 ـ متوفر على رابط:
https://www.alaraby.co.uk/society/%D%85%9D%8A%4D%8B%3D%8B%3D%8A%7D%8AA-%D%8A%7D%84%9D%85%9D%8AC%D%8AA%D%85%9D%8B9-%D%8A%7D%84%9D%85%9D%8AF%D%86%9D8%9A-%D%8A%7D%84%9D%8A%3D%8B%1D%8AF%D%86%9D8%9A%D%8A9-%D%8AA%D%8B%7D%8A%7D%84%9D%8A8-%D%8A%7D%84%9D%8AD%D%83%9D%88%9D%85%9D%8A9-%D%8A%8D%22%80%9D%8A%7D%8AD%D%8AA%D%8B%1D%8A%7D85%9-%D%8AD%D8%9%2D%88%9D82%9-%D%8A%7D%84%9D%8A%5D%86%9D%8B%3D%8A%7D22%86%9

117ـ المصدر السابق.

118 ـ يونيسيف ـ الاستثمار في الأطفال والشباب لتحقيق عالم أكثر إنصافاً وعدلاً واستدامة للجميع ـ متوفر على رابط:
https://www.unicef.org/ar/%D%8A%7D%84%9D8%9A%D%88%9D%86%9D8%9A%D%8B%3D81%9-%D%88%9D%8A%3D%87%9D%8AF%D%8A%7D81%9-%D%8A%7D%84%9D%8AA%D%86%9D%85%9D8%9A%D%8A9-%D%8A%7D%84%9D%85%9D%8B%3D%8AA%D%8AF%D%8A%7D%85%9D%8A9

الفصل الثالث أدوار منظمات المجتمع المدني في تعزيز مسارات حقوق الإنسان والتنمية في الأردن:

ومع ذلك، فما يزال مفهوم التنمية المستدامة جديدا؛ كونه "نمط تنموي يمتاز بالعقلانية والرشد، حيث تقوم على تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية من جهة والمحافظة على البيئة والموارد الطبيعية من جهة أخرى، وهي التنمية التى تفي باحتياجات الحاضر دون الإضرار بقدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها الخاصة، وهي تفترض حفظ الأصول الطبيعية لأغراض النمو والتنمية في المستقبل، وهي تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة ومتناغمة تعنى بتحسين نوعية الحياة مع حماية النظام الحيوي.." [119].

ويلاحظ أن مفهوم وتعريف "التنمية المستدامة" ظل حتى اللحظة مفهوما واسع النطاق وغير محدد بدقة، وفي "تقرير مبكر لمعهد الموارد العالمية الذي نشر عام 1997 الذي خصص بأكمله لموضوع التنمية المستدامة، تم حصر عشرين تعريفا لها، وتم تصنيف هذه التعريفات إلى أربع مجموعات: اقتصادية واجتماعية وبيئية وتكنولوجية، وتعني اقتصاديا بالنسبة للدول المتقدمة إجراء خفض في استهلاك الطاقة والموارد، أما بالنسبة للدول النامية فهي تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر، وتعني اجتماعيا السعي من أجل استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية و التعليمية وبخاصة في الريف، وتعني بيئيا حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأرض الزراعية والموارد المائية، وتعني تكنولوجياً نقل المجتمع إلى عصر الصناعات والتقنيات النظيفة التي تستخدم أقل قدر ممكن من الموارد وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والضارة بالأوزون" [120].

وتتضمن أهداف التنمية المستدامة 17 هدفاً لتحقيق 169 غاية، ولكل غاية منها من مؤشر واحد إلى ثلاثة مؤشرات بإجمال نحو 304 مؤشرات لقياس مدى امتثال الحكومة للأهداف السبعة عشر الرئيسية وغاياتها.

أما الأهداف فهي: 1: القضاء على الفقر.، 2: القضاء على الجوع. 3: الصحة الجيدة والرفاه. 4: التعليم الجيد. 5: المساواة بين الجنسين. 6: المياه النظيفة والنظافة الصحية. 7: طاقة نظيفة وأسعار معقولة. 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد. 9: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية. 10: الحد من أوجه عدم المساواة. 11: مدن ومجتمعات محلية مستدامة. 12: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان. 13: العمل المناخي. 14: الحياة تحت الماء. 15: الحياة في البر. 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية. 17: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف.
وفي هذا السياق فإن الأمم المتحدة تلزم الأردن بتحقيق وتنفيذ خطة أهداف التنمية المستدامة لسنة 2030 "بزيادة التعاون والتماسك والكفاءة" لتحقيق ثلاث نتائج مترابطة وهي:

1 ـ تعزيز المؤسسية: لتصبح المؤسسات في الأردن على المستويين الوطني والمحلي أكثر استجابة وشمولية ومساءلة وشفافية ومرونة.
2 ـ تمكين الناس: وبخاصة الضعفاء الذين يطالبون بشكل استباقي بحقوقهم والوفاء بمسؤولياتهم من أجل تحسين الأمن البشري والقدرة على الصمود.
3 ـ تعزيز الفرص: للمشاركة الشاملة للأشخاص الذين يعيشون في الأردن في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية" [121].

ووفقا للأمم المتحدة وفريقها العامل في الأردن فإن أهداف التنمية المستدامة التي تعمل عليها في المملكة هي نفسها الدعوة العالمية "للعمل من أجل القضاء على الفقر وحماية البيئة والمناخ وضمان تمتع السكان في كل مكان بالسلام والازدهار، في عام 2017 والتزاما منه بأجندة التنمية المستدامة 2030 قدم الأردن اول استعراض وطني له، وأظهر التقرير فجوة واضحة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني في تحقيق تلك الأهداف، بسبب عدم بناء شراكة بينهما، ولم يحقق الأردن تقدما في بعض أهداف أجندة التنمية المستدامة كخفض مستويات الفقر والبطالة ورفع مستوى التعليم والتقدم في الرعاية الصحية، وتمكين المرأة والشباب واستخدام الموارد الطبيعية.

119ـ اسراء جبريل رشاد مرعي – المجتمع المدنى ومساهمته بتنفيذ آليات التنمية المستدامة في اطار محاور استراتيجية 2030 ـ المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية ـ
https://democraticac.de/?p=35428
120 ـ المصدر السابق.
121ـ كيف تدعم الأمم المتحدة أهداف التنمية المستدامة في الأردن ـ ـ دائرة الاحصاءات العامة ـ اهداف التنمية المستدامة ـ متوفرة على رابط: http://dosweb.dos.gov.jo/ar/sdgs/

الفصل الثالث أدوار منظمات المجتمع المدني في تعزيز مسارات حقوق الإنسان والتنمية في الأردن:

وفي التقرير التقييمي الذي أصدرته الأمم المتحدة سنة 2020 حول التنمية المستدامة "جاء تصنيف الأردن في المرتبة 89 من بين 166 دولة مع أربعة أهداف فقط على المسار الصحيح، وهذه الأهداف هي:
الهدف (6) المياه النظيفة والصرف الصحي، والهدف (7) الطاقة معقولة التكلفة والنظيفة، والهدف (9) الصناعة والابتكار والبنية التحتية، والهدف (13) العمل المناخي"[122] .

وفي هذا الإطار بذلت منظمات المجتمع المدني جهودها في "تفعيل أهداف التنمية المستدامة، إذ أصبحت تمارس دورا حيويا في تمكين الأفراد للمطالبة بحقوقهم، وفي تشكيل سياسات التنمية على مختلف المستويات، والإشراف على تنفيذها، من خلال المشاريع والبرامج التي تتقاطع أهدافها مباشرة مع أهداف التنمية المستدامة، وقد دعا العديد من الخبراء وأصحاب المصلحة على المستويين الوطني والدولي، إلى توسيع الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والجهات الفاعلة في المجتمع المدني لتحقيق هذه الأهداف، وتفعيل المشاركة المدنية من خلال تنفيذ ومراقبة وتقييم مشاريع وبرامج التنمية"[123] .

لقد بدت الخطة الاستراتيجية الأردنية التي وضعت سنة 2014 ـ 2015 بعنوان "رؤية الأردن 2025 "، خريطة طريق يمكن الاستفادة منها في عمل منظمات المجتمع المدني مع الحكومات الأردنية كشركاء في تحقيق التنمية المستدامة خصوصا وأن التوجيهات الملكية لوضع تلك الخطة صدرت في آذار/ مارس 2014، فيما التزم الأردن بخطة التنمية المستدامة للأمم المتحدة سنة 2015 وهي السنة نفسها التي صدرت فيها رؤية الأردن 2025، متقاطعة مع غالبية محاور الخطة الأممية [124].

"وتتميز هذه الوثيقة برؤية طويلة المدى للاقتصاد الأردني تشمل أكثر من 400 سياسة وتدبير يتم تنفيذها من قبل الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وأهم هدف تسعى لتحقيقه هو تحسين رفاهية المواطنين والخدمات الأساسية المقدمة لهم لخلق توازن في المجتمع وسد الفجوة بين المحافظات" [125].

وبناء على التزام الأردن بخطة التنمية المستدامة عملت منظمات المجتمع الأردني على وضع برامجها استنادا إلى تلك الأهداف، ووفقا لجملة الاختصاصات التي تعمل عليها تلك المنظمات، وهي ذات الأهداف التي كانت تمثل صلب عمل تلك المنظمات حتى قبل إقرار رؤية الأردن 2025 وقبل مصادقة الأردن على خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، خاصة ما يتعلق منها بمعالجة قضايا الفقر، والحريات العامة وحقوق الإنسان، وتمكين المرأة والشباب والفئات المهمشة والبيئة، وقضايا العمل والعمال وغيرها.

ومن المؤكد في هذا الإطار أن جائحة كورونا وتداعياتها قد أثرت سلبا على برامج وأنشطة منظمات المجتمع المدني في الأردن، وعلى توجهات الممولين واهتمامات الحكومة أيضا، وأصبح الهدف الرئيسي معالجة استحقاقات الجائحة، والتركيز على المعونات الإنسانية بما فيها قضايا اللاجئين، في الوقت الذي نتج عن الجائحة المزيد من بؤر الفقر واتساع مساحات العوز، وارتفاع نسبة البطالة، والأزمات الاقتصادية، فضلا عما تعرض له قطاع التعليم وبيئة العمل والعمال من تراجع بعد أن سمحت الحكومة لأرباب العمل بالاستغناء عن أعداد كبيرة من موظفيهم، وتقليص الدخل الفردي، وإصابة قطاع التوظيف بما يشبه التوقف الكلي، وتراجع قضايا المرأة والمهمشين، وتدني منسوب الحريات العامة..الخ.

122 ـ جهود منظمات المجتمع المدني في التنمية وتعزيز حقوق الإنسان ـ نيسان 2021 ـ مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية ـ هديل القضاة ـ ص14 ـ متوفر على رابط:
file:///C:/Users/Lenovo/Desktop/%D%8AA%D%82%9D%8B%1D8%9A%D%8B1-%D%8AC%D%87%9D%88%9D%8AF-%D%85%9D%86%9D%8B%8D%85%9D%8A%7D8%AA-%D%8A%7D%84%9D%85%9D%8AC%D%8AA%D%85%9D%8B9-%D%8A%7D%84%9D%85%9D%8AF%D%86%9D8%9A-%D%81%9D8%9A-%D%8A%7D8%9%4D%8AA%D%86%9D%85%9D8%9A%D%8A9-%D%88%9D%8AD%D%82%9D%88%9D82%9-%D%8A%7D%84%9D%8A%7D%86%9D%8B%3D%8A%7D86%9.pdf

123 ـ المصدر السابق ـ ص15 .

124 ـ الأردن 2025 رؤية واستراتيجية وطنية ـ الموقع الرسمي لرئاسة الوزراء ـ متوفر على رابط:
https://pm.gov.jo/ebv4.0/root_storage/ar/eb_list_page/jordan2025-ar.pdf

125ـ جهود منظمات المجتمع المدني في التنمية وتعزيز حقوق الإنسان ـ مصدر سابق.

الفصل الثالث أدوار منظمات المجتمع المدني في تعزيز مسارات حقوق الإنسان والتنمية في الأردن:

اعتمدت خطة الألفية للتنمية المستدامة على تعزيز حقوق الإنسان وتنميتها ورعايتها وحمايتها، فالتنمية نفسها بمحاورها السبعة عشر تستهدف بالدرجة الأولى تلك الحقوق في أبعادها الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية وحتى البيئية. ومن الواضح هنا أن مفهوم التنمية في تلك الخطة الأممية أخذ شرعيته الواسعة وأصبح يدل على نطاق واسع جدا ومروحة متشعبة من الحقوق، بحيث أصبح مفهوم التنمية يتضمن كل ما يتعلق بحقوق الإنسان بما فيها الحقوق السياسية وحق المشاركة في رسم السياسات العامة، وتعزيز الحق في المراقبة والنقد "حرية الرأي والتعبير.."[126] .

ولا يمكن أن تتحقق أهداف التنمية المستدامة وحقوق الإنسان دون بناء شراكة حقيقية بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني التي تشكل بيوت خبرة حقيقية في مجالات عملها، لكنها تحتاج لشراكة كبيرة مع الحكومات التي يتوجب عليها وبالضرورة ترسيخ مبدأ استقلالية تلك المنظمات، وحريتها في العمل، واشتراطها في رسم السياسات في مجالات حقوق الإنسان وما يتفرع عن تلك الحقوق من محاور تنموية متعددة ترتكز جميعها على حقوق الإنسان أولا وأخيرا.

لقد كشف تقرير الاستعراض الأردني الأول المقدم سنة 2017 تلك الفجوة الواسعة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني، وعدم إحراز الأردن تقدما في العديد من محاور التنمية المستدامة". وعلى الرغم من التقييمات الإيجابية التي تؤكد أن الأردن حقق أو اقترب من تحقيق أهداف الألفية، إلا أنه ما يزال هناك العديد من التحديات التنموية التي تعيق التقدم المحرز بحلول عام 2030؛ فمعدلات الفقر والبطالة بين الشباب والنساء ما تزال مرتفعة، والحاجة ماسة إلى تحسين نوعية التعليم، إضافة إلى تراجع أنظمة الصحة والتعليم والنقل والضمان الاجتماعي والبيئة وغيرها من النظم التي تشكل مرتكزات الوفاء بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية" [127].

لقد شكل غياب، أو تغييب، منظمات المجتمع المدني عن المشاركة الحقيقية في خطط تنفيذ أجندة التنمية المستدامة وحقوق الإنسان أحد الأسباب التي أدت لتلك النتيجة، فضلا عن "قلة المشاركة الشعبية في رسم ووضع الخطط التنموية الوطنية والمحلية، واتساع الفجوة بين المواطنين في اكتساب تلك الحقوق، وغياب هيئات الرقابة والمساءلة وغياب الدور الحقيقي لمنظمات المجتمع المدني، وقلة مشاركة المرأة السياسية والاقتصادية ووصولها إلى مواقع صنع القرار، وارتفاع أجور النقل العام واسعار المحروقات وإيجارات السكن، وقلة مساهمة القطاع الخاص في برامج مكافحة الفقر، وعدم استدامة الأصول الثابتة لأكثرية المشاريع الانتاجية، وتراجع نوعية التعليم وعدم ربط مخرجاته بسوق العمل"[128] .

في تموز/ يوليو 2022 قدم عدد من أعضاء هيئة تنسيق منظمات المجتمع المدني (همم) "تقرير ظل (تسليط الضوء) للتقرير الوطني الطوعي حول أهداف التنمية المستدامة[129] .

وركز التقرير على 7 محاور فقط من بين المحاور الكلية للتنمية المستدامة وهي: الهدف 1 ـ "القضاء على الفقر. الهدف 2 ـ القضاء على الجوع. الهدف 5 ـ المساواة بين الجنسين. الهدف 8 ـ العمل اللائق والنمو الاقتصادي. الهدف 10 ـ الحد من عدم المساواة. الهدف 16 ـ السلام والعدل والمؤسسات القوية. الهدف 17 ـ الشراكات.

126 ـ مراجعة تقرير مؤشر حرية الإعلام في الأردن 2021 ـ مركز حماية وحرية الصحفيين ـ متوفر رابط: https://bit.ly/35gVqc

127. د . فريال حجازي العساف ـ دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في رصد اهداف التنمية المستدامة 2030 ـ المركز الوطني لحقوق الإنسان 2018 ـ ص 11 ـ متوفر على رابط:
file:///C:/Users/Lenovo/Documents/Downloads/%D%8AF%D%88%9D%8B1-%D%8A%7D%84%9D%85%9D%8A%4D%8B%3D%8B%3D%8A%7D%8AA-%D%8A%7D84%9%D%88%9D%8B%7D%86%9D8%9A%D%8A9-%D%84%9D%8AD%D%82%9D%88%9D82%9-%D%8A%7D%84%9D%8A%5D%86%9D%8B%3D%8A%7D86%9-%D9%81%D8%9A-%D%8B%1D%8B%5D%8AF-%D%8A%7D%87%9D%8AF%D%8A%7D81%9-%D%8A%7D%84%9D%8AA%D%86%9D%85%9D8%9A%D%8A9-%D%8A7%D%84%9D%85%9D%8B%3D%8AA%D%8AF%D%8A%7D%85%9D%8A9.pdf

128 ـ المصدر السابق ـ ص12 .

129 ـ شارك في وضع التقرير: جمعية النساء العربيات، وجمعية تمكين للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان، ورشيد – الشفافية الدولية، ومحامون بلا حدود، ومركز العدل للمساعدة القانونية، ومركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، ومركز حماية وحرية الصحفيين، وبتنسيق من شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، ونوقش التقرير في جلسة عقدها مركز الفينيق بمشاركة وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

الفصل الثالث أدوار منظمات المجتمع المدني في تعزيز مسارات حقوق الإنسان والتنمية في الأردن:

وقالت المنظمات في تقريرها "إن الأردن لن يحقق العديد من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. فوتيرة التنفيذ في بعض المجالات ليست بطيئة فحسب، وإنما تتراجع أيضا. وفيما يتعلق بغالبية أهداف التنمية المستدامة التي تمت مناقشتها في هذا التقرير، لم يتحسن الوضع على مدى السنوات الخمس الماضية فحسب، بل تراجع بشكل ملحوظ. ويمكن أن يساعد التركيز المتجدد على الأهداف التي حددتها أجندة التنمية العالمية 2030 الأردن على العودة إلى المسار الصحيح لتوفير الرخاء للمواطنين، ومناخ سياسي يتسم بالشراكة والتوافق، والأهم من ذلك؛ هناك حاجة إلى عملية صنع قرار تشاركية أكثر مع زيادة المساءلة وإشراك المجتمع المدني والجمهور الأردني فيما يتعلق بتنفيذ السياسات الاقتصادية الهادفة إلى تحسين سبل عيش الأردنيين"[130] .

ووفق التقرير، فإن الأردن "ما يزال يواجه بعض التحديات في تحقيق التنمية المستدامة بحلول عام 2030لأسباب متعددة تنبع من عوامل هيكلية داخلية تمنع تقدمه فيما يتعلق بالعديد منها مثل الاختلالات الاقتصادية البنيوية وغياب العدالة في الكثير من هذه السياسات، وضعف التنسيق في تنفيذ السياسات الحكومية، كما ساهمت تحديات عالمية مثل الحرب الروسية الاوكرانية ووباء 19 -Covid في بطء التقدم لتحقيق هذه الاهداف، ولكنها ليست السبب الوحيد " [131].

ودعا التقرير إلى إشراك "المجتمع المدني الأردني وأصحاب المصلحة المحليين في صنع السياسات حيث يمكنهم المساعدة في تطوير وتنفيذ تلك السياسات التي تتناول جميع شرائح المجتمع، كما ويمكن للمجتمع المدني أن يقدم الخبرة من عمله على أرض الواقع، وزيادة تمكين المجتمع المدني كشرط أساسي في تعزيز نهج سيادة القانون، وإعادة النظر بنظام المساعدة القانونية بما يتيح لمؤسسات المجتمع المدني مساحة لتقديم الخدمات القانونية لغير القادرين على توكيل محامين، وتمكين المجتمع المدني من المشاركة في تعزيز مسارات التنمية من خلال إزالة القيود المفروضة على عمله، وإلغاء مبدأ الرقابة القبلية على عمله" [132].

ورأى التقرير أن دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة "يوجب على الأردن تعزيز البنية المؤسساتية وتقوية المؤسسات الديمقراطية مثل البرلمان، والاستمرار في مراجعة وتعديل التشريعات لضمان مواءمتها التامة مع المعايير الدولية وبما يؤكد تطبيق مبدأ سيادة القانون وتعزيز ضمانات المحاكمات العادلة، وإعادة النظر بقانون الجرائم الإلكترونية وتعديله بما ينسجم مع المعايير الفضلى لحماية الحقوق والحريات العامة، واعتماد مبدأ موحد لتقديم إقرارات عن المعلومات من قبل جميع المؤسسات الحكومية، واعتماد آلية فعالة في وحدة إقرار الأصول تهدف لزيادة الرقابة على تقديم المسؤولين الحكوميين لإقراراتهم المطلوبة واحترام حقوق الإنسان بما في ذلك حرية الرأي والتعبير وحرية التنظيم والتجمع السلمي، وتوسيع نظام الحماية الاجتماعية ليشمل جميع العمال والفئات الضعيفة، وتقديم حوافز للعمال غير المنظمين وأصحاب العمل لإضفاء الطابع الرسمي على وظائفهم، وتحسين قوانين العمل وظروف العمل اللائق، وإعادة النظر في السياسات التي تؤدي إلى تفاقم معدلات الفقر والجوع في الأردن، وجمع البيانات حول مستويات أوجه عدم المساواة ومستويات الأجور ودخل الأسرة والتضخم، وتعزيز دور المرأة في المجالين الاقتصادي والسياسي من خلال تطبيق التشريعات والسياسات القائمة على تمكين المرأة وإلغاء أو تعديل القوانين التمييزية وإدراج عدم التمييز على أساس الجنس في الدستور الأردني، واعتماد موازنة تراعي الفوارق بين الجنسين، وتحسين خدمات رعاية الأطفال والرعاية اللائقة بالمسنين والمعاقين وتقليل عبء الرعاية على النساء وتمكينهن من المشاركة الاقتصادية لصالح مجمل الاقتصاد الأردني"[133] .

130 ـ تقرير ظل (تسليط الضوء) للتقرير الوطني الطوعي حول أهداف التنمية المستدامة - الأردن - تموز 2022 ـ متوفر على رابط:
https://www.annd.org/uploads/publications/Shadow_Report_-_Spotlight_-_For_The_Voluntary_National_Report_VNR_On_The_Sdgs_-_2030_Jordan_%E93%80%2_July_2022_-_Ar.pdf

131 ـ المصدر السابق ـ ص 18 ـ ص 19 .

132 ـ المصدر السابق.

133 ـ المصدر السابق ـ ص 17 .

الفصل الثالث أدوار منظمات المجتمع المدني في تعزيز مسارات حقوق الإنسان والتنمية في الأردن:

إن دور منظمات المجتمع المدني الأردني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المملكة هو دور مهم موازٍ لدور الحكومات، وعلى الحكومات إدراك هذه الحقيقة والعمل على تذويب أية معيقات محتملة أمام بناء شراكة حقيقية مع تلك المنظمات من خلال:

1- عمل الحكومة سريعا على تعديل التشريعات ذات المساس المباشر بعمل منظمات المجتمع المدني، مثل قانون الجمعيات.

2- إقامة شراكة حقيقية بين الحكومة والمنظمات، وإشراكها في رسم السياسات ذات العلاقة بأجندة التنمية المستدامة.

3- على منظمات المجتمع المدني توحيد جهودها المشتركة في وضع الخطط المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وآليات تنفيذها.

4- بناء تحالفات بين منظمات المجتمع المدني ذات الاختصاص المشترك فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة بحيث تتوحد جهود كل تحالف مدني في مجال اختصاصه.

5- إشراك القطاع الخاص وتحميله مسؤوليته التمويلية على الأقل في دعم منظمات المجتمع المدني وخطط تنفيذ أجندة التنمية المستدامة حتى يكون لهذا القطاع دوره في التمويل الوطني، ومنحه حوافز حكومية "ضريبية" جراء مساهماته.

6- توسع منظمات المجتمع المدني في الاتصال والتواصل والعمل المباشر مع البيئات الشعبية المحلية لتوعية الفئات المستهدفة بأجندة التنمية المستدامة.

7- تنفيذ حملات كسب تأييد لدور منظمات المجتمع المدني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

8- بناء شراكات بين منظمات المجتمع المدني والفئات المستهدفة داخل بيئاتها المحلية.

الفصل الرابع المجتمع المدني في الأردن: نظرة إلى المستقبل

1 -من التهميش إلى فاعلية التأثير:

بالرغم من توافر الخطاب الرسمي الأردني في الحديث عن الشراكة بين الحكومات "القطاع العام" ومنظمات المجتمع المدني، وتعدد الاجتماعات واللقاءات والحوارات بين الجانبين، إلا أن مسألة بناء الشراكة الحقيقية بينهما لم تتحقق على الأرض كحقيقة واقعة، وهذا ما يلفت إليه المحامي معاذ المومني الذي أكد وجود الشراكة بين منظمات المجتمع المدني والحكومة؛ "لكنها غير منضبطة وغير ممنهجة"، مما يوجب وضع أسس ومعايير تحكم الشراكة في هذا السياق" [134].

لقد أشرنا سابقا إلى ما تتعرض إليه منظمات المجتمع المدني الأردني من تهميش وشيطنة واتهامات متعددة، ووصل الأمر إلى اتهامها بأنها بؤر تجسس لدول خارجية تستهدف تشويه سمعة الأردن دوليا من خلال كتابة تقارير سلبية عن البلد. لقد ساهم مثل هذا الخطاب في تهميش وتهشيم صورة منظمات المجتمع المدني لدى المجتمع الأردني، ولم يعد خطاب تلك المنظمات يحظى بالثقة الكافية لخلق بيئة تأثير حقيقية لها في المجتمع.
إن قياس مدى قوة التأثير يعتمد على مدى ما تحقق من أهداف واستراتيجيات بعيدة المدى، في حين يتم حصر النتائج فيما يعرف بالنتائج قصيرة ومتوسطة المدى، وبالتالي، فإن مفهوم قوة التأثير يمكن حصرها في كونها مجموعة النتائج قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى.

ولا بد من الاعتراف بأن منظمات المجتمع المدني الأردني بحاجة إلى تحسين صورتها لتشكل أرضية صلبة لإحداث نتائج جيدة تكفل لها "قوة التأثير"، وهذه مسألة في غاية الأهمية، لكنها في الوقت نفسه في غاية الصعوبة لعدة أسباب، من أهمها:

1 ـ البيئة السياسية والاقتصادية والأزمات الاقليمية:
وبعيدا عن الخوض في التفاصيل، فإن أولوية الحفاظ على الاستقرار الأمني والوطني للمملكة هو في سلم الأولويات والاستراتيجيات الكبرى، فضلا عن أزمات الاقليم، والصراع مع الكيان الصهيوني، وما يشهده هذا الإقليم من صراعات عززت من تسيّد خطاب الأمن الوطني، وأصبحت أية مطالبات لمنظمات المجتمع المدني بالإصلاح السياسي والتشريعي تفسر في سياقات أخرى بعيدة تماما عن غاياتها الإصلاحية الأساسية، على نحو اعتبارها تحديا للحكومات وللدولة [135].

2 ـ فقدان الثقة في بيئة عدائية:
من المؤكد أن حالة فقدان الثقة بين الجانبين أوجدت بيئة عدائية بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني، لتنسحب إلى قطاعات عريضة من الجمهور الأردني، الذي يتلقى الخطاب الحكومي المسيطر على وسائل التأثير والمهيمن على معظم الجسم الإعلامي، مما عزز من فقدان الثقة والشك والريبة، وأدى بالتالي لخلق بيئة عدائية للمنظمات.
ويمكن وصف هذه البيئة بأنها "غير الصديقة" لمنظمات المجتمع المدني التنموية والحقوقية، وطريقة تعامل السلطة التنفيذية هي طريقة تضييقية وانتقامية واحتوائية"[136] .

134ـ معاذ المومني،مقابلة خاصة.
135ـ اتهام منظمات المجتمع المدني بالارتباط بأجندة خارجية، وانها اوكار للتحسس، وكتابة تقارير مضللة عن البلد تأتي في هذا السياق.
136ـ أحمد عوض، مقابلة شخصية.

الفصل الرابع المجتمع المدني في الأردن: نظرة إلى المستقبل

3 ـ التشريعات المقيدة:
وهي منظومة ومروحة التشريعات المقيدة لعمل منظمات المجتمع المدني التي أشرنا إليها سابقا، فقد وضعت تلك التشريعات العديد من القيود التي أثرت سلبا على حرية واستقلالية منظمات المجتمع المدني، جعلتها تتحرك في بيئة مقيدة وغير حرة.

4 ـ استحقاقات اللجوء السوري:
أثرت أزمة اللجوء السوري إلى المملكة على عمل منظمات المجتمع المدني، وبخاصة تلك المنظمات التي تعمل في تقديم المساعدات والإغاثة، وفرضت أزمة اللاجئين السوريين نفسها على أجندة الممولين والجهات الداعمة، بحيث تحول غالبيتها إلى الجانب الإغاثي على حساب الجوانب الأخرى.

6 ـ جائحة كورونا:
أحدثت تلك الجائحة تأثيرات عديدة على عمل منظمات المجتمع المدني، وبسبب استحقاقات تطبيق قانون الدفاع والأوامر المنبثقة عنه تقلص عمل المنظمات ونشاطها، بل وصل في ذروة الجائحة إلى التوقف التام.

7 ـ سوء الفهم ومحدودية الإدراك:
يفتقد الكثير من المسؤولين لفهم ماهية المجتمع المدني ودوره، مما يجعل من تلك المنظمات ضحية لسوء هذا الفهم ومحدودية إدراك الدور الذي يمكن للمنظمات أن تلعبه كشريك للقطاع العام، ومساهم جيد في مساعدة الحكومات على تحقيق خططها وبرامجها في التنمية.

هذه هي المعطيات التي تمثل البيئة المحلية التي تتحرك فيها منظمات المجتمع المدني، فضلا عن معطيات أخرى عديدة، وتتضافر جميعها لتخلق بيئة ليست صديقة تماما لمنظمات المجتمع المدني، مما يجعل قوة تأثير تلك المنظمات محدودا للغاية.

وإلى جانب تلك المعيقات المحيطة ببيئة منظمات المجتمع المدني الأردني، تتوافر أيضا معضلات أخرى تبرز من داخل مجتمع تلك المنظمات نفسها، وتتضافر لتشكل هي الأخرى معيقات تؤثر على مدى فرص تأثيرها في المجتمع من أهمها:

ـ عدم التخصص وفوضى المهمات:
فغالبية منظمات المجتمع المدني الأردنية تفتقد للتخصص في مجالات عملها التي تتوزع وتتشعب، ما يؤثر سلبا على قوة تأثيرها، مما يؤدي إلى ما يمكن وصفه بفوضى البرامج وتداخلها، التي تؤثر على كيفية توزيع مواردها وتوظيفها.

ـ ضعف التنسيق والتحالف المدني:
ما يزال التنسيق بين منظمات المجتمع المدني محدودا جدا، وباستثناء حالات قليلة فقط، فإن عمل تلك المنظمات لا يزال عملا منفردا مما يؤثر على تنفيذ البرامج وتكرارها بين منظمة وأخرى، مما يؤدي وبالضرورة إلى إهدار الموارد وإضعاف البرامج، كما أن معظم تلك المنظمات لا تبدي اهتماما بالانخراط مع المنظمات ذات الاختصاصات المشابهة لها في بناء تحالفات تشاركية.

"وهناك معوقات لبناء الشبكات والتحالفات، من أبرزها الفردية ومحاربة الحكومات لمثل هذا النوع من الائتلافات"[137] . ومن الضروري أن تضاعف المنظمات جهودها الوحدوية حتى يكون لها تأثير حقيقي من ناحية بناء التحالفات بين ذوات نفس القطاع والأهداف"[138] .

ويجب أن يتوفر قانون يشجع قيام وبناء التحالفات بين منظمات المجتمع المدني بعضها مع بعض، وأن تكون تلك التحالفات مبنية حسب الأصول ووفق منهجية تشريعية منضبطة"[139].

137 ـ أحمد عوض مقابلة شخصية.
138 ـ داود كتاب مقابلة شخصية.
139 ـ معاذ المومني مقابلة شخصية

ـ الأعمال الخيرية والخدمات:

تعمل النسبة العظمى من منظمات المجتمع المدني الأردنية في مجال الأعمال الخيرية وتقديم الخدمات، وبالرغم من أهمية هذا العمل إلا أنه لا يكفل لتلك المنظمات قوة التأثير في التنمية الديمقراطية والإصلاح التشريعي والحريات العامة وحقوق الإنسان بخاصة.

ـ ضعف حملات كسب التأييد:

ما تزال الحملات التي تنفذها بعض منظمات المجتمع المدني لكسب التأييد ضعيفة، ولا تحقق التأثير المأمول منها، خصوصا وأن غالبية المنظمات التي تعمل في تنفيذ مثل هذه الحملات المتعلقة بقضايا الديمقراطية والإصلاح السياسي وحقوق المرأة والأطفال وذوي الإعاقة والأسرة..، هي منظمات معظمها أقرب في عملها إلى مراكز الأبحاث والدراسات.

ومما يؤخذ على هذه المنظمات بالذات أن غالبيتها تتواجد في العاصمة عمان وتركز نشاطاتها فيها وعلى جمهور محدود أصبح جمهورا تقليديا مكررا، ولا تمتد أعمالها وجهودها لباقي المحافظات.

ـ منظمات من أجل التمويل:

تأسست عشرات منظمات المجتمع المدني في الأردن من أجل الحصول على التمويل على حساب الجودة، فضلا عن افتقارها للخبرات والبرامج، وافتقادها للتشبيك مع المجتمعات المحلية، لكون الهدف الأساسي هو الحصول على تمويل لبرامج قد تكون مكررة، ومن صفات هذه المنظمات أنها على استعداد للاستجابة لاشتراطات الممولين في بعض القضايا، مما يؤثر سلبا على سمعة منظمات المجتمع المدني.

ـ تدني مستوى الجودة والإدارة:

من الواضح أن تدني مستوى جودة العمل وإدارته ما يزال حاضرا في معظم أعمال منظمات المجتمع المدني، مما يستدعي تطوير القدرات وصولا لإدارة احترافية فاعلة، ولا بد من الإشارة إلى تطور واضح في عمل تلك المنظمات بفعل الخبرة، لكن ذلك لا يزال دون المستوى المطلوب، وتحتاج المنظمات في هذا الجانب إلى انتهاج مبادئ وقيم واضحة لمخاطبة المجتمع، ولإدارات فاعلة ومنفتحة، وانتهاج مبدأ الشفافية، وهي المبادئ التي يتوجب ان تحكم عمل تلك المنظمات، وبالرغم من توافر هذه القيم والمبادئ لدى العديد من المنظمات إلا أن الكثير منها تفتقر إليها.

ـ ضعف الاشتباك والانفتاح على المجتمع:

أشرنا سابقا إلى هذه المعضلة باعتبارها إحدى المشكلات التي تعاني منها منظمات المجتمع المدني التي لا تزال تعمل إما في نطاق جغرافي محدود "العاصمة مثلا"، أو ضمن نطاق جمهور تقليدي ومكرر، ولم تستطع المنظمات العاملة في المجال الديمقراطي والحريات وحقوق الإنسان الخروج من نطاقها الجغرافي الحالي إلا في حالات محدودة لا تكفل لتلك المنظمات تحقيق مبدأ الاشتباك الإيجابي مع المجتمع في بقية المحافظات، مما أبقى الفجوة قائمة بينها وبين المجتمع، وأبقى الفضاء مفتوحا لصالح الخطاب الحكومي على حساب تلك المنظمات.

وعلى العكس من ذلك، نجد المنظمات العاملة في المجال الإغاثي والخيري وصلت إلى مساحات أوسع إلا أن تأثيرها ظل محصورا في تقديم المعونات الإغاثية دون أن يكون لها أي أثر على الصعد الأخرى.

الفصل الرابع المجتمع المدني في الأردن: نظرة إلى المستقبل

ـ توعية الجمهور والعلاقة مع الإعلام:

ما يزال وعي المجتمع الأردني لأهمية منظمات المجتمع المدني ضعيفا وغير واضح المعالم، مما ينعكس سلبا على تلك المنظمات فيضعف من حضورها ومن محدودية تأثيرها في المجتمع. ومن الواضح أن علاقة منظمات المجتمع المدني الأردني مع وسائل الإعلام على تنوعها لا تزال ضعيفة وتقليدية وغير مجدية، وهو ما أبقى حضور تلك المنظمات في وسائل الإعلام محدودا، وقد أشرنا في فصل سابق إلى مدى حضورها في وسائل الإعلام.

ـ سياسات الممولين المربكة:

لقد ساهمت الجهات الممولة في إرباك عمل منظمات المجتمع المدني، من خلال الانتقائية في التمويل، ومن خلال عدم التدقيق، والتحقق من الأهداف التي يتم وضعها للبرامج المنفذة والممولة من قبل تلك الجهات، فضلا عن تكرار البرامج واعتماد قاعدة إرضاء رغبات الممول وليس تحقيق أهداف البرنامج وغاياته.

هذه هي بعض الإشكاليات التي تعاني منها منظمات المجتمع المدني وتؤثر في مدى قوتها وتأثيرها في المجتمع، وهذا يستدعي من تلك المنظمات إعادة تقييم تجربتها السابقة واجتراح آليات عمل جديدة من شأنها الدفع بقوة أكبر لصناعة قوة التأثير المطلوبة عل الصعيدين الحكومي والشعبي.

2 -ـ كيف تتخطى منظمات المجتمع المدني سياسة التهميش:

للتغلب على سياسة التهميش، على منظمات المجتمع المدني العمل على تحقيق ما يلي:

ـ تنظيم نفسها في تحالفات وائتلافات لتسهيل تواصلها وتوحيد جهودها وبرامج عملها.

ـ تصميم حملات لكسب تأييد الجمهور في بيئاتهم المحلية، وتوسيع نطاق عملها الجغرافي بحيث يشمل مختلف المحافظات.

ـ بناء علاقات مع السلطة التشريعية، بموازاة بناء علاقات مع المسؤولين الحكوميين الذين يؤمنون بدور منظمات المجتمع المدني، وإشراك النواب والأعيان في نشاطات تلك المنظمات.

ـ اعتماد سياسة الشفافية وإعلانها للجمهور.

ـ اعتماد سياسة إعلامية تقوم على أساس التركيز على المنجزات والقصص الناجحة، وتقديمها للجمهور عبر وسائل التواصل والاتصال.

ـ بناء علاقة أكثر ثقة وتعاونا مع وسائل الإعلام المختلفة بحيث تتجاوز العلاقة التقليدية القائمة حاليا.

ـ التوسع في استخدام وسائل الاتصال والتواصل الحديثة، على نحو اعتماد موقع أو مواقع إلكترونية خاصة بها، واستخدام منصات التواصل الاجتماعي لإدامة الاتصال والتواصل مع الجمهور ومع الصحفيين والإعلاميين، على نحو الفيس بوك والتويتر والواتس آب..

ـ تقديم تقارير عن منجزاتها "أسبوعية، شهرية، دورية..".

ـ التنسيق فيما بين المنظمات المتحالفة في تحديد البرامج حتى لا تتعرض للتكرار والتداخل فيما بينها.

ـ التأكيد على أهمية الشراكة مع الحكومات في تنفيذ أجندة التنمية المستدامة، وحقوق الإنسان.

ـ البحث عن التمويل الوطني المحلي من خلال التشاركية مع القطاع الخاص.

ـ ربما يكون من المفيد توجه منظمات المجتمع المدني لتأسيس منظمات وسيطة تعمل كوسيطة بينها وبين الجمهور في البيئات الجغرافية المحلية.

ـ العمل على توسيع نطاق الجمهور المستهدف من البرامج، وتجاوز الجمهور التقليدي الذي يتكرر دوما.

ـ اعتماد سياسة التخطيط الاستراتيجي لعمل المنظمات باعتباره الخيار الأكثر نجاعة في عمل المنظمات.

ـ دعوة الممولين والمانحين للرقابة والتقييم وقياس الأثر الذي تُحدثه البرامج التي يمولونها.

ـ ممارسة الضغط على الحكومات والسلطة التشريعية لتعديل المناهج التعليمية بحيث تتضمن دروسا عن منظمات المجتمع المدني وأهميتها.

3 ـ تحقيق مبدأ الشراكة في التنمية المستدامة مع القطاعين العام والخاص:

من الواضح أن الحكومات غير معنية تماما بدعم منظمات المجتمع المدني بالرغم من الخطاب الرسمي الذي يتحدث عن تلك الشراكة، إلا أنها في حقيقتها تبدو لكل عامل في تلك المنظمات أنها شراكة وهمية لا نصيب لها من الواقع.

ولا تقدم الحكومات في هذا الجانب دعما ماليا سخيا لمنظمات المجتمع المحلي لمساعدتها في تنفيذ برامجها، كما أن حصر الموافقة على التمويل الأجنبي بموافقة رئاسة الوزراء يضاف إلى سلسلة الإجراءات الحكومية المقيدة لعمل تلك المنظمات.

وحتى يتم تحقيق مبدأ استدامة عمل منظمات المجتمع المدني فإنها بحاجة ماسة إلى دعم مالي وطني من القطاع الخاص، إلا ان هذا الهدف تحيط به الكثير من العراقيل، لعل في مقدمها الواجب الذي يقع على عاتق المنظمات نفسها؛ وهو تحسين صورتها أمام القطاع الخاص، من خلال العديد من الطرق والوسائل التي تعتمد على تركيز المنظمات على قصص النجاح، وعلى الدور الذي تقوم به في تنفيذ برامجها التنموية "التنمية المستدامة نموذجا"..

لقد اكتفت منظمات المجتمع الأردني في السابق بالحصول على التمويل الأجنبي غير المشروط، وأهملت إشراك القطاع الخاص في رعاية ودعم برامجها التي كانت تمول بطريقة أسهل بكثير مما عليه الآن، مما أبقى القطاع الخاص الأردني بعيدا تماما عن بيئة العمل لمنظمات المجتمع المدني.

ويلاحظ في هذ الإطار أن القطاع الخاص في الأردن يكون أكثر استعدادا لتقديم الدعم والتمويل للمنظمات التي تأسست بمبادرات ملكية أو حكومية بخلاف ضعف استعداده لتقديم التمويل والدعم للمنظمات المستقلة.

هذا لا يعني عدم وجود تجارب جيدة في تمويل ودعم القطاع الخاص لبعض برامج ونشاطات المجتمع المدني، إلا أن هذه التجارب ما تزال في نطاق محدود وغير كاف.

إن القطاع الخاص في الأردن لا يزال في معظمه يؤثر الابتعاد عن دعم منظمات المجتمع المدني تحت ضغط الصورة النمطية التي رسمتها الحكومات لتلك المنظمات، فضلا عن انحياز معظم هذا القطاع للخطاب الحكومي الرسمي على حساب خطاب المنظمات، ضمن لعبة المصالح.

على المجتمع المدني في هذا الجانب العمل على تحسين صورته وبناء الثقة مع القطاع الخاص، وهي المهمة التي يتوجب على منظمات المجتمع المدني تحقيقها وإنجازها من خلال عملية تتعلق بكسب التأييد لدورها في تنفيذ أجندة التنمية المستدامة والإصلاح السياسي.

من الملاحظ في هذا الجانب أن ما يمكن وصفه بالتبرع لدعم الأنشطة الخيرية من قبل الجمهور الأردني، وحتى من قبل القطاع الخاص، أكبر بكثير من التبرعات التمويلية التي تتلقاها منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية والإصلاح السياسي وحتى أجندة التنمية المستدامة، ومن المؤكد أن أحد هذه الأسباب يتعلق بمسألة الثقة بين الجمهور والقطاع الخاص من جهة ومنظمات المجتمع المدني من جهة أخرى.

الفصل الرابع المجتمع المدني في الأردن: نظرة إلى المستقبل

ينبغي على منظمات المجتمع المدني وضع استراتيجيات تكفل إدماج القطاع الخاص في أعمالها دعما وتمويلا، ويتوجب على تلك المنظمات تحسين صورتها أمام القطاع الخاص والجمهور، ووضع خريطة طريق وبنك بيانات عن القطاع الخاص الذي لديه الاستعداد لتمويل المنظمات التي يتوجب عليها هي الأخرى إشراك المانحين في برامجهم مباشرة، كداعمين وممولين، وحث الحكومات على تقديم حوافز ضريبية للقطاع الخاص في حال تم تقديم الدعم والتمويل للمنظمات.

وفي هذا السياق؛ من الضروري تقوية العلاقة مع القطاع الخاص، فنحن كمنظمات مجتمع مدني لدينا مشكلة تشريعية في قانون الضرائب الذي يصعّب على الشركات تخصيص جزء من موازناتها المالية السنوية لدعم منظمات المجتمع المدني وبما ينسجم مع المسؤولية الاجتماعية للشركات نفسها مقابل الحصول على بعض الامتيازات مثل الخصم الضريبي. والأردن كما هو معروف يسمح بتبرع القطاع الخاص، لكن وللأسف فإن هذه التبرعات حين تحصل تذهب إلى المؤسسات الحكومية الأمنية وغير الأمنية وممن تأسس من منظمات عن طريق الحكومة أو تتبع لها"[140] . إضافة إلى إن مشكلة القطاع الخاص أنه يخاف من التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني الحقوقية التي تعمل في إطار حقوق الانسان، بل ويتخوف من الارتباط بها ماليا وإداريا، لكونه يخشى أن يتم فهم هذا التعاون على شراكته في الرقابة على الحكومة، لذلك لا بد من إيجاد طرق لبناء الجسور مع الحكومات ومع القطاع الخاص ومع الممولين حتى لا نبقى خارج الإطار"[141] .

وفي حين أن مساحة عمل القطاع الخاص محدودة، فإن معظم الدعم يذهب للمنظمات شبه الحكومية، وبعض مؤسسات القطاع الخاص لديها منظمات مجتمع مدني مثل شركة أرامكس، وبنك القاهرة" [142].

4 ـ خريطة طريق لبناء دور أكثر فاعلية:

أشرنا في هذا الفصل إلى ما يمكن اعتباره خطة عمل أولية لبناء دور أكثر فاعلية لمنظمات المجتمع المدني، يمكن من خلاله خلق فرص عديدة أمام تلك المنظمات لتحقيق منجزات على الأرض تتعلق بالدرجة الأولى ببناء معايير الثقة بينها وبين الجمهور من جهة، ومع القطاع الخاص من جهة أخرى، وتجاوز الصورة النمطية الاتهامية التي حوصرت المنظمات بها، وخلقت منها موضوعا مفتوحا للاتهام من قبل الخطاب الحكومي الرسمي وتأثيره في الرأي العام الأردني.

من المؤكد أن منظمات المجتمع المدني بحاجة لخريطة طريق قابلة للتطبيق من خلال العديد من الأدوات والوسائل المتاحة، سواء في استخدام شبكة موسعة من العلاقات العامة، وتحسين التواصل والاتصال مع الجهات الفاعلة والجمهور الذي يؤمن بدور تلك المنظمات، والانفتاح أكثر على الجمهور في جغرافيته البيئية بحيث تنقل المنظمات بعض أعمالها إلى البيئات الجغرافية في المحافظات، وتأسيس وبناء منظمات وسيطة تكون همزة الوصل مع البيئة المحلية، والاستفادة ما أمكن من تجارب منظمات العمل الخيري، والعمل على استدامة عمل المنظمات من خلال التمويل المحلي "القطاع الخاص والتبرعات"، أو من خلال التمويل الأجنبي.

"وعلى المجتمع المدني أن يعزز من قيم ومبادئ الحوكمة والشفافية في عمله" [143]، ويرى داود كتّاب أنه "حتى تكون منظمات المجتمع المدني مؤثرة فيجب عليها أن تتبع نظام الحوكمة الصالحة من ناحية إدارة شؤونها الإدارية والمالية، وحتى تصد الهجمة غير المبررة عليها، ويفضل أن تلتزم بالأهداف التي تأسست من أجلها، كما وتحتاج لجرأة أكثر لمعالجة الأخطاء الداخلية عندها، وأن لا تسكت عن تلك الأخطاء إن وجدت في المؤسسات الأخرى، ويجب أن تكون لدينا الشجاعة الكافية للمحاسبة والمساءلة والشفافية" [144].

140ـ داود كتاب مقابلة خاصة.
141ـ داود كتاب مقابلة خاصة.
142ـ أحمد عوض مقابلة خاصة.
143ـ معاذ المومني مقابلة خاصة.
144ـ داود كتاب مقابلة خاصة.

الفصل الرابع المجتمع المدني في الأردن: نظرة إلى المستقبل

لا بد من انتهاج سياسة واستراتيجية عمل واضحة لتلك المنظمات توضح دورها في مجالات حقوق الإنسان والتنمية المستدامة وتعزيز الديمقراطية والإصلاح السياسي والاقتصادي وقضايا المرأة وحقوق الطفل وذوي الاحتياجات الخاصة وتحسين التشريعات الناظمة لحرية الرأي والتعبير، وأهمية المشاركة السياسية، والشفافية، والإفصاح المسبق عن المعلومات وحق الجمهور بالحصول على المعلومات..

وتحتاج منظمات المجتمع المدني الأردني أيضا للاستعانة بخبراء لتنظيم حملاتها لكسب التأييد وتنفيذها، وبناء علاقة جديدة مع وسائل الإعلام، بل وامتلاك وسائل إعلامها الخاصة بها، وتنويع الجمهور وتجدده.

وبالرغم من أن غالبية تلك المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان وتعزيز المسار الديمقراطي والاصلاحي تمثل في حد ذاتها مراكز أبحاث وخزانات تفكير، إلا أنها بحاجة إلى تطوير أعمالها البحثية لوضع ورسم الخطط الناجعة لتحسين الفرص أمام تلك المنظمات لجهة برامجها وأجندتها، أو لجهة علاقتها بالجمهور من جهة وبالحكومات من جهة أخرى.

إن مفتاح النجاح الرئيسي لمنظمات المجتمع المدني في الأردن يبدأ بتجاوز حالة التنميط والاتهام، وبناء الثقة بينها وبين الجمهور، وتلك غاية يجب أن تكون في أولويات عمل تلك المنظمات، وبالتالي، فإن مدى تأثيرها في المجتمع سيكون ملموسا مما يمنحها المزيد من الفرص لاستدامة عملها.

النتائج والتوصيات

النتائج

خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج، من أهمها:

1- ما يزال الفضاء العام لمنظمات المجتمع المدني الأردني مقيدا بسلسلة متعددة من القوانين والأنظمة تحول دون ممارسة تلك المنظمات نشاطاتها لتحقيق أهدافها.

2- ما تزال الحكومات تنظر بعين الشك والريبة لمنظمات المجتمع المدني، مما أفسح المجال لصناعة خطاب شيطنة وكراهية وتحريض ضدها لدى الرأي العام الأردني.

3- مارست الحكومات وسائل ضغط عديدة على تلك المنظمات من بينها بطء الحصول على تمويل بموافقة مجلس الوزراء.

4- منحت الحكومة، ضمن سياسة الضغط، الحكام الإداريين لرفض نشاطات تلك المنظمات وإلزامها بالحصول على موافقتهم المسبقة على أي نشاط او فعالية للمنظمات.

5- بالرغم من حرص منظمات المجتمع المدني الأردني على بناء شراكة حقيقية مع الحكومات، إلا أن هذا الهدف لم يتحقق بشكل كاف وملموس.

6- تمارس الحكومات تمييزا واضحا وصريحا ضد المنظمات التي تعمل في مجال الحريات العامة وحقوق الإنسان وحرية الصحافة، وتمنح الأولوية في الرعاية للمنظمات ذات الصفة الحكومية أو تلك التي أنشئت بمراسيم حكومية أو ملكية.

7- تواجه منظمات المجتمع المدني الأردنية مشكلة تعدد المرجعيات، وتعدد التشريعات، مما يبقيها مهددة في وجودها وإدامة أعمالها، كما تبقيها تحت سلطة المسؤول الحكومي وتفسيراته الشخصية للقانون والأنظمة والتعليمات.

8- لم تتضح مهمات وأدوار منظمات المجتمع المدني في تنفيذ أجندة التنمية المستدامة المتعلقة بحقوق الانسان، وظلت تلك المنظمات المختصة بحقوق الإنسان مجرد لاعب هامشي في التنفيذ والتخطيط لتلك الأجندة.

9- تحتاج منظمات المجتمع المدني الأردني إلى بناء خطوط تواصل واتصال مع بيئاتها المحلية لكسب المؤيدين والشركاء في تلك البيئات المحلية بدلا من بقائها محاصرة في بيئة العاصمة عمان، وفي النخب التي تتعامل معها بشكل مكرر.

10- أوضحت الدراسة ضعف الشراكة بين تلك المنظمات والقطاع الخاص الذي بقي بعيدا عن عمل المنظمات لأسباب عديدة من بينها السياسات الحكومية التي لا تمنح أية حوافز للقطاع الخاص لتمويل ورعاية نشاطات المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان والحريات العامة وحقوق العمال والنساء والأطفال، وتمارس الحكومات هنا تمييزا واضحا بمنحها امتيازات للقطاع الخاص الذي يدعم المنظمات والمؤسسات شبه الحكومية ولا يمنحه تلك الامتيازات في حال تبرعه ودعمه للمنظمات الأخرى.

11- تحتاج المنظمات لفتح قنوات اتصال لبناء شراكات حقيقية مع القطاع الخاص وإشراكه في برامجها، من باب المسؤولية الاجتماعية لهذا القطاع تجاه البيئات المحلية.

12- كشفت الدراسة عن الضعف الكبير في البيئة التنظيمية لمنظمات المدتمع المدني من خلال العمل الفردي، وعدم نجاحها في بناء تحالفات مؤثرة، على الأقل ما بين المنظمات ذات الاهداف المشتركة، مما يعني أن على تلك المنظمات التوجه لوضع استراتيجية عمل لتأسيس شراكات بينها على أسس تحالفية وتضامنية لضمان صوت أكثر تأثيرا، ومن المفيد أن يكون القطاع الخاص جزءا من هذه التحالفات أو رديفا داعما لها.

13- تحتاج منظمات المجتمع المدني الأردني لانتهاج المزيد من سياسة الشفافية والإفصاح المسبق عن نشاطاتها وممولياها.

14- كانت تلك المنظمات من الجهات الأكثر تأثرا بجائحة كورونا في الأردن، فقد توقفت معظم مشاريعها، وتوجه الممولون إلى دعم الاحتياجات الاساسية للجمهور في سياق مهمات الحماية الاجتماعية، مما أفقد تلك المنظمات مصادر تمويلها الرئيسية، وصرف الاهتمام إلى برامج الإغاثة الإنسانية كالعلاج والدعم المباشر للجمهور.

النتائج والتوصيات

التوصيات

- إنشاء مفوضية أو دائرة مختصة بمنظمات المجتمع المدني تتمتع بالاستقلالية المالية والإدارية، وتكون مهماتها تطوير المنظمات التي يجب تمثيلها في إدارة تلك الدائرة أو المفوضية.
- على الحكومة إزالة أية عقبات تشريعية أمام تسجيل الجمعيات وبالذات تعديل قانون الجمعيات، وجمع كل القوانين والتشريعات المتعلقة بعمل الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني في نافذة قانونية واحدة.
- تعديل القوانين الأخرى ذات المساس المباشر بحقوق الإنسان وحرية التعبير والتجمع السلمي والعقوبات وحق الحصول على المعلومات.
- بناء شراكة حقيقية ذات أثر مع منظمات المجتمع المدني، ومنحها مساحة مفتوحة للشراكة في تنفيذ وتطبيق التزامات الأردن في أجندة التنمية المستدامة وحقوق الإنسان.
- انتهاج سياسة عادلة وشفافة في التعامل مع جميع منظمات المجتمع المدني.
- التخلي تماما عن خطاب الاتهام والشيطنة لمنظمات المجتمع المدني.
- منح القطاع الخاص حوافز تشجيعية ضريبية في حال تمويل مشاريع تنفذها منظمات المجتمع المدني.
- تعديل إلزام المنظمات بالحصول على موافقة رئاسة الوزراء عن أي تمويل أجنبي باعتباره رقابة مسبقة، والاكتفاء بالرقابة البَعدية على أوجه الصرف على المشاريع.
- إشراك منظمات المجتمع المدني في عملية الإصلاح السياسي باعتبارها شريكا حقيقيا في أجندة التنمية المستدامة وحقوق الإنسان.
- إعادة النظر في الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان وتضمينها محورا خاصا لتعزيز الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني المعنية بحقوق الإنسان.
- تشكيل لجنة خاصة مشتركة من الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني المدافعة عن حقوق الإنسان لبحث أفضل الخيارات والبدائل لمأسسة الشراكة مع الحكومة، ومأسسة مكتب المنسق الحكومي لحقوق الإنسان في رئاسة الوزراء.
- على منظمات المجتمع المدني التخلي عن العمل الفردي والتوجه نحو بناء ائتلافات وتحالفات كل في نطاق اختصاصه لتوحيد الجهود ولتلافي إهدار الموارد وتكرار البرامج.
- اعتماد سياسة واضحة للشفافية والنزاهة، ومدونات سلوك ملزمة للعاملين في المنظمات.
- تحسين صورة منظمات المجتمع المدني أمام الجمهور والرأي العام الأردني بعد سلسلة طويلة من التهميش والاتهام.
- العمل على وضع خطط استراتيجية لعمل المنظمات، وتطوير خططها الفنية والإدارية.
- تنظيم حملات كسب تأييد باستخدام مختلف وسائل الاعلام ووسائل التواصل الاجتماعي لمخاطبة الجمهور لكسب تأييده لقضايا الإصلاح السياسي وأجندة التنمية المستدامة وحقوق الإنسان.
- التركيز على أهمية شراكة منظمات المجتمع المدني للحكومة في تنفيذ أجندة التنمية المستدامة وحقوق الإنسان.
- التوسع الجغرافي في نقل برامج المنظمات من المركز في العاصمة إلى المحافظات، والعمل على إنشاء مؤسسات وسيطة في تلك المحافظات تقوم بدور المساعد لعمل تلك المنظمات.
- الانفتاح على القطاع الخاص ضمن حملة علاقات عامة تستهدف انخراط هذا القطاع في تمويل برامج المنظمات كبديل وطني للتمويل الأجنبي غير المشروط.
- تطوير قدرات العاملين في منظمات المجتمع المدني إداريا وفنيا، ورفع كفاءتهم في مجال التشبيك وبناء الحملات، ومهمات الاتصال والتواصل الاجتماعي، واستخدام وسائل الإعلام الحديثة.
- تنويع الجمهور المستهدف من برامج المنظمات، والعمل على بناء شبكات واسعة من المؤيدين في المحافظات من الجمهور ومن المسؤولين الذين يؤمنون بدور منظمات المجتمع المدني.
- تطوير آليات المتابعة والتقييم للبرامج التي تنفذها المنظمات وقياس الأثر الذي أحدثته في البيئة المستهدفة.
- بناء حملات توعية بدور منظمات المجتمع المدني في المحافظات، وتوعية الجمهور بأهمية مشاركة ودور تلك المنظمات في التنمية المستدامة وحقوق الإنسان.

المصادر والمراجع

1 - دون إيبرلي ـ نهوض المجتمع المدني العالمي.. بناء المجتمعات والدول من أسفل إلى أعلى ـ ترجمة لميس فؤاد اليحيى ـ الأهلية للنشر ـ عمان 2011.

2ـ هاني الحوراني وآخرون ـ المجتمع المدني المعاصر في الأردن ـ الخصائص ـ التحديات ـ المهام ـ مركز الأردن الجديد ـ دار سندباد للنشر والتوزيع 2011

3 ـ جلال خشيب وآمال وشنان ـ الدولة والمجتمع المدني.. حدود التأثير والتأثر ـ إدراك ـ متوفر على رابط:

https://idraksy.net/state-and-civil-society/

4 ـ الجلسات الحوارية الوطنية والمحلية حول دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز الحماية الاجتماعية والإجراءات الحكومية لاصلاح الإطار التشريعي الناظم لمؤسسات المجتمع المدني في الأردن ـ قانون الجمعيات لسنة 2008 ـ مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، على رابط:

https://phenixcenter.net/%D%8AA%D%82%9D%8B%1D8%9A%D%8B1-%D%8A%7D%84%9D%8AC%D%84%9D%8B%3D%8A%7D%8AA-%D%8A%7D%84%9D%8AD%D%88%9D%8A%7D%8B%1D8%9A%D%8A9-%D%8A%7D%84%9D%88%9D%8B%7D%86%9D8%9A%D%8A9-%D%88%9D%8A%7D9%84%D%85%9D%8AD/

5 ـ الأمم المتحدة ـ العمل مع برنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ـ دليل للمجتمع المدني ـ متوفر على رابط:

https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Publications/ngohandbook_ar.pdf

6 ـ الأمم المتحدة ـ المجتمع المدني ـ متوفر على رابط:

https://www.ohchr.org/ar/resources/civil-society

7 ـ جمال الخطيب (منظمات المجتمع المدني والنقابات النشأة والتطور) ـ متوفر على رابط:

https://www.albadeeljordan.org/%d%85%9d%86%9d%8b%8d%85%9d%8a%7d%8aa-%d%8a%7d84%9%d%85%9d%8ac%d%8aa%d%85%9d%8b9-%d%8a%7d%84%9d%85%9d%8af%d%86%9d8%9a-%d%88%9d%8a%7d%84%9d%86%9d%82%9d%8a%7d%8a%8d%8a%7d%8aa-%d%8a%7d84%9%d%86%9d%8b4/

8 ـ غاده الشيخ ـ مسؤول أممي: الثقة معدومة بين مؤسسات المجتمع المدني والحكومة ـ جريدة الغد ـ عدد 2022/5/9 ـ متوفر على رابط:

https://alghad.com/%D%85%9D%8B%3D%8A%4D%88%9D84%9-%D%8A%3D%85%9D%85%9D%98A-%D%8A%7D%84%9D%8AB%D%82%9D%8A9-%D%85%9D%8B%9D%8AF%D%88%9D%85%9D%8A9-%D%8A%8D8%9A%D86%9-%D%85%9D%8A%4D%8B%3D%8B%3D%8A%7D%8AA-%D8%A%7D%84%9D85%9/

المصادر والمراجع

9 ـ محمد عرسان ـ هل حرية التجمع السلمي في الأردن بخطر؟ ـ متوفر على رابط:

https://ammannet.net/%D%87%9D%85%9D85%9/%D%8A%3D%8AE%D%8A%8D%8A%7D%8B1/%D9%87%D84%9-%D%8AD%D%8B%1D8%9A%D%8A9-%D%8A%7D%84%9D%8AA%D%8AC%D85%9%D%8B9-%D%8A%7D%84%9D%8B%3D%84%9D%85%9D8%9A-%D%81%9D8%9A-%D%8A%7D9%84%D%8A%3D%8B%1D%8AF%D86%9-%D%8A%8D%8AE%D%8B%7D%8B%1D9%8F

10 ـ هديل غبون ـ "المنسق الحكومي" يؤكد أن جهات رصد تقدم الواقع "بأسوأ ما يمكن" ـ جريدة الغد ـ نشر بتاريخ 25 /2/ 2021 ـ متوفر على رابط:

https://alghad.com/%D%85%9D%8B%1D%8A%7D%8AC%D%8B%9D%8A9-%D%8A%7D%84%9D%8AE%D%8B%7D%8A9-%D%8A%7D%84%9D%88%9D%8B%7D%86%9D8%9A%D%8A9-%D%84%9D8%AD%D%82%9D%88%9D82%9-%D%8A%7D%84%9D%8A%5D%86%9D%8B%3D%8A%7D86%9/

11 ـ اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية - متوفر على رابط:

https://tahdeeth.jo/Home/CommitteeRecommendations

12 ـ رانيا الصرايرة ـ دراسة: عقبات هيكلية تجعل مساحة منظمات المجتمع المدني "معوقة " ـ جريدة الغد ـ نشر بتاريخ 11 / 7 / 2021 ـ متوفر على رابط:

https://alghad.com/%D%8AF%D%8B%1D%8A%7D%8B%3D%8A9-%D%8B%9D%82%9D%8A%8D%8A%7D%8AA-%D%87%9D8%9A%D%83%9D%84%9D8%9A%D%8A9-%D%8AA%D%8AC%D%8B%9D84%9-%D%85%9D%8B%3D%8A%7D%8AD%D%8A9-%D%85%9D%86%9D%8B%8D%85%9D%8A%7D%8AA-%D%8A7/

13 ـ "شراكة مع وقف التنفيذ " مركز حماية وحرية الصحفيين - شباط يناير 2021 ـ وهو التقرير الرقابي الثاني الذي يصدر عن "مشروع تغيير...نهج تشاوري جديد لدعم حقوق الإنسان، التقرير متوفر على رابط: https://bit.ly/3qpaf1L

14 ـ أحمد عوض ـ التقييم الوطني للبيئة الممكنة لمنظمات المجتمع المدني في الأردن ـ صدرت سنة 2015

15 ـ د. أماني قنديل ـ الموسوعة العربية للمجتمع المدني ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ 2008

15 ـ مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية ـ دليل منظمات المجتمع المدني الأردني ـ وتضمن (2401) منظمة مجتمع مدني وفقا للمعايير التي اعتمدت في التصنيف. متوفر على رابط: http://www.civilsociety-jo.net/ar/home

19 ـ قانون الجمعيات الخيرية رقم (51) لسنة 2008 وتعديلاته ـ الموقع الرسمي لوزارة التنمية الاجتماعية ـ متوفر على رابط:

https://www.moppa.gov.jo/AR/List/%D%8A%7D%84%9D%8A%7D%8AD%D%8B%2D%8A%7D%8A8_%D9%88%D9%86%D9%A7%D8%82%root_storage/ar/eb_list_page/%D9/http://societies.gov.jo/ebv4.0_%D8%D8%A7%8A%D8%D9%B9%D8%85%AC%D9%D8%84%D9%A7%D8%8%AF%D9%D8%B9%AA%D8%D8%88%D9%_2008_A9%D8%86%D9%B3%D8%84%D9%_(51)_85%pdf.87%AA%D9%D8%A7%D8%84%A%D9

المصادر والمراجع

21 ـ كشف النقابات العمالية ـ وزارة العمل ـ الموقع الرسمي ـ متوفر على رابط:

http://mol.gov.jo/EBV4.0/Root_Storage/AR/EB_Info_Page/%D%83%9D%8B%4D81%9_%D%8A%7D84%9%D%86%9D%82%9D%8A%7D%8A%8D%8A%7D%8AA_%D%8A%7D%84%9D%8B%9D%85%9D8%A%7D%84%9D8%9A%D%8A2021_9.pdf

22 ـ وكالة الأنباء الأردنية "بترا":

https://www.petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=98979&lang=ar&name=news

23 ـ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ـ مجموعة صكوك دولية، المجلد الأول، الأمم المتحدة، نيويورك، 1993ـ متوفر على رابط:

http://hrlibrary.umn.edu/arab/b001.html

24 ـ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ـ مادة (21) ـ الأمم المتحدة ـ مجموعة صكوك دولية، المجلد الأول، الأمم المتحدة، نيويورك، 1993ـ متوفر على رابط:

http://hrlibrary.umn.edu/arab/b003.html

25 ـ الميثاق العربي لحقوق الإنسان ـ جامعة مينيسوتا ـ مكتبة حقوق الإنسان ـ صودق على هذه النسخة الأحدث من الميثاق واعتمدت من قبل القمة العربية السادسة عشر في تونس بتاريخ 23 مايو/أيار 2004 ـ متوفر على رابط:

http://hrlibrary.umn.edu/arab/a2-003.html

26 ـ "جهود منظمات المجتمع المدني في التنمية وتعزيز حقوق الإنسان" ـ مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتيةـ متوفر على رابط:

http://www.civilsociety-jo.net/ar/read-news/24/%D%8A%7D%84%9D%85%9D%8AC%D%8AA%D%85%9D%8B9-%D%8A%7D%84%9D%85%9D%8AF%D%86%9D8%9A

27 ـ نادين النمري ـ تعديلات الجمعيات.. توحيد للمرجعيات وتحديث لنظام جمع التبرعات ـنشر بتاريخ 2021 /9/20 ـ جريدة الغد ـ متوفر على رابط:

https://alghad.com/%D%8AA%D%8B%9D%8AF%D8%9A%D%84%9D%8A%7D%8AA-%D%8A%7D%9%84D%8AC%D%85%9D%8B%9D8%9A%D%8A%7D%8AA-%D%8AA%D%88%9D%8AD%D8%9A%D%8AF-%D%84%9D%84%9D%85%9D%8B%1D%8AC%D%8B%9D8%9A%D%8A%7D%8AA-%D%9%88D%8AA%D%8AD/

28 ـ الأردن: المجتمع المدني والحركات الاجتماعية ـ شبكة المنظمات العربية غير الحكومية ـ لبنان ـ ص 7 ـ متوفر على رابط:

file:///C:/Users/Lenovo/Documents/Downloads/102019.pdf

المصادر والمراجع

29 ـ الإجراءات الحكومية لإصلاح الإطار التشريعي الناظم لمؤسسات المجتمع المدني في الأردن ـ قانون الجمعيات لسنة 2008ـ مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية 2021 ـ متوفر على رابط:

https://phenixcenter.net/%D%8AA%D%82%9D%8B%1D8%9A%D%8B1-%D%8A%7D%84%9D%8AC%D%84%9D%8B%3D%8A%7D%8AA-%D%8A%7D%84%9D%8AD%D%88%9D%8A%7D%8B%1D8%9A%D%8A9-%D%8A%7D%84%9D%88%9D%8B%7D%86%9D8%9A%D%8A9-%D%88%9D%8A%7D9%84%D%85%9D%8AD/

---

30 ـ الفضاء المدني ـ مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية ـ متوفر على رابط:

http://www.civilsociety

-jo.net/uploads/637748928141307693.pdf

---

31 ـ هديل غبون ـ غالبية منظمات المجتمع المدني تدعو لتعديل آلية الحصول على التمويل الأجنبي للجمعيات ـ نشر بتاريخ 28 /4/ 2021ـ جريدة الغد ـ متوفر على رابط:

https://alghad.com/%D%8BA%D%8A%7D%84%9D%8A%8D8%9A%D%8A9-%D%85%9D%86%9D%8B%8D%85%9D%8A%7D%8AA-%D%8A%7D%84%9D%85%9D%8AC%D%8AA%D%85%9D%8B9-%D%8A%7D%84%9D%85%9D%8AF%D%86%9D8%9A-%D%8AA%D%8AF%D%8B%9D88%9-%D%9%84D%8AA%D%8B9/

---

32 ـ الأردن.. الفضاء المدني ـ شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ـ بيروت ـ متوفر على رابط:

http://www.civilsociety-jo.net/uploads/637748928141307693.pdf

---

33 ـ خير االله سبهان عبد االله الجبوري ـ دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز الشفافية ـ مجلة الباحث للعلوم الإنسانية والاجتماعية ـ العدد 32 ـ جانفي 2018 ـ متوفر على رابط:

https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/3/16587/123456789/S3204.pdf

---

34 ـ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ـ متوفرة على رابط:

http://hrlibrary.umn.edu/arabic/UNCAC.pdf

---

35 ـ صدام أبوعزام ومعاذ المومني ومحمد يوسف ـ الحوكمة الشاملة في عمل منظمات المجتمع المدني ـ منظمة محامون بلا حدود "مرصد الفضاء المدني وحقوق الإنسان» "عمان – الأردن، آب / أغسطس 2021 ـ متوفر على رابط:

https://www.lwbjo.org/Admin_Site/Files/PDF/2e709eaa-2d4-27f884-81a-b03cb53f299f.pdf

---

36 ـ "تدعيم مؤسسات المجتمع المدني في الأردن من أجل زيادة التأثير في عمليات التغير الديمقراطي" ـ مركز الدراسات الاستراتيجية ـ الجامعة الأردنية ـ متوفر على رابط:

https://jcss.org/1904/%d%8af%d%8b%1d%8a%7d%8b%3d%8a9-%d%8aa%d%8a%4d%83%9d%8af-%d%8b%6d%8b%9d81%9-%d%8aa%d%8a%3d%8ab%d8%9a%d%8b1-%d%85%9d%8a%4d%8b3%d%8b%3d%8a%7d%8aa-%d%8a%7d%84%9d%85%9d%8ac%d%8aa%d%85%9d%8b9-%d%8a7%d84%9/

المصادر والمراجع

37 ـ دور مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح السياسي في الأردن ـ مركز الدراسات الاستراتيجية ـ الجامعة الأردنية ـ شباط 2013 ـ متوفر على رابط:

file:///C:/Users/Lenovo/Documents/Downloads/%D%8AF%D%8B%1D%8A%7D%8B%3D%8A9-%D%85%9D%8A%4D%8B%3D%8B%3D%8A%7D%8AA-%D%8A%7D%84%9D%85%9D%8AC%D%8AA%D%9%85D%8B9-%D%8A%7D%84%9D%85%9D%8AF%D%86%9D8%9A.pdf

---

38 ـ هاني عبد الكريم أخو ارشيده، رامي مروان العيسى ـ اتجاهات أعضاء منظمات المجتمع المدني نحو فاعلية دورها في عملية الإصلاح السياسي في الأردن ـ مجلة دراسات - العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 45 العدد 1 سنة 2018 ـ متوفر على رابط:

https://journals.ju.edu.jo/DirasatHum/article/viewFile/8665/12133?target=_blank

---

39 ـ خلف لافي الحلبا حماد ـ اتجاهات الجمهور الأردني نحو منظمات المجتمع المدني ـ المجلة العلمية لبحوث العلاقات العامة والإعلان ـ العدد 12 ـ اكتوبر 2017 ـ الدراسة متوفرة على رابط:

https://sjocs.journals.ekb.eg/article_90_88339dd617f245d0f1555975de20bdb5c16.pdf

---

40 ـ عبد الكريم الدغمي ـ دعاة الدين الأميركي في الوطن العربي ـ نشرت في موقع عمون بتاريخ 17/ 2/2014 ـ متوفرة على رابط:

https://www.ammonnews.net/article/183384

---

41 ـ وائل البتيري ـ الأردن.. شبح "التمويل" يلاحق منظمات المجتمع المدني ـ عربي21- نشر بتاريخ 16 /1 / 2021 ـ متوفر على رابط:

https://arabi21.com/story/1328929/%D%8A%7D%84%9D%8A%3D%8B%1D%8AF%D86%9-%D%8B%4D%8A%8D%8AD-%D%8A%7D%84%9D%8AA%D%85%9D%88%9D8%9A%D84%9-%D8%9A%D%9%84D%8A%7D%8AD%D82%9-%D%85%9D%86%9D%8B%8D%85%9D%8A%7D%8AA-%D%8A%7D%84%9D%85%9D%8AC%D%8AA%D%85%9D%8B9-%D%8A%7D%84%9D%85%9D%8AF%D8%9%6D8%9A

---

42 ـ داود كتاب ـ ما دور المجتمع المدني في الإصلاح؟ ـ عمان نت ـ متوفر على رابط:

https://tinyurl.com/yxpd482h

---

43 ـ سائد كراجة ـ شيطنة المجتمع المدني ـ مقالة نشرت بتاريخ1/ 9 / 2020 في جريدة الغد ـ متوفرة على رابط:

https://alghad.com/%D%8B%4D8%9A%D%8B%7D%86%9D%8A9-%D%8A%7D%84%9D%85%9D%8AC%D%8AA%D%85%9D%8B9-%D%8A%7D%84%9D%85%9D%8AF%D%86%9D8%9A/

---

44 ـ "جهود منظمات المجتمع المدني في التنمية وتعزيز حقوق الإنسان"ـ مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية ـ متوفر على رابط:

http://www.civilsociety-jo.net/ar/read-news/26/%D%8A%7D%84%9D%85%9D%8AC%D%8AA%D%85%9D%8B9-%D%8A%7D%84%9D%85%9D%8AF%D%86%9D8%9A

المصادر والمراجع

45ـ "الأردن تقرير دراسة واقع المجتمع المدني"ـ الوكالة الأميركية للتنمية الدولية USAIDـ ـ أيار 2016 ـ متوفر على رابط:
https://pdf.usaid.gov/pdf_docs/PBAAH417.pdf

46 ـ مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني في الأردن لعام 2020 ـ الوكالة الأميركية للتنمية الدولية USAID ـ متوفر على رابط:
file:///C:/Users/Lenovo/Documents/Downloads/user_137441536.pdf

47 ـ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان 2016 ـ 2025 ـ متوفر على موقع وزارة الداخلية على رابط:
https://moi.gov.jo/EBV4.0/Root_Storage/AR/EB_Info_Page/plan2025-2016.pdf

48 ـ دور مؤسسات المجتمع المدني في متابعة تنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان ـ د. أيمن بشير حنتوله ومعين نصراوين ـ المركز الوطني لحقوق الإنسان ـ عمان ـ متوفر على رابط:
http://search.shamaa.org/PDF/Reports/Jo/jo_nchr_240260_2018_hantoulaa_authsub.pdf

49 ـ الآمم المتحدة ـ الحيز المتاح للمجتمع المدني وحقوق الإنسان في الأمم المتحدة ـ متوفر على رابط:
https://www.ohchr.org/sites/default/files/CS_space_UNHRSystem_Guide_AR_0.pdf

50 ـ على الحافة.. تقرير منظمات المجتمع المدني عن حقوق الإنسان في الأردن 2020 ـ متوفر على رابط:
http://www.civilsociety-jo.net/uploads/637613236866223137.pdf

51 ـ 17 منظمة مجتمع مدني: حقوق الإنسان بالأردن "على الحافة" ـ محمد عرسان ـ عربي 21 ـ تقرير نشر بتاريخ 5 يوليو/ تموز 2021 ـ متوفر على رابط:
https://arabi21.com/story/17/1370062-%D%85%9D%86%9D%8B%8D%85%9D%8A9-%D%85%9D%8AC%D%8AA%D%85%9D%8B9-%D%85%9D%8AF%D%86%9D8%9A-%D%8AD%D%82%9D%88%9D982%-%D%8A%7D%84%9D%8A%5D%86%9D%8B%3D%8A%7D86%9-%D%8A%8D%8A%7D84%9%D%8A%3D%8B%1D%8AF%D86%9-%D%8B%9D%84%9D89%9-%D%8A%7D%84%9D%8AD%D8%A%7D%81%9D%8A9

53 ـ مؤسسات المجتمع المدني الأردنية تطالب الحكومة بـ"احترام حقوق الإنسان" ـ العربي الجديد ـ تقرير نشر بتاريخ 10/ 12/ 2021 ـ متوفر على رابط:
https://www.alaraby.co.uk/society/%D%85%9D%8A%4D%8B%3D%8B%3D%8A%7D%8AA-%D%8A%7D%84%9D%85%9D%8AC%D%8AA%D%85%9D%8B9-%D%8A%7D%84%9D%85%9D%8AF%D86%9%D8%9A-%D%8A%7D%84%9D%8A%3D%8B%1D%8AF%D%86%9D8%9A%D%8A9-%D%8AA%D8%B%7D%8A%7D%84%9D%8A8-%D%8A%7D%84%9D%8AD%D%83%9D%88%9D%85%9D%8A9-%D%8A%8D%22%80%9D%8A%7D%8AD%D%8AA%D%8B%1D%8A%7D85%9-%D%8AD%D82%9%D%88%9D82%9-%D%8A%7D%84%9D%8A%5D%86%9D%8B%3D%8A%7D22%86%9

المصادر والمراجع

53 ـ مؤسسات المجتمع المدني الأردنية تطالب الحكومة بـ"احترام حقوق الإنسان" ـ العربي الجديد ـ تقرير نشر بتاريخ 10 /12 / 2021 ـ متوفر على رابط:

https://www.alaraby.co.uk/society/%D%85%9D%8A%4D%8B%3D%8B%3D%8A%7D%8AA-%D%8A%7D%84%9D%85%9D%8AC%D%8AA%D%85%9D%8B9-%D%8A%7D%84%9D%85%9D%8AF%D86%9%D8%9A-%D%8A%7D%84%9D%8A%3D%8B%1D%8AF%D%86%9D8%9A%D%8A9-%D%8AA%D8%B%7D%8A%7D%84%9D%8A8-%D%8A%7D%84%9D%8AD%D%83%9D%88%9D%85%9D%8A9-%D%8A%8D%22%80%9D%8A%7D%8AD%D%8AA%D%8B%1D%8A%7D85%9-%D%8AD%D82%9

54 ـ يونيسيف ـ الاستثمار في الأطفال والشباب لتحقيق عالم أكثر إنصافاً وعدلاً واستدامة للجميع ـ متوفر على رابط:

https://www.unicef.org/ar/%D%8A%7D%84%9D8%9A%D%88%9D%86%9D8%9A%D%8B%3D81%9-%D%88%9D%8A%3D%87%9D%8AF%D%8A%7D81%9-%D%8A%7D%84%9D%8AA%D%86%9D8%9%5D8%9A%D%8A9-%D%8A%7D%84%9D%85%9D%8B%3D%8AA%D%8AF%D%8A%7D%85%9D8%A9

55 ـ إسراء جبريل رشاد مرعي – المجتمع المدنى ومساهمته بتنفيذ آليات التنمية المستدامة في اطار محاور استراتيجية 2030 ـ المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية ـ

https://democraticac.de/?p=35428

56 ـ كيف تدعم الأمم المتحدة أهداف التنمية المستدامة في الأردن ـ دائرة الاحصاءات العامة ـ اهداف التنمية المستدامة ـ متوفرة على رابط:

http://dosweb.dos.gov.jo/ar/sdgs/

57 ـ الأمم المتحدة ـ عملنا من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الأردن ـ متوفر على رابط:

https://jordan.un.org/ar/sdgs

58 ـ الأردن 2025 رؤية واستراتيجية وطنية ـ الموقع الرسمي لرئاسة الوزراء ـ متوفر على رابط:

https://pm.gov.jo/ebv4.0/root_storage/ar/eb_list_page/jordan2025-ar.pdf

59 ـ مؤشر حرية الإعلام في الأردن 2021 ـ مركز حماية وحرية الصحفيين ـ متوفر على رابط:

https://bit.ly/35gVqc

المصادر والمراجع

60 ـ د . فريال حجازي العساف ـ دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في رصد أهداف التنمية المستدامة 2030 ـ المركز الوطني لحقوق الإنسان 2018 ـ ص 11 ـ متوفر على رابط:

file:///C:/Users/Lenovo/Documents/Downloads/%D%8AF%D%88%9D%8B1-%D%8A%7D%84%9D%85%9D%8A%4D%8B%3D%8B%3D%8A%7D%8AA-%D%8A%7D%84%9D%88%9D%8B%7D%86%9D8%9A%D%8A9-%D%84%9D%8AD%D%82%9D%88%9D82%9-%D%8A%7D%84%9D%8A%5D%86%9D%8B%3D%8A%7D86%9-%D%81%9D8%9A-%D%8B%1D%8B%5D%8AF-%D%8A%7D%87%9D%8AF%D%8A%7D81%9-%D%8A%7D%84%9D%8AA%D%86%9D%85%9D8%9A%D%8A9-%D%8A%7D9%84%D%85%9D%8B%3D%8AA%D%8AF%D%8A%7D%85%9D%8A9.pdf

---

61 ـ تقرير ظل (تسليط الضوء) للتقرير الوطني الطوعي حول أهداف التنمية المستدامة - الأردن - تموز 2022 ـ متوفر على رابط:

https://www.annd.org/uploads/publications/Shadow_Report_-_Spotlight_-_For_The_Voluntary_National_Report_VNR_On_The_Sdgs_-_2030_Jordan_%E93%80%2_July_2022_-_Ar.pdf

المشاركون في المقابلات المعمقة:

1- أحمد عوض- مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية

2- داود كتاب- شبكة الإعلام المجتمعي

3- سائد كراجه

4- معاذ المومني- محامون بلا حدود

هيئة تنسيق مؤسسات المجتمع المدني
The Coordination Committee for Civil Society Organizations (HIMAM)

دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز التنمية المستدامة وحماية حقوق الإنسان في الأردن